مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ترجمات خليجية

- **الديمقراطية والصراع الديني – العرقي في عراق ما بعد صدام**
  أندرياس ويمر — المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

- **الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحرب: قراءة تحليلية**
  صبري زير السعدي — ميدل إيست ايكونوميك سيرفاي (MEES)

- **عراق ذو سيادة؟**
  بارنيت روبين — المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

- **ما بعد الحرب على العراق وحالة الفوضى**
  المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

- **الزوال الوشيك لنظام ما بعد الحرب**
  كيشور محبوباني — المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

- **التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد**
  روبرت لوني — الخليج في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، مركز الخليج للأبحاث

الناشر **مركز الخليج للأبحاث**

ترجمات خليجية ٤

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي ـ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد الكتروني: sales@grc.ae
موقع الانترنت: www.grc.ae

"ترجمات خليجية" عبارة عن مجموعة من المقالات نُـشِـرت أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل العديد من مؤسسات ودور النشر.

المقالات التي نُـشِـرت أصلاً باللغة الإنجليزية عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية©، جميع الحقوق محفوظة كما تمت الإشارة إلى ذلك في كل مقال على حدة.

تم نشر المجلد الرابع من "ترجمات خليجية" في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل **مركز الخليج للأبحاث** في يوليو ٢٠٠٦.

تمت ترجمة وإعادة نشر جميع المقالات في هذا المجلد من قبل **مركز الخليج للأبحاث** بالترتيب مع الناشرين الأصليين أو بالترتيب مع المؤلفين.

جميع حقوق الترجمة العربية والتحرير محفوظة لـ**مركز الخليج للأبحاث** ٢٠٠٦©.

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَـح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُـستَـحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَـق من **مركز الخليج للأبحاث.**

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهات نظر المؤلفين فقط، ولا تعكس على الإطلاق آراء ومواقف مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٤- ٨٢- ٤٢٤- ٩٩٤٨ ISBN

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا العدد من ترجمات
خليجية ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي
وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

نبذة عن ترجمات خليجية

" هـي سلسـلة علميـة محكمـة ، تتنـاول بالتحليـل والتقيـيم والاستشراف التحولات والتطورات التي تشـهدها دول الخلـيج والجزيرة العربيـة ، سـواء عـلى المسـتوى الـداخلي لكـل منهـا فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرهـا ، أو على مستوى العلاقات والتفاعلات البينية والعربية والإقليمية و الدولية لهذه الدول. والهدف من السلسلة هو الإسهام فى إثـراء حقل الدراسات الخليجيـة، ولـذا فهـي ترحـب بـنشر البحـوث والدراسـات العلميـة الجـادة للمثقفـين والبـاحثين والخـبراء فى الشؤون الخليجية من الخليجيين وغيرهم، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية "

المحتويات

الديمقراطية والصراع الديني – العرقي في عراق ما بعد صدام

أندرياس ويمر ٧

الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحرب

صبري زير السعدي ٢٤

عراق ذو سيادة؟

توبي دودج ٤٠

ما بعد الحرب على العراق وحالة الفوضى

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٦٣

الزوال الوشيك لنظام ما بعد الحرب

كيشور محبوباني ٨٨

التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد

روبرت لوني ١٠٩

الديمقراطية والصراع الديني – العرقي
في عراق ما بعد صدام

أندرياس ويمر

العنوان: الديمقراطية والصراع الديني ـ العرقي في عراق ما بعد صدام

الكاتب: أندرياس ويمر

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"سرفايفل" (Survival)، المجلد الخامس والأربعون، العدد الرابع، شتاء عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، ص ص. ١١١ ـ ١٣٤

نُشـِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Democracy and Ethno-religious Conflict in Iraq**

Author: Andreas Wimmer

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 45, No. 4, Winter 2003-04, pp. 111-134.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

مقدمة

تضاربت آراء المراقبين والمحللين السياسيين خلال المرحلة المحمومة التي أعقبت الحرب الأنجلو – أمريكية ضد العراق. رأى فريق من المهتمين بالشأن العراقي في هذه الحرب حملة لتحرير الشعب العراقي من قبضة الطغيان البعثي، فيما ذهب فريق آخر إلى اعتبارها غزواً يرمي إلى بسط النفوذ الغربي على خيرات الأمة العربية.

غير أن قراءة للمشهد العراقي تتقيد بقواعد الموضوعية تكشف النقاب عن حقيقة تفيد بأن الواقع القائم حالياً في العراق يجسد حالة من تفكك مؤسسة الدولة على نحو يلامس إلى حد كبير ما حدث في كل من الصومال وسيراليون وكولومبيا وزائير. فجميع هذه الدول شهدت انهياراً كاملاً لمؤسسات السلطة المركزية كنتيجة مباشرة لويلات سلسلة من الحروب الدامية أو الحملات الغازية أو الثورات الشعبية. بل إن بعض هذه الدول واجهت مزيجاً من الحالات الثلاث مجتمعة. ولعل قائمة المشاكل والمطبات التي ينبغي تخطيها في عراق ما بعد صدام طويلة ومستعصية، وتتضمن، في ما تتضمن، ضرورة إصلاح البنى التحتية وإعادة الحياة إلى المستشفيات والمدارس، إضافة إلى معضلة الانفلات الأمني الذي يستدعي استعادة مؤسسة الدولة لسلطتها وتحكمها في مصادر العنف، ناهيك عن مهمة إقامة حكومة انتقالية مؤقتة ذات مصداقية، بالإضافة إلى ضرورة إقامة المؤسسات الكفيلة بدعم جهود الديمقراطية في العراق.

إن نجاح عملية الدمقرطة في العراق تنطوي على أهمية خاصة من وجهة نظر دوائر صياغة السياسة الخارجية في واشنطن، خصوصاً أن المسوغ الرئيسي الذي ارتكزت عليه إدارة الرئيس بوش لتسويق حربها على العراق تحول من التشديد على ضرورة القضاء على ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق بحسب الرواية الأمريكية، إلى ضرورة تغيير النظام في بغداد. ولم يكن قط في نية الإدارة الأمريكية نقل السلطة في العراق إلى مجموعة من الجنرالات العسكريين والمسؤولين البعثيين السابقين لكونها وصفة ميسرة لحل ثلثي المشكلات المحتملة، على الرغم من أن مثل هذه المقاربة تم تبنيها وتنفيذها في العديد من حالات التدخل العسكري الأمريكي في عديد من الدول خلال العقود القليلة المنصرمة.

وعلى الرغم من أن عدداً لا يُستهان به من أعضاء حزب البعث في العراق تم إدماجهم ضمن سلك الشرطة وفي الدوائر الإدارية المختلفة وفي الجيش، لم تكترث الإدارة الأمريكية مطلقاً بإعادة بناء نظام يقوم على الحزب الواحد في العراق. فالرئيس الأمريكي جورج بوش أكد مراراً على التزامه الشخصي والشديد بتحويل العراق إلى بلد ديمقراطي حر.

غير أن بذور الديمقراطية في عراق ما بعد صدام ربما لن تنضج بالسرعة المتوقعة في الأراضي الرملية للعراق. وبالنظر إلى الظروف الصعبة التي تواجه القوات الأمريكية، يمكن القول إن الإدارة الأمريكية وقعت في فخ التزامها بمشروع دمقرطة العراق. ويبدو أن عملية الدمقرطة تواجه مشكلتين أساسيتين في العراق: أولاً، ليست جميع القوى السياسية الرئيسية في العراق ترغب في إقامة نظام ديمقراطي على نهج الديمقراطيات الغربية، وذلك ليس لأن جوهر الدين الإسلامي لا يتناغم والممارسة الديمقراطية، بل لأن معظم القوى السياسية المهيمنة على المسرح السياسي في العراق، وبشكل خاص الشيعة لا يميلون لأسباب تاريخية إلى النظم السياسية العلمانية القائمة على مبدأ فصل السلطات. ومن الواضح أن هذه القوى السياسية لديها حضور قوي على الساحة العراقية، ولديها من المقدرات ما يمكِّنها من التأثير في نتائج أي انتخابات ديمقراطية يتم تنظيمها، وذلك من خلال لعب أوراق المحسوبية السياسية وممارسة الضغوط.

ثانياً، وبافتراض أن معظم العراقيين أبدوا الرغبة والاستعداد لإقامة نظام ديمقراطي، فإن هذا المشروع السياسي ربما سرعان ما يُصاب بتداعي أركانه باعتبار أن قوة التجاذبات السياسية التي عادة ما تتولد عن عملية الدمقرطة تفوق بكثير قدرة الدمقرطة ذاتها على استيعاب مخارج الصراعات المحتملة. وبعبارة أدق، يمكن القول إن إقامة نظام ديمقراطي في العراق، كما يدعو إلى ذلك الكثير من الأطراف المعنية بالشأن العراقي، ينطوي على خطر تعاظم المطالب والشروط التي تتقدم بها كل من الزعامات الكردية والشيعية، الأمر الذي ربما يطلق العنان لجدلية من التفاعلات السياسية والاجتماعية تنجذب جميعها وفي آن معاً نحو مركز السلطة في بغداد إلى حد يستعصي معه احتواء إفرازاتها، لأن المركز أصلاً يعاني من الضعف والهوان.

وقبل العكوف على تناول معطيات هذا الواقع المتشابك وغير القابل للاستدامة، في محاولة لتحديد ماهية المؤسسات القادرة على تفادي استفحال هذا الواقع، لا بد من التصدي بداية، وضمن إطار عام، للأسباب التي من المحتمل أن تشعل فتيل صراع ديني – عرقي في عراق ما بعد صدام.

الديمقراطية والصراع العرقي

على عكس ما يروّج له معظم دعاة الديمقراطية في العالم، فإن النظام الديمقراطي لا ينتج على نحو آلي أجواء التوافق العرقي. فالمراحل الأولى من عملية دمقرطة الحياة السياسية غالباً ما تشهد حالة من الاحتقان السياسي النابعة من تعدد الانتماءات الدينية – العرقية، مما يؤدي إلى الانزلاق في دوامة العنف الطائفي، وبالتالي إجهاض المسيرة الديمقراطية الناشئة ذاتها.

صحيح أن النظم الديمقراطية تتضمن جملة من الآليات الكفيلة بحل الصراعات الإثنية بطرق سلمية، وهي بالتأكيد ميزة تفتقر إليها بشكل صارخ النظم الأوتوقراطية. غير أن تفسير هذه الظاهرة ربما يعود إلى كون الديمقراطيات غالباً ما تكون دولاً غنية. وبديهي أن الدول الغنية لديها من الموارد والإمكانات ما يسمح لها بالاستجابة لمطالب الطوائف الإثنية، وذلك من خلال ممارسة سياسة إعادة توزيع الموارد. ولعل قراءة متمعنة للتاريخ الحديث لدول مثل كينيا وساحل العاج والمكسيك ويوغسلافيا السابقة وجورجيا، تـمكِّـننا من ملامسة دقيقة لواقع هذا النهج السياسي، مع ضرورة الإشارة إلى أن جنوب افريقيا تجسد حالة استثنائية لهذه القاعدة.

لكن التساؤل الذي يتبادر مباشرة إلى الذهن هو: لماذا تتعامل النظم الديمقراطية مع المسألة العرقية على النحو المشار إليه أعلاه؟

إن الطبيعة البنيوية لشرعية النظم الديمقراطية في جوهرها تصون حق الشعب في التعبير عن مطالبه، حتى ولو كانت تلك المطالب تكتنف طابعاً عرقياً أو قومياً، وبالتالي فإن الطوائف العرقية تؤمّن لنفسها القدرة على حشد الجماهير للاصطفاف وراء مطالبها. إضافة إلى أن ممارسة الحكم في النظام الديمقراطي لا تتم باسم الواحد الأحد، ولا باسم شعارات تدعو إلى انتزاع الإنسانية من براثن الجهل والظلمات والزجّ بها في

عالم النور والتمدن -كما كانت الإمبراطوريات الاستعمارية تدّعي- ولا حتى تحت حجة تحقيق التقدم الثوري - كما كانت القيادات الشيوعية تدّعي، لكن ممارسة الحكم في ظل الديمقراطية تتم عملياً باسم الشعب.

وبالعودة قليلاً إلى صفحات التاريخ السياسي نجد أن التوجهات القومية غالباً ما نجحت في تقديم الجواب الشافي للسؤال الجوهري: من هو الشعب؟ إن الدول التي تتألف تركيبتها السكانية من طيف من الأعراق المختلفة غالباً ما تشهد تعالي أصوات دينية أو عرقية متضاربة تسعى إلى الاستفراد بالـهُـوية القومية للدولة، بحيث تحاول كل طائفة انتزاع صفة الشعب الحقيقي والأصلي لهذا البلد أو ذاك والاستحواذ عليها، وهو ما يُعبَّر عنه في الثقافة السياسية الألمانية بمصطلح Staatsvolk أو 'شعب الدولة'.

وعلى صعيد آخر، فإن التعددية العرقية لا تفضي تلقائيا إلى اندلاع الصراعات وممارسة العنف، كما يعكس ذلك النموذجان السويسري والهندي وعدد من الديمقراطيات الأخرى التي تتعايش ضمنها شعوب متحدرة من أصول عرقية متعددة. وقد أكدّت الأبحاث والتجارب أن الدول المتعددة الأعراق لا تواجه بالضرورة مخاطر الاقتتال الطائفي، خصوصاً إذا ما تم اختيار صيغة ونظام الحكم بدقة، وتم تحقيق تنمية اقتصادية تمتد منافعها إلى جميع مناطق وطوائف البلاد. أمام هذا الواقع، لا بد لنا من البحث عن عوامل أخرى بغية تفسير الصراعات السياسية ذات الصبغة الإثنية. ولعل العامل الأول يرتبط بغياب شبكة من المنظمات العاملة في حقل المجتمع المدني قبيل تدشين عملية الدمقرطة.

أما العامل الثاني فيتعلق بعدم قدرة الدول الضعيفة سياسياً على تطبيق وضمان تحقيق المساواة أمام القانون، بالإضافة إلى غياب المشاركة الشعبية، وغياب حماية الفرد من ممارسات العنف العبثي، وحق كل فرد من أفراد المجتمع في الاستفادة من خدمات الدوائر الحكومية.

وفي ظل هذه الأجواء تتوجه النخب السياسية نحو التمييز بين الفرد والجماعة وتعمل بالموازاة مع ذلك على تكوين شبكة من المصالح السياسية المتبادلة من داخل بنية النظام ومن خارجها، حيث تمنح النخب السياسية الأفضلية لأعضاء طائفتها العرقية في ظل غياب مؤسسات مجتمع مدني لديها القدرة على اختراق

الخطوط العرقية. وبالتالي، فإن الدعم السياسي والأصوات الانتخابية يتم استقطابها عبر القنوات العرقية وعلاقات تقوم على مبدأ التعاضد الطائفي.

نشأة المسألة العرقية في العراق

من المثير للأسف أن عراق ما بعد صدام تنضوي في ثناياه جميع الشروط الكفيلة بدغدغة النـزعات العرقية على نطاق واسع يحمل بين أطرافه وفي عمقه فتيل اشتعال نار التطاحن الطائفي، ويرجع ذلك أساساً إلى أن المجتمع العراقي يتشكل من فسيفساء عرقية معقدة إلى درجة يستعصي معها الإجابة عن السؤال: "من هو 'شعب الدولة' staatsvolk؟" إلى جانب أن منظمات المجتمع المدني العراقي الحديث ظلت ضعيفة العدد ومحدودة النشاط، ولم يكن لأي منها برامج عمل تتجاوز الحسابات العرقية الضيقة.

'عَوربة' Arabization مؤسسة الدولة

هيمنت التوجهات العرقية على الممارسة السياسية في العراق منذ أن قامت سلطات الانتداب البريطاني بتتويج فيصل بن الحسين الهاشمي من الحجاز، و هو الزعيم الذي قاد الجيوش العربية وهزم القوات العثمانية في الشرق الأوسط، ملكاً على العراق. وكان الملك فيصل من أشد الملتزمين بالفكر القومي العربي الذي تبلور في حقبة سابقة من عهده في أوساط طبقة الوجهاء العثمانيين. وقتذاك أدركت النخبة السياسية السنية مدى غياب التضامن القومي في عراق العشرينيات، حيث إن مفهوم الأمة العربية الذي كان بمقدوره تأسيس إطار ايديولوجي لعملية بناء الدولة لم يكن متاحاً البتة حتى في أوساط المجتمع العربي في العراق، فأفراد المجتمع يومها كانوا يمنحون ولاءهم إما للعشيرة أو للطائفة العرقية أو للمذهب الديني، وليس لشعب سوريا أو مصر العربيتين. لكن الأحوال والظروف تغيرت بعد ذلك، إذ إنه وبوصول قادة سياسيين جدد إلى سدة الحكم في العراق، تبلورت بحدة فكرة ضرورة تجاوز الانقسامات الطائفية التي تهيمن على التركيبة الفسيفسائية للمجتمع العراقي وإذابة جميع مكوناتها المتبعثرة ضمن إطار وطن عربي واحد مستعد للموت دفاعاً عن هُويته وترابه أمام المد الإمبريالي الأوروبي.

وبدلاً من اتباع سياسة استيعاب التعددية العرقية التي انتهجتها السلطات العثمانية، ارتأى النظام الجديد تنفيذ سياسة الاستيعاب القسري للأقليات المختلفة – وهي في واقع الأمر تشكل الغالبية الساحقة من تركيبة المجتمع– ضمن الإطار المجتمعي المزدوج القائم على النـزعة العُروبوية Arabism الصريحة من جهة والنـزعة الإسلامية السنية المستـترة من جهة أخرى، وذلك باعتبار أن النـزعتين تمثلان معاً محور الإرث الثقافي للأمة وأبرز بصمات مساهمتها في صياغة التاريخ الإنساني.

وبالموازاة مع صعود نجم الفكر القومي العربي واتساع دائرة انتشاره، دأبت الفصائل القومية العربية التي كانت تسيطر يومذاك على مواقع نفوذ واسعة داخل المؤسسة العسكرية والدوائر الحكومية، وفي وقت لاحق امتد نفوذها إلى داخل تنظيمات حزب البعث، على إقصاء الطوائف الدينية والعرقية الأخرى خارج دائرة اللعبة السياسية.

إلاّ أن النخب القومية العربية، وبعد تربعها على كرسي السلطة في بغداد، تبنت خطاباً يتسم بالراديكالية، حيث طال الطابع الفاشي منظومة الفكر القومي السائد خلال عقد الثلاثينيات، وبعد أُفوله لفترة وجيزة، عاد مجدداً ليسيطر على ايديولوجية حزب البعث ابتداءً من عام ١٩٦٨. إلاّ أن الهدف المنشود والمتمثل في إقامة دولة عربية سنية موحدة لم يـرَ النور، إذ إنه كلما حاول النظام تنفيذ مشروعه المجتمعي، كلما تصاعدت حدة المقاومة الجماهيرية لذلك المشروع، مما أدى بالتالي إلى تصاعد وتيرة ممارسات القمع والاضطهاد، وهو الوضع الذي ساهم في تغذية وتعزيز مشاعر الاستلاب والإقصاء السياسيين لدى جميع الطوائف التي رفضت الانسلاخ عن هُويتها العرقية والذوبان في الأمة العربية الموسعة.

الوضع الراهن

يبدو أن المرحلة الراهنة مرشحة لأن تشهد تفاقم النـزعات العرقية وتعزُّز التوجهات الدينية، خصوصاً في ظل الجهود الأمريكية لتعبيد الطريق أمام عجلة الدمقرطة. وكما كان الحال إبان استقلال العراق، فإن المجتمع العراقي اليوم يفتقر إلى شبكة تتألف من منظمات المجتمع المدني قادرة في آن معاً على اختراق الحدود العرقية وتوفير قنوات تلتحم عبرها وبواسطتها مصالح الطوائف العرقية المختلفة. وخلال الأشهر

الأولى التي أعقبت الإعلان عن انتهاء الحرب، طفت إلى سطح المسرح السياسي العراقي بنية فرعية تطمح إلى احتضان سلطة الحكم. ظلت هذه البنية مستترة لبعض الوقت تحت عباءة المؤسسة العسكرية والأجهزة الحزبية والأمنية المركزية. وتتألف هذه البنية الفرعية من مجموعة من الفصائل العشائرية إلى جانب مجالس شيوخ القرى وبعض الجماعات المحلية. ولعل الأهم من ذلك هو بروز المرجعيات الشيعية التي تمتد دائرة تأثيرها خارج المحيط المحلي الضيق، إضافة إلى حركة الإخوان المسلمين في الوسط السني.

وحقيقة الأمر أن نظام صدام حسين استمر خلال فترة حكمه في ممارسة استرضاء التنظيمات المحلية والإقليمية واستقطاب ولائها ودعمها، ولو بدرجات متفاوتة. إلاّ أن النظام البعثي، ونتيجة للضعف الذي لحقه بسبب انخراطه لمدة عقدين من الزمن في حروب استنـزفت مقدراته، بالإضافة إلى العقوبات الدولية التي كبحت جماح تحركاته لمدة عقد كامل من الزمن، توجه هذا النظام نحو الاعتماد على رزمة من السماسرة المحليين بهدف تأمين الولاء للنظام واستئصال مصادر المعارضة. وإثر حدوث انعطاف سياسي دراماتيكي تجسد في النأي بعيداً عن الايديولوجية الحداثية والممارسة اللصيقة لجوهر الفكر البعثي، أعلن صدام حسين أن القبائل العراقية تجسد مفردات منظومة القيم العراقية في دلالاتها وأبعادها الخالصة.

لكن في عراق ما بعد صدام ليس هناك من زعيم عشائري أو ديني أو طائفي واحد لديه أتباع خارج دائرة محيطه المحلي أو انتمائه العرقي. وفي ظل الظروف القائمة راهناً، يبدو أن تلاحم المجتمع الكردي من جهة والطائفتين الشيعية والسنية العربيتين من جهة أخرى ربما يسهم في إيجاد القنوات الضرورية من أجل استقطاب الدعم الجماهيري وقت انطلاق المشروع الانتخابي.

ومن المرجح أن تخضع العملية الديمقراطية في العراق إلى تأثير القوة السياسية في صورتها الجزئية micropolitics القائمة على سياسة تشكيل شبكة من التحالفات الضيقة من جهة، وعلى مركزية الممارسة السياسية في صورتها الكلية macropolitics القائمة على التنافس الحزبي على أسس دينية وعرقية من جهة أخرى.

بناء المؤسسات الديمقراطية في عراق ما بعد صدام

لا ريب في أن ممارسة الديمقراطية في العراق ربما تفضي إلى 'ردكلة' التنظيمات العرقية- القومية، وبالتالي تعظيم حجم مطالبها. ولعل البنية التحفيزية التي تؤطر التنظيمات الحزبية القائمة على ركائز عرقية تفسر ولو جزئياً مضمون هذا التوجه السياسي. فالنظم الحزبية غير العرقية، ولننظر ضمن هذا السياق إلى الأحزاب في الولايات المتحدة أو في ألمانيا، فهي غالباً ما تدفع برجال السياسة إلى السعي نحو استقطاب الأصوات 'العائمة'floating votes في الفضاء الانتخابي، والتي عادة ما تظل في حالة من التردد والتذبذب بين مرشحي التنظيمات الحزبية المتنافسة. وبهذا المعنى فإن ممثلي الأحزاب ورجال السياسة عموماً ينأون بأنفسهم في غالب الأحيان بعيداً عن البرامج السياسية المتطرفة. وبعكس صورة الحزب غير العرقي، فإن الأحزاب التي تستمد هُويتها من الانتماء الطائفي والولاء العرقي تسعى إلى استقطاب الدعم الشعبي من خلال الانحسار والتقوقع داخل حدود شريحة معينة من المجتمع، وذلك لأنه عندما تتحول النـزعة العرقية إلى مبدأ أساسي يُدار حول التنافس والصراع السياسيين، فإن الحدود الفاصلة بين الجماعات المختلفة تتكرس وتتكلس وبالمقابل يتصلب انتماء الفرد داخل الجماعة ويتأصل.

لكن، وبالتأكيد، يبقى التساؤل الملح الأشد خطورة هو: ما هو السبيل إلى تفادي سقوط النشاط السياسي العرقي في فخ 'الردكلة'؟ ربما يجرنا البحث عن إجابة شافية لهذا التساؤل نحو الغوص في ثنايا ثلاث قضايا من الأهمية بمكان. تتمثل أولاها في إمكانية التوصل إلى صيغ سياسية عمادها الاعتدال والمشاركة الفاعلة من خلال تأسيس نُظم انتخابية تحفيزية أو عن طريق التوصل إلى صياغة إطار يستند إلى مبدأ تقاسم السلطة والابتعاد عن متاهات الحسابات الانتخابية الضيقة.

أما المسألة الثانية فترتبط ارتباطاً عضوياً بطبيعة وحدود التوزيع العمودي للسلطة vertical distribution of power وفق المستويات المختلفة لممارسة الحكم واستخدام آلياته. وتستدعي هذه المقاربة ضرورة إيجاد حلول عملية ومستديمة لجملة من الأسئلة من قبيل: ما هو أنجع النظم الفيدرالية الممكن تنفيذها في عراق ما بعد صدام؟ على أي أُسس يتعين إقامة النظام الاتحادي في العراق؟ أهي أسس

عرقية أم أسس جغرافية؟ ما هي القطاعات التي يتحتم ربط النظام الفيدرالي بها؟ أهي القطاع الضريبي أم القطاع التعليمي أم أي قطاع أو قطاعات أخرى؟

وتتصل القضية الثالثة بعامل التوقيت ومصادر الدعم الخارجي. وضمن سياق هذا الطرح علينا أن نتساءل: في أي مرحلة من مراحل عملية الدمقرطة ينبغي إقامة الانتخابات بهدف احتواء التداعيات السلبية على الحياة الديمقراطية؟ وما هي المؤسسات والمنظمات الدولية الكفيلة بدعم عملية التغيير السياسي والمساهمة في قيادة سفينة عراق ما بعد صدام إلى بر الأمان؟

آلية تقاسم السلطة مقابل مبدأ التحفيز الانتخابي

يلتقي معظم صانعي السياسات الخارجية في العالم مع الـخُـبراء الأكاديميين، ومعهم في ذلك أغلبية ممثلي الأحزاب العراقية الأعضاء في مجلس الحكم الانتقالي في بغداد، حول ملاءمة نظام ديمقراطي يستند إلى مبدأ تقاسم السلطة ويستمد قوته واستمراريته من تنفيذ أسس التراضي السياسي وتجسيد المواقف المتشنجة بغية التوصل إلى محطة لتلاقي المصالح العليا المشتركـة، وهو ما يُعبـر عنه ضمن الأدبيات السياسية الأنجلوسكسونية بمصطلـح consociational democracy أو 'ديمقراطية التراضي الاجتماعي'.

وبحسب موقف مؤيدي مشروع إقامة آليات عملية بوسعها تأطير مبدأ تقاسم السلطة، فإن قاعدة المصالح المشتركة التي تلتحم حولها الطبقة النخبوية من شأنها الوقوف في وجه تنامي التوجهات الراديكالية لدى الأطراف المعنية، وبهذه الطريقة يتم عزل أُطر وآليات توزيع السلطة بعيداً عن أجواء التقلبات المزاجية المصاحبة للعملية الانتخابية.

وبإلقاء نظرة فاحصة في اتجاه المشهد السياسي الذي تتبلور معالمه حالياً في عراق ما بعد الحرب، يبدو وكأن الظروف ترشح بغداد لاعتناق نظام سياسي يقوم على مبدأ تقاسم السلطة: فمن جهة حجم السكان وعدد الطوائف الدينية ـ العرقية محدود، فيما النخب السياسية المختلفة تُحكِم سيطرتها على قواعدها الانتخابية في الأوساط الشعبية من جهة أخرى. ولعل الأهم من ذلك كله أن موارد العراق النفطية من شأنها أن تسهم على نحو فاعل في تنفيذ سياسة المشاركة الشعبية والمحاصصة السياسية، حيث إنه من السهل تجنب تصاعد

الخلافات حول طرائق توزيع السلطة والموارد في بلدٍ يتمتع بثروات هائلة بالمقارنة مع بلد أو بلدان أخرى ترزح تحت وطأة الفقر. غير أن العراق لا يزال على جانب آخر يفتقر إلى مقومات ثقافة سياسية ترتكز على مبدأي الاعتدال والتوافق، ومن دون هذين المبدأين فإنه من الصعب إنجاح أي نظام يعتمد على مبدأ تقاسم السلطة، خصوصاً أنه في حال طرأت أي تغييرات غير متوقعة على ميزان القوة بين الأطراف المشاركة في السلطة، فإن الزعامات السياسية ربما لن تقبل بالتفاوض مجدداً من أجل درء الانشقاقات الناشئة، وبالتالي فإن منظومة التراضي السياسي يحيق بها خطر الانهيار.

إن السبيل نحو ملء الفراغ النابع من غياب ثقافة الاعتدال والتوافق السياسيين ربما يتأتى عن طريق الاستعانة بطرف أو أطراف خارجية لديها الإرادة والاستعداد لتوفير الدعم الضروري لتنفيذ التحول السياسي في العراق، وذلك من خلال العمل على تقريب وجهات النظر بين الفصائل السياسية العراقية كلما طفت بوادر الانشقاق بينها إلى السطح، وعلى فرض قدر من الوفاق السياسي، وبالتالي احتواء ارتداد أي طرف من الأطراف المشاركة في إدارة الحكم. وربما تجسد إيرلندا الشمالية خير نموذج لمثل هذا الإجراء، حيث إن الحكومتين، البريطانية والإيرلندية الشمالية، عكفتا بحزم على فرض نوع من 'التراضي الاجتماعي القسري' coercive consociationalism على أطراف الخلاف. ولا شك في أن العدول عن تنفيذ إجراءات قسرية على المدى الطويل في العراق ربما يدفع بالأكراد إلى الإعلان عن استقلال الشمال العراقي واتخاذ مدينة كركوك عاصمة للدولة الكردية الوليدة، في حين يتجه الشيعة من جهتهم نحو إقامة دولة مستقلة وفق مبدأ 'الأمر الواقع' de facto state.

وفي حال حصل إجماع بين النخب السياسية العراقية من جهة وصانعي السياسة الخارجية في واشنطن من جهة أخرى على أن نظام تقاسم السلطة هو الأنسب، فإن الطرف أو الأطراف الخارجية المساهمة في صياغة هذا النظام سوف تتبوأ دور المحرك الرئيسي القادر على إدارة التدافع الجدلي بين مطالب الأطراف المعنية واجتذابها نحو وعاء السلطة المركزية في بغداد دونما السقوط في مطبات الشقاق أو تغليب مصلحة أي طرف على مصالح الأطراف الأخرى.

إن السؤال الذي ينبغي وضعه هنا نصب أعيننا هو: إلى أي مدى قد يقبل الشعب العراقي بدور أمريكي طويل الأمد في صياغة السياسة الداخلية للعراق؟ لا شك في أن الدور الأمريكي سوف يحتاج إلى الكثير من الحكمة الدبلوماسية والحس الثقافي، إلى جانب قدر كبير من الفطنة السياسية، من أجل إقناع العراقيين بأن الحضور السياسي الأمريكي لا يمتّ بأي صلة، لا من بعيد ولا من قريب، إلى السياسات القسرية التي تمارسها عادة القوى الإمبريالية. غير أن الأرجح، بالنظر إلى المستجدات التي تشهدها الساحة العراقية حالياً، هو تنامي وتيرة الهجمات ضد القوات الأمريكية وكل من يتعاون معها. ومن المحتمل أن تجد مشاعر الاستياء والغضب في أوساط الجماهير متنفساً سياسياً لها في تحقيق القوى المناهضة للديمقراطية والمعادية للقوى الغربية نصراً كاسحاً في الانتخابات المزمع تنظيمها. ربما يحصل ذلك من خلال استقطاب أصوات الناخبين بالعزف على الوتر العرقي. وفي حال استفاق العالم على هذا السيناريو فإن الديمقراطية التي تنشدها واشنطن وتبتغي تطبيقها في عراق ما بعد صدام ربما تحفر قبرها بيديها في رمال العراق الساخنة.

وأمام هذا الواقع وما يرتبط به من احتمالات، لا يتوفر سوى خيارين لا ثالث لهما: إما تنفيذ عملية نقل سلطة إدارة عملية الدمقرطة في العراق إلى مؤسسة دولية تتمتع بقاعدة ثابتة من الشرعية – مثل الأمم المتحدة– وإما تبني صيغة مؤسساتية مختلفة عن صيغة تقاسم السلطة، بحيث لا يتمحور تطبيقها على مبدأ التفاعل السياسي بين المركز والأطراف.

من الممكن جداً اعتماد نظام انتخابي يعزز أجواء الاعتدال والتوافق السياسيين وفق التركيبة العرقية للعراق بديلاً عن نظام المحاصصة السياسية. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن قابلية مثل هذا النظام للاستدامة تعتمد إلى حد بعيد على استعداد الفرقاء السياسيين لقبول الهزيمة – وهذا الجانب بالذات هو ما يميز النظام الانتخابي عن نظام تقاسم السلطة، إذ إن نظام تقاسم السلطة يسعى دوماً إلى الحيلولة دون إلحاق الهزيمة بأي طرف من الأطراف المعنية.

الصيغة الفيدرالية: الشكل والحدود

من أجل قطع الطريق في وجه أي توجهات أوتوقراطية قد يسعى متبنوها مستقبلاً نحو العودة إلى كرسي الحكم في بغداد، فإن سياسة التصدي بالمرصاد لمحاولات الاستئثار بالمغانم التي ترتبط عادة بالسلطة المركزية ربما تساعد إلى حد كبير على تحقيق هذا الهدف. علينا إدراك أن النظام الفيدرالي ربما تتولد من بين جناحيه بيئة خصبة تسمح بتبلور مواقف سياسية ليست راديكالية فحسب، بل وردود فعل متشددة للغاية كذلك، مما من شأنه أن يؤدي إلى 'ردكلة' السياسات العرقية وإلباسها ثوباً جديداً قابلاً لإشعال نار الصراع بين مركز السلطة الفيدرالية والمقاطعات الاتحادية، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة توزيع موارد البلاد.

ومن أجل تجاوز احتمال حدوث مثل هذا التصادم، دعونا نستعرض ثلاثة أُطر مؤسساتية من شأنها المساهمة في صياغة نظام فيدرالي قابل للاستمرار:

نظام فيدرالي على أسس جغرافية: ويتميز هذا النظام بقدرة خاصة على تحجيم ميول الزعامات السياسية على المستوى المحلي نحو انتهاج سياسة العداء العرقي.

نظام فيدرالي على أسس ضريبية: يمكن تطبيق هذا النوع من الفيدرالية في العراق من خلال اتباع سياسة التحكم الصارم في إيرادات النفط وإعادة توزيعها مباشرة على الحكومات المحلية المسؤولة عن إدارة الشأن المحلي. ويبدو أن نظاماً اتحادياً كهذا ربما يساعد على احتواء توجهات بعض الأطراف نحو السعي إلى السيطرة على السلطة المركزية، خصوصاً في ما يرتبط بمطامع البعض في الاستحواذ على الحقول النفطية الواقعة في مدينتي الموصل وكركوك، وربما استئصال دينامية التصفية العرقية التي شهدتها تلك المناطق لعقود طويلة.

علينا ألاّ ننسى أن تاريخ العراق حافل بتقاليد الفساد السياسي وسوء إدارة المال العام، وهو الأمر الذي يضعف فرص نجاح مشروع اللامركزية الضريبية، خصوصاً في حال فشلت الجهود المحلية في التظافر مع جهود المنظمات الدولية بغرض رصد ومراقبة تنفيذ السياسات المالية، إضافة إلى ضرورة إقامة آليات للمحاسبة الصارمة تعمل تحت إشراف مؤسسة قضائية مستقلة.

نظام سياسي قائم على مبدأ صون حقوق الأقليات: وتستدعي إقامة هذا النظام توفر مؤسسة قضائية ذات حضور قوي مدعومة بآليات تنفيذية فعالة. ومن دون استيفاء هذا الشرط، فإن السنة العرب المقيمين في المناطق ذات الأغلبية الكردية أو الشيعية ربما يتعرضون لعمليات انتقامية، وبالتالي يفتح باب التطهير العرقي والترحيل القسري على مصراعيه. وقد رأينا ذلك يحدث فعلاً في المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال العراق.

التوقيت والدعم الخارجي

يُجـمِـع معظم الخبراء في حقل الديمقراطية والمتخصصين في هندسة النظم الديمقراطية على ضرورة الإحجام عن الاندفاع نحو تنظيم الانتخابات في مجتمعات لا تزال في خضم المراحل الجنينية لتجربة الدمقرطة، لأن تلك المجتمعات بحاجة في البداية وقبل كل شيء إلى تأمين سيطرة أجهزة الدولة على مصادر العنف، وتثبيت ركائز سلطة القانون، وتنفيذ مبدأ الفصل بين السلطات، ناهيك عن ضرورة إيجاد الصيغة السليمة لتأطير العمل الحزبي. أما إقامة مؤسسات برلمانية وتنظيم انتخابات فإنها تمثل خطوات إجرائية تأتي في مراحل لاحقة، بل إنها في الواقع تشكل آخر محطة من محطات عملية الدمقرطة، وليست أولاها.

أما بالنسبة لحالة عراق ما بعد صدام، وفي حال تمت دمقرطة الحياة السياسية على نحو مباشر ومتسرع، فإن النظام السياسي الناشئ سوف يتعرض لهزات مطردة قد تستنـزف قدراته على استيعاب الصراعات ومخارجها، خصوصاً أن أُسس النظام السياسي في العراق، ومنذ بدايات تبلورها في عقد الثلاثينيات، ظلت تحتفظ بتماسك بنيانها الداخلي بفضل ممارسة سياسات القمع والقهر.

إن التطورات التي تبلورت في أعقاب الحرب على العراق تستدعي إتاحة الوقت الكافي لتشكيل تنظيمات سياسية حزبية إلى جانب منظمات المجتمع المدني الناشطة خارج نطاق الأجندات الدينية ـ العرقية التي يُسمع صوتها على الساحة العراقية. وبإمكان هذه المنظمات والتنظيمات استلهام الخبرات والعبر من تجارب الماضي أو من مضامين الذاكرة الجماعية العراقية.

ويبدو من الضروري السماح للبعثيين السابقين بإعادة ترميم صفوفهم تحت لواء قيادات جديدة وإقامة تنظيم حزبي ذي ايديولوجية محافظة ترتكز على مفهوم القومية العربية، على أن يتم بطبيعة الحال إقصاء كل من ثبت تورطه في أفعال مُنظمة تنتهك حقوق الإنسان من التشكيلة الحزبية الجديدة.

ومن المؤكد أن الواقع السياسي في العراق، بما يتسم به من تجاذبات سياسية عرقية، لا بد أنه يستدعي درجة كبيرة من التفكير المتأني وإفساح المجال أمام أحزاب ومنظمات تمتلك قوة اختراق الحدود العرقية.

وليس هناك من بديل في الوقت الراهن لمشروع تنفيذ خطة الدمقرطة من خلال اتباع نهج ينطلق من القاعدة ويتجه بعقلانية مدروسة نحو القمة bottom-up سوى الرؤية التي تقدمت بها إدارة الرئيس بوش والمتمثلة في مقاربة سياسية تنطلق من القمة وتندفع حول القاعدة top-down، مع العلم أن الحكومات التي عارضت الحرب الأمريكية على العراق، بما في ذلك الحكومة الفرنسية، تعتبر جميعها أن الجدول الزمني الذي أقرته الإدارة الأمريكية بهدف تسليم مفاتيح السيادة السياسية إلى العراقيين بطيء للغاية.

لعله من اليسير تفهم الدعوة الأمريكية الحثيثة إلى إجراء انتخابات عراقية في أسرع وقت ممكن، وذلك باعتبار أن استمرار الاحتلال الأمريكي لن يسهم سوى في توسيع دائرة الجدل حول شرعية الاحتلال، وربما بدرجات أسوأ وأخطر من السجال المحموم الذي دار حول شرعية الحرب الأنجلو- أمريكية على العراق ذاتها، خصوصاً أن السيادة السياسية كمفهوم وممارسة أصبحت اليوم تنضوي تحت عنوان عريض تلفه عباءة من القدسية السياسية في إطار نظام دولي تتشكل منظومته من أسرة من الدول/ الأمم nation/states تتعايش بعضها مع بعض في ظل الانتفاء الكلي لشرعية التوجهات والممارسات الاستعمارية.

علينا أن نستذكر أن واشنطن، وسعياً منها إلى إدارة المرحلة الانتقالية في العراق بكفاءة وفي محاولة منها لنقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً تكون توجهاتها قريبة من سياسات واشنطن، عكفت على إقصاء وتغييب كل القوى السياسية المعادية للولايات المتحدة وللديمقراطيات الغربية. وقامت إدارة بوش

في غضون ذلك بتنصيب عدد من عراقيي المنفى في مواقع مركزية في بغداد، على أمل أنهم سوف يستقطبون ثقة شرائح واسعة من الشعب العراقي، وبالتالي الفوز بأي انتخابات يتم إجراؤها مستقبلاً على حساب القوى المناوئة للسياسات الأمريكية.

إن المقاربة الأمثل، كما تمت الإشارة إلى ذلك في متن هذه الورقة تستدعي الاستعانة بأطراف خارجية، لا تتمثل بالضرورة في الولايات المتحدة، بل في المؤسسة الأممية.

ومن زاوية أخرى فإن النظام الانتخابي المقترح يتطلب ممارسة مراقبة مكثفة إلى جانب ممارسة عدد من الضغوط من أجل فرض نتائج صناديق الاقتراع على جميع الفرقاء السياسيين، وخصوصاً الخاسرين منهم.

ربما تنجح الصيغة الفيدرالية القائمة على أسس ضريبية بصورة أفضل، خصوصاً إذا ما خضعت عملية توزيع إيرادات النفط لإشراف ومتابعة هيئة خارجية مستقلة.

أما في ما يرتبط بسيناريو إقامة نظام سياسي يصون حقوق الأقليات مدعوماً ببرنامج لإصلاح المؤسسة القضائية وآليات عملها، فإن المهمة تستدعي الاستعانة بخبراء قانونيين أجانب، وربما يتطلب الأمر إشراك نخبة من القضاة الأجانب في عملية صياغة هذا النظام والإشراف على مراحل تطبيقه.

كما أن تشكيل منظمات المجتمع المدني والأحزاب المترفعة عن الحسابات العرقية هي مهمة ربما تتطلب الاستعانة بالدعم الخارجي، خصوصاً أن المنظمات والهيئات الدولية تتمتع بقدر واسع من الشرعية في أعين الشعب العراقي للإشراف على عملية التغيير المؤسساتي الذي يشهده العراق أكثر مما تتمتع به سلطة الاحتلال حتى ولو اكتست صفة مدنية.

اليوم يبدو جلياً أن الإدارة الأمريكية ليس باستطاعتها البتة العمل على تنفيذ خطتها لدمقرطة الحياة السياسية في العراق من جهة، والتمسك في الوقت ذاته بمفاتيح الحكم السياسي في يدها من جهة أخرى.

في التحليل الأخير وبإيجاز، يبدو أن كاهل واشنطن ليس بمقدوره تحمل عبأي الدمقرطة وإدارة الحكم كليهما في آن واحد.

الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحرب

قراءة تحليلية

صبري زير السعدي

الموضوع: **الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحرب: قراءة تحليلية**

الكاتب: صبري السعدي

المصدر: ميدل إيست ايكونوميك سيرفاي (MEES) مجلد ٤٧، عدد ١٤، ابريل ٢٠٠٤.

نُشـِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل ميدل إيست ايكونوميك سيرفاي (MEES)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع (MEES).

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة لـ(MEES)٢٠٠٤©.

جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

جميع الحقوق محفوظة، لا يُسمَـح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَـق من الناشر.

Original Title: **Iraq's Post-War Economy: A Critical Review**

Author: Sabri Al-Saadi

Source: Middle East Economic Survey

Vol. 47, Issue 14, April 2004

This article was originally published in English by the Middle East Economic Survey and has been translated and re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the Middle East Economic Survey.

English Version © 2004 Middle East Economic Survey

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

التحديات الاقتصادية وإدارة حكم العراق

لا شك في أن مهمة إعادة بناء مقومات الاقتصاد العراقي، إلى جانب ضرورة تعبيد الطريق أمام عجلة التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص عمل للعراقيين تعتبر أكبر وأهم التحديات التي تواجه العراق في أعقاب سقوط نظام صدام الديكتاتوري في التاسع من أبريل ٢٠٠٣. فعلاوة على الشروط اللازم توافرها قبل البدء في تنفيذ هذه المهمة، يتحتم على صناع السياسات الاقتصادية الأخذ بعين الاعتبار المعوقات الهيكلية التي شابت الاقتصاد العراقي خلال العقود الأربع المنصرمة، ونخص بالذكر هنا الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل الموازنات الحكومية من جهة، ومحدودية الدور المناط بالقطاع الخاص في عملية الإنتاج والاستثمار وتمويل المشاريع العامة وإنعاش سوق العمل من جهة أخرى.

ولعل المتتبع لمسلسل التطورات التي شهدها العراق خلال الأشهر القليلة الماضية، و التي لا يزال يشهدها حالياً، يُدرك أن القوانين والسياسات الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتةلم تنجح في معالجة مشكلات العراق الاقتصادية بكفاءة أو فعالية.

وتكمن المفارقة في أن الرؤية الاقتصادية السائدة – وهي رؤية خاطئة في كل الأحوال- تعتبر أن آليات التسعير المعتمدة في نظام السوق الحر بوسعها حشد الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع المطروحة، في حين أن تبني سياسات ضريبية حكومية من جهة وسياسات نقدية فاعلة ينفذها المصرف المركزي العراقي باستقلالية تامة من جهة أخرى ربما باستطاعتها تحقيق التنمية المنشودة وتوفير فرص العمل الضرورية.

وفي الواقع تنهج سلطة الائتلاف المؤقتة سياسةً تصر على جدوى السياسات الضريبية والنقدية من أجل تحقيق إعادة بناء العراق اقتصادياً، بل إن صيغة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تدعم، ولو على نحو غير مباشر، الرؤية التي تعتنقها سلطة الائتلاف المؤقتة. وبالتالي، يبدو أن القانون ذاته يتجاهل المسؤولية التي ينبغي أن تتحملها المؤسسة الحكومية في تنفيذ عملية إعادة البناء الاقتصادي والإشراف على مراحلها المتتالية.

علينا أن نستذكر أن الشعب العراقي، ومنذ بواكير عقد الثمانينيات، وهو يعاني متاعب ومصاعب جسيمة بخاصة وأن مستويات العيش في الأوساط الشعبية تدنت إلى أقصى المستويات. وفي ظل الظروف التي يشهدها العراق حالياً، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها سلطة الائتلاف المؤقتة، فإن الاقتصاد العراقي لايزال يرزح تحت وطأة تدني معدلات الإنتاجية. كما أنه يواجه اتساع رقعة البطالة، إضافة إلى جملة من المشكلات الهيكلية الحادة التي تنخر الجسد الاقتصادي العراقي، حيث إن زيادة حجم إجمالي الطلب القائم على مصادر تمويل تتمثل أساسا في إيرادات النفط، مدعومة بعدد من مصادر التمويل الخارجية، أفضت إلى تضخم الحاجيات الأولية، خصوصاً فيما يرتبط بحاجيات السكن والغذاء. ومما لا شك فيه أن توفر السلع المنزلية ومنتجات أخرى بشكل ملحوظ في السوق المحلية لا يعكس بأي حال من الأحوال تحسن معدل الإنتاجية المحلية. فباستثناء قطاعي التجارة والبناء، تعاني القطاعات الصناعية والزراعية الأخرى حالة من الركود تعود في جزء منها إلى غياب صارخ لأي مبادرات يقوم بها القطاع الخاص.

وعلى صعيد آخر، فإن الزيادة التي شهدتها أجور الموظفين العاملين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية لا تجسد أي تحسن في حجم المداخيل الفردية. الحقيقة أن مستويات العيش في أوساط الأغلبية العظمى من شرائح الشعب العراقي تظل منخفضة للغاية إذا ما قورنت بمعدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، الأمر الذي أدى بدوره إلى تقليص معدلات استهلاك المواد الغذائية والماء والكهرباء وخدمات الصحة والتعليم والسكن. وبالنظر إلى المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، يصح القول إن انتشار الفقر يمثل أكبر تحد سوف تواجهه جهود إعادة الإعمار. أما على مستوى الشأن المالي، فإن العائدات المتوقع استحصالها من صادرات النفط، والتي تمثل المصدر الرئيسي القادر على تغطية نفقات الحكومة، فإنها ربما تفي بالحاجيات الراهنة.

ومن الضروري وضع نصب أعيننا الإمكانيات الاقتصادية الهائلة المتوفرة في العراق من حيث مقدراته البشرية والطبيعية ورغبة العراقيين عموماً في العمل الجاد والمثمر. وأمام هذا الواقع فإن الآفاق الاقتصادية للعراق تبدو مشرقة، مع العلم أن السؤال الأكثر إلحاحاً ضمن هذا السياق هو: كيف يمكن للشعب العراقي العمل بغية تحقيق هدف إعادة البناء؟ ومن أجل صياغة جواب شاف لهذا السؤال المحوري،

يتحتم علينا الاحاطة بثلاثة جوانب أساسية لهذه القضية: أولاً، وبالنظر الى الجهود السياسية المبذولة وتشكُّل قيادة سياسية فاعلة، فإن نجاح تنفيذ الأجندة الاقتصادية سوف يتطلب إشراك فريق عمل متخصص في المجال الاقتصادي وقادر على الإشراف على سير تطبيق الخطط الاقتصادية ومتابعتها، شرط أن يتبنى أفراد فريق العمل هذا أهدافاً مشتركة من حيث استراتيجية العمل والسياسات التي تؤطره، إضافة إلى ضرورة أن يتمتع أعضاء الفريق بالوعي العميق بالتداعيات التي يُحتمل أن تنتج عن تطبيق السياسات الاقتصادية. غير أن الواقع العراقي في الوقت الراهن، للأسف، لا يوفر هذا الشرط.

ثانياً، من الضروري تأسيس إطار يضم آليات عملية تـُمكن من تقييم الآثار المتوقع أن تنجم عن تنفيذ السياسات النقدية والضريبية، وهو الأمر الذي يستدعي ممارسة قدر كبير من التنسيق والتواصل المستمر بين وزارات الشؤون المالية والتجارية والتخطيط، إضافة إلى المصرف المركزي.

ثالثاً، من المستحيل صون حريات الأفراد الاقتصادية، كما أنه ليس من الممكن إقامة إطار مؤسساتي يضمن ممارسة الأنشطة الاقتصادية على نحو بناء أو السماح للفاعلين في القطاع الخاص بتطوير أعمالهم دون العمل مسبقاً على إقامة بنية مؤسساتية تؤطر النشاط الاقتصادي بشكل عام، وذلك من خلال صياغة استراتيجية شاملة تقودها أهداف وسياسات واضحة الملامح وقائمة على مبادئ سلطة القانون واحترام الإجراءات الإدارية، إضافة الى تشييد بنية تحتية تسهم في تسهيل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية.

مقارنة بين تكلفة برنامج إعادة الاعمار وانتهاج سياسات اقتصادية هادفة

على الرغم من أن سلطة الائتلاف المؤقتة مدعومة في ذلك من قبل مجلس الحكم الانتقالي عكفت منذ سقوط نظام صدام على إبراز أهمية إعادة تأهيل واستكمال البنية التحتية للعراق، وخصوصاً فيما يتعلق بوحدات إنتاج النفط ومحطات توليد الكهرباء ومعالجة المياه، بالإضافة إلى تحديد فرص الاستثمار المجدية، إلا أنها لم تكترث بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه عملية وضع سياسات اقتصادية رشيدة.

ففي عام ٢٠٠٣، تم تخصيص مبلغ ٧,٣٦٢ مليار دولار أمريكي كجزء من الموازنة الحكومية التي كانت مقررة لفترة ستة أشهر وذلك لتغطية نفقات التشغيل. فيما تم رصد حوالي ١,٨٦٩,٩ مليار دولار لمشاريع

الاستثمار. وفي شهر نوفمبر من نفس العام، قررت واشنطن تخصيص مبلغ وقدره ١٨,٤٣٩ مليار دولار لمشاريع إعادة بناء مرافق الخدمات الصحية والاجتماعية والسياسية في العراق، حيث خُصص مبلغ ١٢,٦٥٢٠ مليار دولار لتغطية العمليات التي يتم إنجازها خلال عام ٢٠٠٤ ومبلغ ٥,٧٨٧٠ مليار دولار لعمليات ٢٠٠٥. يضاف إلى ذلك مبلغ إجمالي في حدود ١٢,٦٥٢٠ مليار دولار سوف يتم استثماره في مشاريع البنية السياسية داخل العراق خلال عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥. يُشار إلى أن الدول المانحة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية تعهدت بتقديم قروض مُيسرة ومنح مالية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ١٣ مليار دولار. كما أن القيمة المالية للدعم الدولي الذي يندرج تحت إطار المساعدات الإنسانية وصلت إلى حدود ٨٠٦ ملايين دولار أمريكي في أوائل شهر يونيو من العام الجاري. ومن الواضح أنه بدون صياغة رؤية اقتصادية قابلة للتنفيذ وتخطيط سياسات واقعية، فإن جهود الأطراف المعنية بالشأن الاقتصادي العراقي سوف تنتهي بتكريس المشكلات الهيكلية وتعميق حالة التضخم المالي، مما قد يثير موجة من الإضطرابات السياسية والاجتماعية.

لعله من السابق لأوانه تقييم جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها إدارة الائتلاف المؤقتة بالتعاون والتنسيق مع مجلس الحكم الانتقالي، خصوصاً فيما يتعلق بالإنفاق الفعلي. إلا أنه من المهم للغاية تنفيذ سياسات اقتصادية لديها من القدرة ما يخفف من هيمنة القطاع النفطي الذي يُسلط سيف تأثيره ليس في التنمية الاقتصادية فحسب، بل في إدارة الحكم السياسي أيضاً. وبهذا المعنى، فإن التنمية الاقتصادية في العراق لا يمكن تقييمها بالاستناد إلى معايير ارتفاع معدل الدخل الإجمالي المحلي تماما كما لا يمكن تقييم تبلور المسار الديمقراطي بالاعتماد على مقياس سياسي بعينه.

من الضروري اليوم العمل في اتجاه صياغة سياسة ضريبية تؤمن الحماية الاجتماعية للشرائح المعوزة في المجتمع العراقي وتساهم في تقليص الفوارق على مستوى دخل الأفراد وتردم الفجوة الاقتصادية بين العراقيين أنفسهم.

ومن خلال خطة إعادة بناء مشاريع البنية الأساسية تسعى سلطة الائتلاف المؤقتة إلى تحقيق بنية أسواق مالية قوية إضافة إلى توفير ظروف تشريعية مالية أفضل تُـمكن من تحقيق نمو اقتصادي فاعل ومستديم،

وتسعى كذلك إلى تطوير القطاع الخاص وتوفير فرص عمل ورفع المستوى المعيشي للشعب العراقي. غير أن الواقع العراقي يجعل تحقيق مثل ذلك الهدف أمراً صعباً. وبالنظر إلى الممارسات البراغماتية التي تنتهجها سلطة الائتلاف، فإنها تؤكد تداخل عاملين أساسيين، يرتبط أولهما بتكلفة عملية إعادة البناء وفاعلية الشركات التي تطلع بالعملية. ويتمثل ثانيهما في سياسات التحرر الاقتصادي المطلوب. ويمكن تفسير هذه المقاربة على أنها نتاج طبيعي للسياسات التي تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة، لكنها وبكل تأكيد لن تجدي نفعاً إذا ما تم تنفيذها في إحدى الدول النامية المصدرة للنفط.

هل يمكن اعتبار السياسات الاقتصادية لسلطة الائتلاف ومجلس الحكم سياسات فاعلة؟

في يوليو ٢٠٠٣ توصلت إلى قناعة بأن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تتبع الإجراءات أو السياسات التي تضمن سرعة إنعاش الاقتصاد وإعادة بناء العراق. واستناداً إلى حقيقة أن العناصر الثلاثة المتمثلة في النفط والديمقراطية والتنمية تشكل الأسس الرئيسية للاقتصاد السياسي العراقي، فإنني اعتقد بأنه ومن أجل إتباع سياسة تحرير اقتصادي فاعلة لا بد من التشديد على ديناميكية هذه العناصر الثلاثة من حيث فاعليتها ومواكبتها.

ونظراً لعدم وجود وثيقة متكاملة معلنة أو توجهات محددة حول سياسات اقتصادية موحدة فقد اتخذت سلطات التحالف الانتقالية قرارات اقتصادية مهمة ووافق عليها مجلس الحكم الانتقالي وذلك من أجل ضمان حرية انسياب الاستثمارات والتجارة الأجنبية. وتضمنت تلك القرارات إدخال نظام ضريبة الدخل على العراقيين والأجانب والمؤسسات التجارية. وبعد خمسة أشهر من صدور قرار العمل بنظام ضريبة الدخل تم تعديله، وذلك من أجل فتح الباب أمام زيادة مداخيل الأفراد. كما تم اتخاذ قرارات مهمة بشأن تعديل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعاملين في الحكومة، حيث تم رفع الحد الأدنى للأجر الشهري من معدله السابق الذي كان عليه قبل سقوط نظام صدام حسين والبالغ ٦ آلاف دينار عراقي (٣ دولارات أمريكية) إلى ٦٩ ألف دينار (٤٦ دولاراً). وتضمنت الميزانية السنوية للعام ٢٠٠٤ هيكلة مالية لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

وفي إطار القرارات التي اتخذتها أعلنت سلطة الائتلاف المؤقتة تأكيدها استقلالية المصرف المركزي العراقي بالقدر الذي يمكن من استقلال السياسات النقدية عن السياسات المالية.

وبات من المؤكد أن الحكومة الانتقالية ستقوم بمهام وضع السياسات المالية وإصدار العملة الجديدة وتحدد اللوائح والقوانين الجمركية والتجارية وتحديد الملامح العامة لميزانية الدولة ووضع السياسات النقدية إضافة إلى بناء مصرف مركزي فاعل. كما يقع على عاتق الحكومة الانتقالية أيضاً توزيع عائدات الموارد الطبيعية على الأقاليم والحكومات المحلية بحصص تتناسب مع الكثافة السكانية في كل محافظة أو إقليم.

وفي ظل الأوضاع الحالية التي تشهد غياباً للأمن والاستقرار السياسي لا يمكن الحكم بسهولة على أداء الشركات الأجنبية العاملة في العراق. وفي الجانب الآخر ونظراً لتعقد الأوضاع السياسية في الوقت الراهن فإن أي تفحص نقدي للسياسات الاقتصادية لسلطات التحالف الانتقالية سيبدو وكأنه منطلق من أُسس غير موضوعية أو فيه شيء من عدم الحياد السياسي. وعند محاولة دراسة وتتبع الأوضاع الاقتصادية في العراق في هذه المرحلة يجب ألاّ يتركز الاهتمام على معايير الفوز بعقود مشروعات إعادة البناء ولا على فاعلية اقتصاد السوق الذي يعتبر الأمر الأكثر استهدافاً بالسياسات الاقتصادية. ولكن يجب أن يتركز الاهتمام بشكل أساسي على معرفة ما إذا كانت السياسات الاقتصادية فاعلة وذات جدوى وقادرة على تحقيق هدف تحرير الاقتصاد وتنويعه وزيادة دور القطاع الخاص. وتُعد عملية تحليل مدى قدرة السياسات الاقتصادية على تقليص النفوذ السياسي للحكومة المركزية عن طريق تقليل قبضتها على الموارد النفطية مع الحفاظ على الملكية العامة للنفط من المسائل ذات الدلالات السياسية المهمة التي تسهم في تشجيع الديمقراطية.

وبعبارة أخرى يجب الاهتمام بالتأكد من إسهام السياسات الاقتصادية في زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات البطالة. كما أنه من الضروري أن تتمكن أية دراسة تحليلية أو نقدية للسياسات الاقتصادية التي تتبناها سلطات التحالف من الإجابة عن السؤال المتعلق بقدرة تلك السياسات على تحقيق أقصى حد من المنفعة من عائدات النفط في تمويل مشروعات البنية التحتية في البلاد،

ومدى نجاحها في تحرير أسعار السلع والبضائع ومعدلات الفوائد والأجور وأسعار صرف الدينار العراقي.

التحرر الاقتصادي المتعجل وإساءة استخدام السياسات المالية

من الواضح أن إجراءات التحرر الاقتصادي التي أعلنتها سلطة الائتلاف المؤقتة ووافق عليها مجلس الحكم الانتقالي، إضافة إلى السياسات التي تضمنتها ميزانية ٢٠٠٤ أعطت قوة دفع إضافية للسجال الذي يدور حول ضرورة التوصل إلى صياغة سياسات اقتصادية متكاملة. ومن الجوانب البارزة في هذا الإطار ما نص عليه القرار رقم ٣٩ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، والذي أقر أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تشمل كافة القطاعات في ما عدا قطاع النفط.

وجاء في القرار: " بإمكان المستثمرين الأجانب تحويل كافة الأموال المرتبطة باستثماراتهم إلى الخارج دون تأخير، بما في ذلك الحصص والأرباح التي يتم جنيها من المبيعات أو أي عمليات أخرى". ويعد هذا القرار هو الأكثر جرأة الذي تتخذه دولة نامية في إطار إجراءات تسريع عملية تحرير تدفق رأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من أن القرار قد يعبر عن رغبة سلطة الائتلاف المؤقتة في تحقيق التحرر الاقتصادي، إلا أنه لم يأخذ في الاعتبار واقع العراق الحالي، فحتى الآن لا توجد في العراق أسس دستورية تحكم السياسات النقدية التي تنظم عملية استخدام الفوائد والتحويلات الأجنبية في المساعدة على عملية ضبط الاقتصاد المحلي وموازين الحسابات الأجنبية.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول إن مسألة استقلالية المصرف المركزي سوف لن تكون لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد، كما أن القضايا المرتبطة بمشكلات السيولة الواجب توفيرها لتغطية المشاريع الحكومية ستتواصل. ويتناقض هذا مع الوضع المثالي الذي يجب أن يكون عليه المصرف المركزي حيث يفترض أن تسهم السياسات النقدية التي يضعها ويشرف على تنفيذها في تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليص معدلات البطالة وتسريع التنمية الاجتماعية.

وفي الواقع ليس لدى النظام المصرفي في العراق القدرة على لعب دور فاعل في تسهيل الاستثمارات الخاصة. كما أن الاقتصاد العراقي يفتقد إلى وجود الأسواق المالية القادرة على ضبط تحقيق الشفافية في الحركة الاقتصادية والمالية، وهو أمر يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية. وفي هذا الإطار يجب أن يتم اعتبار مسألة تقييم أداء المؤسسات العامة التي كانت قائمة قبل سقوط النظام العراقي السابق شرطاً أساسياً لإنجاح عملية الخصخصة، مع ضرورة الاهتمام بالإعلان عن الوضع المالي لتلك المؤسسات. وهنا لا بد من التأكيد على وجوب أن تتم عملية الخصخصة في ظل توافر بيئة سياسية أكثر استقراراً وأسواق قادرة على المنافسة بشكل قوي.

ومن الأمور المهمة التي يفتقدها الاقتصاد العراقي حالياً الأسس الضرورية اللازمة لتفعيل التجارة الخارجية إضافة إلى بنية الاتصالات المتطورة والمؤسسات الحكومية اللازمة لمراقبة ومتابعة القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي في مختلف المستويات. ومن المؤكد هنا أن عمليات التجارة الخارجية التي تمت خلال الفترة الماضية دون الاستناد إلى أسس تنظيمية محددة كان لها تأثير سلبي كبير على الإنتاج الصناعي والزراعي، ولم يتم تحريك أي ساكن حتى الآن لاتخاذ إجراءات واضحة لمعالجة المشكلة.

وإضافة إلى كل ما ذكرناه سابقاً يفتقد العراق كذلك المؤسسات القادرة على حماية المصالح الاقتصادية والتجارية لمختلف الشرائح العراقية من الصناعيين والمزارعين والتجار ومقاولي البناء والعمال وموظفي القطاع العام وغيرهم. ويعتبر وجود مثل هذه المؤسسات أمراً أساسياً ومهماً من أجل ضمان إيجاد الدعم والسند اللازم للسياسات الاقتصادية التي يتم تطبيقها. واعتقد أنه حتى السياسة المالية المقترحة والتي تتضمن فرض ١٥ في المائة كضريبة دخل على الشركات والمؤسسات سوف لن تساعد على التخفيف من التباينات الكبيرة الحالية في الدخل والثروة.

وإذا كان توقيت سياسات سلطة الائتلاف المؤقتة قصد منه تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق ودعم رسالة مؤتمر المانحين الذي عقد في مدريد العام الماضي فإن الملاحظ هو أن

ميزانية ٢٠٠٤ أكدت أن تسريع تحرير الاقتصاد كان هو الهدف الرئيسي من تلك السياسات، وقد حددت الميزانية خمسة مبادئ رئيسية كأسس للسياسات الاقتصادية وشملت التحرير الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص وتحقيق الاندماج مع الاقتصاد العالمي واتباع الشفافية في إدارة مؤسسات القطاع العام إضافة إلى تحقيق الأمن الاقتصادي للشرائع الفقيرة. وعلى الرغم من أنه يمكن نظرياً القبول بأن المبادئ الأربعة الأولى يمكن أن تشكل الملامح الأبرز لتطبيق نظام اقتصاد السوق، إلا أنه يصعب جداً الاقتناع بإمكانية تحقيق المبدأ الخامس المتمثل في تحقيق الأمن الاقتصادي للشرائح الفقيرة عبر نظام اقتصاد السوق الحر الفاعل الذي يتوقع أن يتم تطبيقه على المدى الطويل. كما أنه وعلى الرغم من تعديل سلطة الائتلاف المؤقتة للحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الحكومي، لمعالجة حالة تدني الدخل والمستوى المعيشي، إلا أنها أقدمت في الجانب الآخر على خطوة نقيضة تمثلت في تقليص إعداد العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية بما في ذلك الجيش الجديد إلى ١,٠٤٦ مليون فقط، وهو عدد منخفض جداً بالنسبة لدولة يصل تعداد سكانها إلى نحو ٢٦ مليون نسمة.

يتضح مما سبق بشكل جلي أن سلطة الائتلاف المؤقتة افترضت أن الخطوات التي اتخذتها تمهيداً لتطبيق نظام اقتصاد السوق ستؤدي إلى تحقيق أفضل وضع اقتصادي للعراق، واعتقد أن ذلك الافتراض كان خيالياً للغاية ولم يكن واقعياً، وذلك استناداً إلى حقيقتين أساسيتين:

أولاً: كانت التقديرات التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة تشير إلى أنها ستحقق عائدات نفط بما قيمته ١٨ و ٢٧,٦٧٥ و ٢٨,٩٥ مليار دولار خلال سنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي، واستندت في تقديراتها هذه إلى أساس فرضية أنها ستتمكن من تصدير ١,٦ مليون برميل في اليوم خلال العام الأول و ٢,٤ مليون برميل خلال العام الثاني و ٢,٥ مليون برميل خلال العام الثالث بقيمة ٢١ دولاراً للبرميل، وعلى أساس أن قيمة الدولار ستعادل ١,٥٠٠ دينار عراقي. وبناء على ذلك فإن سلطة الائتلاف المؤقتة تتوقع أن يتزايد اعتماد الحكومة على عائدات النفط التي قدر لها أن تشكل ٩٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ و ٩٦,٤ في المائة من عوائد عام ٢٠٠٥ و٩٧,٧ في المائة من عوائد عام ٢٠٠٦.

وبتعبير آخر فإن هذه التقديرات تتوقع أن تسهم عائدات النفط بـ ٨٩,٤ و ٩٦,٤ و ٩٧,٧ في المائة من مجموع الانفاق الحكومي في أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦، على التوالي. أما بالنسبة لإسهام ضريبة الدخل في العائدات الحكومية فإن تقديرات وتوقعات سلطة الائتلاف تشير إلى أن حصتها من العائدات الحكومية في عام ٢٠٠٤ ستكون نحو ٠,٢ في المائة وسترتفع في عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٤ في المائة ثم تصل إلى ٠,٨ في المائة من مجموع العوائد العامة لعام ٢٠٠٦.

ولا تتضمن الملامح الرئيسية لميزانية عام ٢٠٠٦ أية إشارة إلى فرض ضرائب على التجارة الخاصة لكنها تقدر قيمة الرسوم الجمركية بنحو ٥٢٥ مليار دينار (٣٥٠ مليون دولار) وهو رقم مرتفع بقليل عن المبلغ المقدر لعام ٢٠٠٤ والبالغ ٤٥٠ مليار دينار (٣٠٠ مليون دولار). كما يتوقع أن ترتفع الضرائب المفروضة على المطاعم والفنادق والعقارات إضافة إلى الضرائب الأخرى من ٩٠ مليار دينار (٦٠ مليون دولار) في عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٥ مليارات دينار (٧٠ مليون دولار) و ١٢٠ مليار دينار (٨٠ مليون دولار) في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وتشكل هذه الضرائب فقط نحو ٠,٥ في المائة من عائدات عام ٢٠٠٤ و ٠,٤ في المائة من عائدات كل من عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ومن المتوقع كذلك أن تستأثر المشروعات الكبيرة فقط بـ ٥,٦ في المائة من عائدات النفط في عام ٢٠٠٤ و ٢٧,٦ في المائة من عائدات ٢٠٠٥ و ٢٧,٥ في المائة من عائدات النفط في عام ٢٠٠٦.

علينا أن نذكر أن صناع القرار استندوا لدى تقييمهم لحصة عائدات النفط ضمن الميزانية إلى تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في المبادلات الخارجية بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالقيمة الفعلية المعمول بها ، وذلك بشكل اعتباطي. ومثلما فعل المصرف المركزي فإنهم لم يقدموا أي تفسيرات أو توضيحات عن المستفيدين والخاسرين من هذا الإجراء المالي، والذي يعتبر مثالاً آخر للتداعيات السلبية لسياسات التحرر الاقتصادي غير المدروسة. و تشير السياسة المالية للميزانية ضمنيا إلى أنه سوف يتم الاعتماد بشكل أكبر على إيرادات النفط لتمويل الإنفاق الحكومي. وبالتالي فإنه لا يوجد أي ضمان بأن تحصل أي زيادة في حجم الضرائب المستحصلة من القطاع الخاص. من المؤكد أن الأمر لا يمكن أخذه بهذه السهولة، إذ إن الجدل في الدول الرأسمالية حول دور الضرائب في دعم النمو الاقتصادي ظل محتدما طوال الفترة الماضية. أما بالنسبة

للعراق فإن عملية زيادة الضرائب من القطاعات غير النفطية تعتبر ضرورية لدعم العملية السياسية. ويرى الكثير من المهتمين بالشأن العراقي بوجوب توظيف عائدات النفط في تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ومشاريع البنية التحتية البيئية التي لا يستثمر القطاع الخاص فيها عادة. ولا تعتبر هذه الفكرة مجرد فرضية نظرية ولكنها تمثل بالفعل واقع العراق حيث إن قدرات البنية التحتية في كل القطاعات تعتبر محدودة . كما أنه لا يجب استخدام القوة المالية للنفط من قبل الحكومات بدون ضوابط واضحة ومقبولة تعكس مصالح الأغلبية. والحقيقة هي أن الشعب العراقي، وليس القطاع الخاص، هو الذي يمتلك الثروة النفطية في الوقت الحاضر، وذلك ما كشفت عنه ميزانية ٢٠٠٤ ، حيث أبانت بشكل جلي بأن عملية خصخصة المؤسسات الحكومية سوف يتم الانتهاء منها خلال عام ٢٠٠٥.

وإذا كانت هذه هي رؤية صناع القرار في سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي فإن إمكانية تحقيق نمو اقتصادي دائم وتحسين مستويات المعيشة لن يضمن تنوع الاقتصاد العراقي أو زيادة العائدات غير النفطية وذلك لسببين مهمين:

أولاً: إذا ما تمت خصخصة القطاع النفطي قبل تقليص الاعتماد الكبير على عائدات النفط فإن الفرق الوحيد الذي سيواجه العراق هو التغيير الذي سيحدث بالنسبة للمحرك الأساسي للاقتصاد السياسي في البلاد. وسيشمل هذا التغيير إحلال شركات تجارية أجنبية "الشيطانية" محل الحكومات العراقية "الشيطانية". وسيعد هذا بالتأكيد السيناريو الأسوأ الذي يمكن أن يتبلور في العراق. ولكن يبدو أن الاقتصاد السياسي للعراق سيظل مهزوزا طالما لم ترتفع مساهمة القطاع غير النفطي في التمويل العام وتتنوع مصادر الدخل الوطني.

ثانياً: بالنسبة للعراق فإنه من الغريب القول بأن" الحماية الاجتماعية للفقراء" سيتم معالجتها من خلال تشجيع اقتصاد السوق الحر، فحتى في الدول المتقدمة والديمقراطية تضطلع خزينة الدولة بمهمة دعم البرامج والأنظمة التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية. فخدمات الصحة والمزايا الاجتماعية للفقراء ومنح العاطلين عن العمل ومعاشات المتقاعدين كلها يجب أن تمول من خزينة الدولة. كما أن توفير

الاحتياجات الضرورية للفقراء والعاطلين عن العمل يجب ألاّ تترك لتفاعلات اقتصاد السوق.ومن حسن حظ العراق أن له عائدات نفطية بوسعها تمويل مثل هذا النظام.

من الواضح أن ميزانية ٢٠٠٤ تتعامل مع مشروع إعادة إعمار العراق وكأنه شركة فاشلة بحاجة إلى إعادة هيكلة مالية وإلى تخفيض كلفة اليد العاملة وتعيين إدارة عصرية جديدة، إلى جانب تقديم اقتراحات غير مجدية مثل الاقتراح الذي تقدمت به وزارة التخطيط من أجل تحصيل العائدات وذلك من خلال بيع البيانات للشركات الأجنبية . لكن المشكل الذي يبقى قائما هو أعوص من ذلك بكثير، فقد اضطرت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الاعتراف بأن تطبيق برامج تحرير الأسعار والخصخصة يجب أن تؤجل وأن يتم تغيير نظام الضريبة المفروضة على الدخل الفردي.

خاتمة

لقد أثبتت تجربة العراق بعد الحرب أهمية مشاريع البنية التحتية وأنها يجب أن تظل إحدى الأولويات على الرغم من كل العراقيل التي تواجهها. وأثبتت أيضاً أن السياسات الرامية إلى تأسيس قواعد استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي معقدة جداً ولا يمكن بالتالي معالجتها فقط بقرارات مفروضة من فوق تتعلق بالتحرير السريع للاستثمار الخارجي وتدفق التجارة الخارجية واستقلالية زائفة ومفروضة ما بين السياسة المالية والسياسة الضريبية. ففي حال لم تقم الحكومة العراقية بحلول شهر يوليو القادم بإدراج تغييرات جوهرية على الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية فإنه سيأتي اليوم الذي تُسبب فيه المشكلات الاقتصادية، وخصوصا اتساع دائرة، الانفجار اجتماعياً. ولكن مع الأسف فإن قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية لم يأت بأي حلول لإدارة الاقتصاد العراقي . إن الأساليب التدريجية التي تنتهجها سلطة الائتلاف المؤقتة ويدعمها في ذلك أيضا مجلس الحكم لن تحل المشكلات الاقتصادية للعراق.

ومن الضروري أيضا أن تكون قضايا الديمقراطية وصراع القوى السياسية من أولى أولويات العراق اليوم كما أنه على سلطة الاحتلال ومجلس الحكم ضمان الأمن الداخلي . ومن الضروري أيضا من الناحية السياسية معالجة قضية الدين الخارجي غير التجاري وتعويضات الحرب. ولكن من الخطأ استراتيجيا بالنسبة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم والوزراء والسياسيين العراقيين أن يعتقدوا أن الانتعاش الاقتصادي يقوم فقط على توافر الموارد المالية وتأثير اليد الخفية لاقتصاد السوق.

لكن ومن خلال سعي الشعب العراقي إلى تحقيق السلام والحرية و خلق مجتمع مزدهر، فإن سقوط نظام صدام حسين فتح الباب أمام فرص ذهبية . وهذا هو السبب الذي يجعل العراق جاهزا لتنفيذ نموذج اقتصادي جديد بإمكانه أن يخلق اقتصاد سوق حيوياً ناجحاً يغذي النمو الطويل المدى والتشغيل العالي والاندماج السريع في الاقتصاد العالمي مع المحافظة في نفس الوقت على نظام الحماية والرفاهة الاجتماعية. وبالإمكان تحقيق هذه الأهداف من خلال ممارسة المنافسة الحرة وسيطرة المستهلك ومبادرة القطاع الخاص إلى جانب سياسات اقتصادية إجرائية جيدة تؤدي إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحد من الاعتماد الكبير

السائد حاليا على ضخ صادرات النفط في الخزينة العامة وتمويل الواردات. فالعراق يحتاج إلى اقتصاد جديد يعتمد على طبقة متوسطة تتمتع بقدرات خلاقة وواسعة .

وباختصار شديد، فإن البرنامج الاقتصادي العراقي في هذه المرحلة يجب أن يحدد الأهداف العامة للنمو الاقتصادي وسوق العمل، وتحرير الأسعار وفاعلية السوق وإعادة بناء البنية التحتية العامة وتوفير المرافق الاجتماعية. فإن نجاح أي نموذج إقتصادي أو ديمقراطي للعراق يحتاج إلى استراتيجية تنموية واضحة تشجع على النشاطات غير النفطية وتحاول الرفع من مستوى إنتاج النفط والغاز إلى أقصى حدوده واستخدامه في تمويل البنية التحتية العامة. كما أنه من المطلوب توفير جملة من السياسات الضريبية والمالية المندمجة بغية ضمان الاستقرار والتحكم في نسب معدلات التضخم إلى جانب صياغة إصلاحات هيكلية محكمة بهدف تحرير الأسعار. وتعتبر هذه الشروط ضرورية لتشجيع القطاع الخاص ودفعه نحو القيام بالمبادرات الضرورية لتحقيق اقتصاد سوق ناجع وتكريس مصالح العراق الاقتصادية على الأمد البعيد . وهذه هي الملامح الرئيسية للمشروع الاقتصادي من أجل تحقيق التغيير في العراق.

عراق ذو سيادة؟

توبي دودج

العنوان: عراق ذو سيادة

الكاتب: توبـي دودج

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"سرفايفل" (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث، خريف عام ٢٠٠٤، ص ص. ٣٩ـ٥٨

نُشـِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثـناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَـح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **A Sovereign Iraq?**

Author: Toby Dodge

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 46, No. 3, Autumn 2004, pp. 39-58.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

مقدمة

في الأيام الأولى من شهر يونيو٢٠٠٤، كانت لدى العراق بعض الأنباء الجيدة النادرة: في الأول من يونيو، أعلن مجلس الحكم العراقي والأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، تشكيل حكومة عراقية جديدة تتألف من رئيس ونائبين للرئيس ورئيس وزراء وواحد وثلاثين وزيراً، مهمتها توجيه العراق من السيادة في الثامن والعشرين من يونيو إلى انتخابات مقرر إجراؤها في بداية سنة ٢٠٠٥. في الثامن من يونيو، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٥٤٦ بارك فيه بالإجماع الحكومة الجديدة، وليس هذا فحسب، بل ألزم القرار أيضاً الأمم المتحدة بأن تلعب دوراً بارزاً في إعادة إعمار العراق. وبموجب هذا القرار، سوف يقوم ممثل خاص وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بمساعدة الحكومة في تنسيق إعادة الإعمار وتكوين جمعية وطنية وتشكيل لجنة انتخابية مستقلة وتعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية.

إن بعض أشد المناقشات مرارة، والتي نجمت عن قرار الولايات المتحدة القاضي بغزو العراق قد انتهت الآن. فقد تجمع الرأي الدولي حول المطالب المتماسكة للدبلوماسية الفرنسية بوجوب إعادة السيادة إلى السياسيين العراقيين بسرعة وجلاء. وإن الدبلوماسية الأمريكية في سعيها للتوصل إلى حل وسط بشأن طبيعة ومدة انتشار قواتها في العراق وإذ تشجع تشجيعاً فعالاً على قيام الأمم المتحدة بدور بارز، يبدو أنها أسهمت في مقاربة جديدة متعددة الأطراف. في أعقاب الغزو في مارس ٢٠٠٣ والعنف الذي ساد فترة الأشهر الاثني عشر من احتلال البلد، كانت السيادة وتعددية الأطراف على جدول الأعمال في نيويورك وبغداد، والآن في واشنطن أيضاً.

بالطبع لا تزال ديمومة هذه النجاحات الدبلوماسية ودور الأمم المتحدة في العراق تحت المحك. وبالمثل، لا يزال يتعين اختبار السيادة الحقيقية للحكومة العراقية الجديدة.

سوف يعتمد دور الأمم المتحدة الآن على عاملين مستقلين. الأول، على الرغم من أن السيادة قد نُقلت إلى العراق من الناحية الفنية، سيبقى للحكومة الأمريكية نفوذ راجح في البلد، بحيث تعمل سفارتها بمثابة

"حكومة ظل". والعامل الثاني الذي سوف يتعين على الأمم المتحدة التعامل معه هو الحكومة الجديدة برئاسة إياد علاوي. إن أفضل طريقة للحكم على الكيفية التي يُحتمل أن تتطور بها هذه العلاقة هي دراسة تفاعل علاوي والحكومة الأمريكية مع الأخضر الإبراهيمي في المفاوضات التي تمخضت عنها الحكومة الجديدة.

إن تقييم طبيعة وتطور السيادة في العراق مهمة أشد تعقيداً، إذ إن مفهوم السيادة متعدد الأوجه لكونه مؤسساً في القانون الدولي، وإنما أيضاً في السياسة الداخلية. لقد طور العالم السياسي الأمريكي ستيفن كرازنر (Stephen Krasner) تعريفاً مفيداً لا لبس فيه نسبياً، إذ يقسم السيادة إلى مقوماتها، وأوضحها هي السيادة القانونية الدولية والاعتراف بدولة معينة بأنها كيان سياسي وقانوني مستقل في الدبلوماسية الدولية. إن هذه الناحية من السيادة هي التي أولاها الدبلوماسيون أشد الاهتمام منذ الاستيلاء على بغداد في ابريل ٢٠٠٣. إلى من يتحدثون في العراق وبموجب أي ناحية من نواحي القانون الدولي اكتسب محاوروهم الشرعية؟ لقد حل هذه المشكلة بلا لبس قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ والاعتراف بالحكومة الانتقالية في بغداد. ومع ذلك، سيكون من الأصعب بكثير تحقيق تعريف عتبات كرازنر الأخرى، وهي التي سوف يتم بموجبها بنهاية المطاف الحكم على بقاء دولة العراق واستقرارها وشرعيتها.

والناحية الثانية من السيادة هي ما يسميه كرازنر "السيادة الوستفالية"، استناداً إلى مفهوم الإقليمية وقدرة دولة ما على استبعاد فاعلين خارجيين من التدخل في قدرتها على حكم سكانها. وعلى الرغم من الدعوات غير قويمة الرأي وغير الواقعية من أجل تقطيع أوصال العراق بطريقة يُفترض أنها خطوط اثنية، ما من حكومة أو منظمة، سواء على صعيد محلي أو إقليمي أو دولي، تشكك في مسألة وحدة أراضي العراق. ومع ذلك، فإن الناحية الثانية من السيادة الوستفالية أكثر إشكالية بكثير، ذلك أنه بالنسبة للحكومة العراقية الجديدة، سيكون العراق مستقلاً استناداً إلى دعم خارجي، عسكري جوهرياً، ولكنه مالي أيضاً، على مدى العقد القادم على الأقل، مما سيحول العراق إلى "شبه دولة"، لا تستطيع البقاء دون دعم فعال تقدمه إما الولايات المتحدة بوصفها المهيمن الإقليمي أو، في حال تعثر ذلك، ائتلاف أوسع من دول معنية. إن تطور

العلاقة بين السفارة الأمريكية وحكومة إياد علاوي سوف يقرر طبيعة ومدى التبعية السياسية التي من المحتم أن ترافق التبعية المالية والعسكرية للنظام الجديد.

على أن الدعم العلني الذي يقدمه الفاعلون الخارجيون ليس هو الذي قد يسبب أشد صعوبة للعراق، وإنما هي الأفعال الخفية التي تقوم بها الدول المجاورة للعراق، والتي يُحتمل أن تزعزع استقراره. للعراق حدود طويلة ومسامية. لم تحصل قوات التحالف، وبخاصة في جنوب البلاد، على أعداد من القوات تمكِّنها من أن تراقب الحدود مراقبة فعالة، كما ان إنشاء قوة محلية لحماية الحدود كان عملية بطيئة وغير فعالة. وفي ضوء هذه الخلفية، أبدى عراقيون بارزون وسلطات التحالف مؤخراً قلقاً بالغاً بشأن أعداد ونوايا الموظفين الحكوميين الإيرانيين في العراق. إضافة إلى ذلك، فإنه في حال عدم إمكانية معالجة عدم الاستقرار الداخلي في العراق، ثمة خطر جلي من انجرار قوى مجاورة داخل الحلبة العراقية، ترعى ميليشيات وكيلة بهدف تحقيق أهداف سياساتها الإقليمية والدولية. ولن يسهم هذا في إحداث مزيد من زعزعة استقرار العراق فحسب، ولكنه سوف يضيف أيضاً دينامية خطيرة وعنيفة أخرى إلى منطقة هي بالفعل مضطربة للغاية.

إن مفهوم كرازنر الثالث للسيادة، ألا وهي السيادة الداخلية، هو الذي سوف يحدد في نهاية المطاف نجاح أو فشل الحكومة الجديدة في بغداد، وبشكل أعم، مشروع الولايات المتحدة الرامي إلى تغيير نظام الحكم في العراق. إن السيادة الداخلية، بالنسبة لكرازنر، تتعلق "بتنظيم وفاعلية السلطة السياسية" عبر المدى الجغرافي لبلد ما. إن عدم قدرة سلطة التحالف المؤقتة على فرض سلطتها في العراق حملها على تفويض سلطة للحكومة العراقية المؤقتة الجديدة. ومن المأمول أن العراقيين الذين يرأسون الحكومة وقوات الأمن التابعة لها لن يحظوا بالموافقة في الأمم المتحدة في نيويورك فحسب، وإنما يحظون أيضاً بالقبول والشرعية من الشعب العراقي نفسه. إن قدرة الحكومة الجديدة على فرض النظام واكتساب القبول هي التي ستكون على المحك بالنسبة للقرار رقم ١٥٤٦.

مهمة الإبراهيمي في العراق

لقد تم التهليل لصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ بوصفه عودة تجاه حل المشكلة على صعيد متعدد الجنسيات، وهو الذي لحق به ضرر بالغ من جراء القرار الأحادي الجانب بغزو العراق. إن استعداد الولايات المتحدة للدخول في مفاوضات موسعة وجوهرية بشأن صياغة القرار كان دليلاً على جو جديد من التعاون بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. وبعد أخذ كل الحقائق بعين الاعتبار، فإن قراءة متأنية للقرار ذاته والدور المتوخى لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق بعد الثامن والعشرين من يونيو تبرز الأساس المحدود نوعاً ما لهذا النهج الجديد متعدد الأطراف. ويحدد القرار للأمم المتحدة دوراً استشارياً محضاً. ففي حين يذكر القرار أنه ينبغي أن يكون لبعثة الأمم المتحدة (UNAMI) دور بارز، فإنه بكل وضوح ليس دوراً تنفيذياً. وبدلاً من ذلك، فإن دور الأمم المتحدة موصوف من منطلق إسداء المشورة وتقديم الدعم والمساعدة، بينما يشجع على المصالحة الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان. وبالنظر إلى أن دور الأمم المتحدة في عراق ما بعد يونيو يجب أن يستند إلى موافقة كل من الحكومة المؤقتة العراقية والولايات المتحدة، فإن نهج الإدارتين هو الذي سيقرر الدور والنفوذ الحقيقيين لبعثة الأمم المتحدة (UNAMI). وفي ضوء هذه الخلفية، فإن أفضل دليل على الكيفية التي سيتم بها الترحيب بالأمم المتحدة واستخدامها حين تعود يمكن أن يكون إجراء تدقيق لمهمة الأخضر الإبراهيمي للعراق خلال ابريل ومايو ويونيو ٢٠٠٤.

إن المناشدة الأولية التي صدرت عن البيت الأبيض للأخضر الإبراهيمي للانخراط في العراق كانت اعترافاً بأن العملية السياسية المؤدية إلى الثلاثين من يونيو كانت تواجه خطراً جدياً بأن تتداعى. وفي مواجهة المطالب المتضاربة على ما يبدو من جانب فاعلين محليين أقوياء والانتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة، بدا أن الإبراهيمي والأمم المتحدة هما الوسيطان الوحيدان اللذان بوسعهما تحريك العملية قدماً. كان أساس الأزمة التي تم استدعاء الإبراهيمي لحلها يكمن في اتفاق تم إبرامه بين الحكومة الأمريكية ومجلس الحكم العراقي في الخامس عشر من نوفمبر ٢٠٠٣. إن أعضاء مجلس الحكم العراقي البالغ عددهم خمسة وعشرين عضواً كانوا هم أنفسهم بقايا انخراط الأمم المتحدة في العراق لأول مرة بعد

الحرب. وكان المجلس قد تشكل بناءً على اقتراح من سيرجيو فييرا دي ميللو، أول مبعوث للأمين العام إلى العراق بعد الحرب، والذي قُتل في تفجير انتحاري استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد في التاسع عشر من أغسطس ٢٠٠٣. عقد المجلس اجتماعه الأول في الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٣، ولكن بحلول أوائل نوفمبر، أصيب بول بريمر وكبار المسؤولين الأمريكيين بخيبة أمل كبيرة من جراء أداء المجلس. وفي سلسلة من التسريبات المنسقة والإيجازات غير المصرح بها للنشر لوسائل الإعلام، جرى وصف المجلس بأنه جزء مركزي من المشكلة التي كانت آنذاك تقوض الاحتلال. لاحظ بريمر أن "ما لا يقل عن نصف عدد أعضاء المجلس هم خارج البلد في أي وقت معين وأنه في بعض الاجتماعات لم يكن يحضر سوى أربعة أو خمسة أعضاء". جادل مسؤولون أمريكيون كبار في سلطة التحالف المؤقتة بأن "المجلس كان مهملاً بدرجة خطيرة في الإشراف على وزرائه"، والأشد خطراً هو أن المجلس كانت تعوزه الكفاءة في مد يد العون لشعبه. وكان يلزم اتباع نهج جديد لأولئك الذين كانوا يحاولون اقتلاع المد المتصاعد للعنف الذي كان يجتاح العراق في شتاء سنة ٢٠٠٣. وحسبما قال أحد كبار المسؤولين في قوة الاحتلال في ذلك الوقت "من غير المحتمل أن نرغب في صنع حكومة مؤقتة من مجلس غير فعال".

إن الحملة السلبية ضد مجلس الحكم العراقي بالاقتران مع الأعداد المتزايدة من الإصابات في صفوف قوات التحالف، أدت إلى استدعاء بول بريمر إلى واشنطن على عجل من أجل إجراء مشاورات أسفرت عن اتفاق الخامس عشر من نوفمبر. وقد تخلت إدارة بوش عن البناء الأكثر حذراً والإضافي للمؤسسات الحاكمة في العراق وحددت يوم الثلاثين من يونيو موعداً نهائياً لنقل السيادة. وكان ينبغي حل المجلس الحاكم لتحل محله جمعية دستورية يتم اختيارها من خلال نظام معقد من المؤتمرات، تنتخب بدورها هيئة تنفيذية يمكنها أن تتولى المسؤولية السيادية للعراق.

ولكن ما من شيء كان سهلاً. فقد أعرب الشيخ الكبير علي السيستاني، وهو مرجع ديني قوي يتمتع بقدر كبير من الثقل المعنوي، عن معارضته الشديدة لاتفاق الخامس عشر من نوفمبر بعد فترة وجيزة من إعلان ذلك الاتفاق. وإدراكاً منه لتاريخ العراق ونزعة الحكومات "المؤقتة" غير المنتخبة إلى أن تحول نفسها إلى ديكتاتوريات دائمة، فقد طالب السيستاني بأن يتم انتخاب أي حكومة قادمة ذات سيادة انتخاباً مباشراً.

وقد تطلب إقناع سلطة التحالف المؤقتة بعدم إمكانية تجاهل اعتراضات السيستاني قيام مظاهرات شارك فيها مائة ألف من الناس في شوارع بغداد.

إن هذا الجمود السياسي هو الذي تم استدعاء الإبراهيمي والأمم المتحدة لحله. تردد الإبراهيمي في البداية في تولي مهمة صعبة كهذه، ولكن قدم له البيت الأبيض ضمانات بأن يتمتع باستقلالية قراره لتنفيذ حله هو لهذه المشاكل. وفي أعقاب ما نجم من جفاء نتيجة الغزو، بدا أن البيت الأبيض أخذ يعود إلى الأمم المتحدة.

بدأ فريق الأخضر الإبراهيمي برحلة لتقصي الحقائق قام بها في فبراير تلتها بعثتان، وكان الفريق حذراً في إجراء مشاورات واسعة في أوساط سكان العراق للحصول على وجهات نظر بشأن طبيعة المشاكل التي تواجه حكومة جديدة، فضلاً عن الحلول الممكنة. وقد استهدفت الخطة الناجمة عن ذلك مساعدة العراق لتجاوز فترة عسيرة من الثلاثين من يونيو لغاية أبكر تاريخ ممكن للانتخابات، وذلك في يناير ٢٠٠٥. وقد قبل الفريق مطالب السيستاني بأنه ينبغي عدم منح سلطة سياسية مستدامة إلا لحكومة يتم انتخابها بأسلوب ديمقراطي، واختار الفريق إدارة مؤقتة لفترة زمنية محددة بوضوح وسلطة مقيدة. وأقر الفريق كذلك بنتائج استطلاعات للرأي أشارت إلى وجود عدم ثقة واسع الانتشار بالسياسيين المشاركين في مجلس الحكم ووجود رغبة لدى الشعب بأن يحكمه أشخاص يتم تعيينهم لمهاراتهم ومؤهلاتهم.

كانت خطة الإبراهيمي تتألف من ثلاثة أجزاء. أولها أن تتشكل الحكومة الانتقالية الجديدة من تكنوقراط يتم اختيارهم لخبرتهم بدلاً من انتماءاتهم السياسية الحزبية. وسوف يديرون الحكومة أثناء الفترة الانتقالية قبل الانتخابات، مما سيبطل انتقاداً واسع النطاق موجهاً لمجلس الحكم بأن "ميزانه الاثني" قد أدخل بالفعل الطائفية وأضفى عليها الصبغة المؤسسية في اختيار المسؤولين الحكوميين. ومن الأمور الحاسمة أن الناحية الثانية من الخطة هي أن الأشخاص الذين سوف يتم تعيينهم لتسيير الحكومة سيوافقون على عدم الاعتراض على الانتخابات وعلى التنصل من السياسة الحزبية، بما سيضمن عدم استخدام سلطات الدولة الوليدة لينتفع بها بطريقة غير عادلة أي حزب من الأحزاب يتنافس من أجل السلطة. وكانت خطة الإبراهيمي تقضي من خلال إنشاء نخبة تكنوقراطية ملتزمة بخدمة الحكومة بدلاً من التزامها بالسياسة، بإمكانية إرساء أساس لخدمة مدنية لا سياسية. وأخيراً، ومن خلال استبعاد أحزاب سياسية من الحكومة،

كان الإبراهيمي يضطرها إلى الخروج من "المنطقة الخضراء" المحمية إلى داخل البلاد. كانت الأحزاب التي سيطرت على مجلس الحكم قد تم استيرادها إلى داخل العراق في أعقاب تغيير نظام الحكم. وقد وجدت من الصعب جداً إنشاء شبكات أحزاب وطنية يمكنها حشد دعم شعبي وتسليمه إلى صناديق الاقتراع. وكان الإبراهيمي يأمل من خلال المطالبة بأن تحول هذه الأحزاب طاقاتها من الحكومة إلى المجتمع أن تبني تنظيمات سياسية وطنية تكون بمثابة قناة للرأي العام تربط الشعب بحكومته.

وكانت الركيزة الثالثة في خطة الإبراهيمي عقد مؤتمر وطني يتألف من عدد من المندوبين يتراوح عددهم بين ألف وألف وخمسمائة مندوب. وكان دوره الإشراف على الحكومة المؤقتة وتمحيص تشريعه وأن يبدأ عملية الحوار الوطني وإقامة قنوات استشارية بين المجتمع والدولة. كما كان من شأنه أن يتيح مكاناً يعرب فيه أولئك المعارضون للاحتلال الأمريكي عن آرائهم ودمج الأصوات الأكثر راديكالية والمنعزلة في العملية السياسية في السعي إلى الانتخابات.

إن معاملة السلطات الأمريكية للأخضر الإبراهيمي في رحلته الثالثة والنهائية إلى بغداد قد توضح حدود أي دور مستقبلي تلعبه الأمم المتحدة في مجموعها داخل العراق. لم يكن تأثير الإبراهيمي في الشخصيات والأحداث يستند إلى قرارات مجلس الأمن أو التزام مؤسسات الأمم المتحدة بدور مستديم. وبدلاً من ذلك، كان موقف الإبراهيمي يستند إلى تأكيدات شخصية أعطيت إياه من قبل أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية. وقد تعزز منطق هذا النهج بافتراض مؤداه أن ثقل الولايات المتحدة السياسي سوف يُستخدم لفرض خطته. وكان جوهر نهجه، ألا وهو تفكيك مجلس الحكم وإرسال أعضائه في المجتمع العراقي للتنافس من أجل الانتخابات، يُحتمل ألاّ يحظى بشعبية لدى الأحزاب السياسية المسيطرة على المجلس. ومع ذلك، فقد كان من شأنه المساعدة على ضمان انتخابات نزيهة وإضفاء الصبغة المؤسسية على العملية الديمقراطية. ولكن افتراض الإبراهيمي ـ بأن سلطة التحالف المؤقتة ستكون مستعدة لدفع الثمن قصير الأمد لعداء مجلس الحكم إزاء النتائج طويلة الأمد للانتخابات الديمقراطية ـ كان افتراضاً غير صحيح.

جاءت رحلة الإبراهيمي الثالثة إلى بغداد في نهاية أسوأ فترة من العنف واجهها التحالف. فقد كانت القوات الأمريكية تحارب ثورتين على جبهتين ـ ركزت إحداهما على حصار الفلوجة، والأخرى يقودها

رجل الدين الشيعي الراديكالي مقتدى الصدر. كما قوبل وصول الإبراهيمي بتغطية سلبية في صحف بغداد التي تسيطر عليها أحزاب مجلس الحكم. وقد وصف أحد أعضاء المجلس العلاقات بين مجلس الحكم والإبراهيمي بأنها علاقة "حرب". وفي ضوء هذه الخلفية، لم يحصل الإبراهيمي على المساعدة التي كان من المتوقع أن يحصل عليها من سلطة التحالف المؤقتة أو بالفعل من واشنطن. وإذ انخرط الإبراهيمي في مفاوضات اتسمت بجفاء متزايد وبالقليل من الدعم، فقد لوح بشبح استقالته ولكنه تراجع في النهاية وترك مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة تملي شروطها بخصوص الحكومة الانتقالية الجديدة.

الحكومة المؤقتة الجديدة في العراق هي النقيض بعينه لخطة الإبراهيمي، إذ بدلاً من أن يسيطر عليه تكنوقراطيون تنصلوا من أي انخراط في السياسة، فإن الحكومة تعج بالمسؤولين الحزبين. وإن أبرز شخصية، إياد علاوي، هو زعيم الوفاق الوطني العراقي، كما أن نائب الرئيس إبراهيم الجعفري هو رئيس حزب الدعوة، أحد الحزبين الشيعيين الرئيسيين في العراق. أما نائب الرئيس الآخر روش شويس فـهو عضو بارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد جرى تقسيم المناصب الوزارية بسخاء بين الأحزاب الأخرى التي سيطرت على مجلس الحكم. يبدو أن سلطة التحالف المؤقتة، عند مجابهة تهديدات بعدم الاستقرار وعنف محتمل، كانت ترى أنه من الأنسب على المدى القصير أن تختار أعضاء رئيسيين من مجلس الحكم بدلاً من الهدف الأطول مدى بضمان نزاهة وشرعية العملية الانتخابية. وبعد أن وصفت سلطة التحالف المؤقتة في نوفمبر الماضي أعضاء المجلس بأنهم "غير فعالين" وبأنهم عاجزون عن التواصل مع الشريحة الأوسع من العراقيين، فقد أعادت هؤلاء الأعضاء ذاتهم إلى الحكومة وعهدت إليهم ـ وإلى أحزابهم ـ بمهمة خلق ديمقراطية العراق الجديدة.

الطريق الطويل نحو السيادة الداخلية

إن هذه الحكومة الجديدة هي التي منحها مجلس الأمن الدولي السيادة القانونية الدولية في الثامن من يونيو. ويتعين أيضاً على إياد علاوي وحكومته المكافحة من أجل توطيد سيادة داخلية من الآن وحتى أي انتخابات تجري في سنة ٢٠٠٥. وخلافاً للسيادة الدولية، فإن السيادة الداخلية ـ "تنظيم وفاعلية السلطة السياسية" ـ تقوم على أساس نوعية وعمق العلاقة بين المحكوم والحاكم. من الواضح أن هذا مؤسسي

وتصوري على السواء: إذ يجب ألاّ يُنظر إلى الحكومات بأنها تحكم فحسب، ولكن يجب أن يتم الإحساس بها بأنها تحكم لتخدم مصالح الشعب. ومن أجل أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد ناجحة، يتعين عليها إحراز تقدم سريع في إحداث درجة من الشرعية؛ وعليها أن تقنع نسبة واسعة من العراقيين بأنها تحكم لخدمة مصالحهم وأنها تعزز آراءهم الجماعية لماهية العراق الآن ولما سوف يصبح.

ستكون هذه مهمة بالغة الصعوبة، إذ إن التعبير المشروع للرأي السياسي العلني لم يبدأ إلا في التاسع من إبريل ٢٠٠٣ بالنسبة للشعب العراقي الذي عانى، ليس فقط من ديكتاتورية وحشية وثلاث حروب في السنوات العشرين الماضية، وإنما أيضاً من اثني عشر شهراً من انعدام القانون ومن العنف. إن معظم الأحزاب السياسية التي تُستخدم حالياً كحجر زاوية للحكومة العراقية المؤقتة الجديدة قد تم استيرادها داخل البلد بعد تغيير نظام الحكم. وبالتالي لم يكن لديها سوى سنة واحدة لجذب اهتمام الناس، وفترة أقل بكثير لكسب ثقتهم وولائهم. تعج بغداد بالتأكيد بالأحزاب السياسية، وتزدان شوارعها بمجموعة متنوعة واسعة من الشعارات المكتوبة بالدهان المرشوش وأرصفتها مغطاة بنسخ مطروحة من عشرات الصحف الحزبية التي تتم طباعتها كل أسبوع. ومع ذلك، ليس هناك سوى القليل مما يبرهن على أن هذا الاهتياج من الرأي السياسي قد ترسخ ليصبح سياسة حزبية مؤسسية على نطاق البلد أو أن المنظمات العديدة التي تحاول خطب ود ولاء العراقيين قد نجحت بأي شكل من الأشكال.

لم ينجُ من حكم صدام أي تنظيم أصيل من المجتمع المدني. فقد تحول العراقيون على مدى خمس وثلاثين سنة من الديكتاتورية البعثية إلى حد كبير إلى مجرد رذاذ. ومن المؤكد أن التحرير أدى إلى تعبئة سياسية، غير أن هذه العملية تجريبية وغير مستقرة وممزقة بشكل كبير، ولم ينجح أي فرد أو حزب في حشد تأييد هام من العراقيين.

إن الطبيعة المائعة للرأي السياسي العراقي في أعقاب تغيير نظام الحكم قد أيدته بشكل صارخ العديد من استطلاعات الرأي العديدة التي جرت في العراق على نطاق واسع أثناء ربيع وصيف سنة ٢٠٠٤. على سبيل المثال، في فبراير ومارس ويونيو، أجرت مؤسسة أوكسفورد الدولية للأبحاث مقابلات مع ما يصل وسطياً إلى٢٨٠٠ شخص في سائر أنحاء العراق في ثلاثة استطلاعات منفصلة. وأبرزت النتائج المشاكل

المميزة على المدى المتوسط إلى الطويل التي تواجهها أحزاب الحكومة العراقية المؤقتة. وعندما سئل الذين جرى استطلاع آرائهم عن التنظيم الذي سيصوتون لصالحه في انتخابات وطنية، حصل حزب الدعوة الشيعي بالتأكيد على أعلى رقم ـ وهو الحزب الذي له أطول تاريخ من النشاط السياسي ـ ولكن كان ذلك ١٠٪ فقط في فبراير و١١٪ في مارس و٩٪ في يونيو، بل إن أحزاباً أخرى تدّعي أيضاً بأن لديها قاعدة وطنية قد سجلت أرقاماً أدنى. حصل حزب إياد علاوي على ٢,٠٪ من استطلاعات فبراير مارس، وهو الرقم نفسه الذي ناله حزب المؤتمر الوطني العراقي التابع لأحمد الچلبي. وإن أكبر نسبة من أولئك الذي تم استطلاع آرائهم في فبراير، وهي نسبة ٣٩,٢٪، أجابوا بأنهم لا يعرفون لمن سيصوتون، بينما رفض ٣٤,٥٪ إعطاء أي جواب.

إن انعدام الدعم الشعبي للأحزاب السياسية وزعمائها قد تأكد عندما وجهت مؤسسة أوكسفورد الدولية للأبحاث السؤال التالي: "أي زعيم وطني في العراق، إن وجد، تثق فيه أكثر من غيره؟"، فقد نال إبراهيم الجعفري، زعيم حزب الدعوة وأحد نواب الرئيس في الحكومة الانتقالية، أعلى نسبة. غير أن الطبيعة الممزقة للرأي العام العراقي كانت تعني أن الجعفري نال تأييد ٧,٧٪ فقط من أولئك الذين تم استطلاع آرائهم في فبراير. ولم ينجح إياد علاوي إلا في الحصول على تأييد ٢,٠٪ ممن تم سؤالهم، وهي نسبة أحمد الچلبي نفسها. والأدل على ذلك النسبة البالغة ٢١,١٪ ممن تم سؤالهم، والذين لم يؤيدوا أي حزب من الأحزاب المدرجة والنسبة البالغة ٣٦,٧٪ ممن رفضوا الإجابة أو لم يكونوا متأكدين.

إن الميراث الذي خلفه صدام حسين في العراق سوف يجعل بناء ديمقراطية مستدامة أمراً عسيراً جداً. وقد استهال حزب البعث بكفاءة لا رحمة فيها التنظيمات المدنية والسياسية، وحطم تلك التي تعذر عليه السيطرة عليها. وقد تشجع الناس من خلال العنف والمحسوبية على التفاعل مع مؤسسات الدولة على أساس فردي. من الممكن بالتأكيد محاولة بناء سياسات حزبية منظمة مؤسسية في العراق، ولكن الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الوقت والجهد. إن الخطر الجسيم الذي يواجهه نظام الحكم العراقي والمنطقة والمجتمع الدولي هو أن أولئك الذين تولوا الآن مسؤولية تسيير الدولة بعد الثامن والعشرين من يونيو سوف يشعرون بأنه ليس لديهم الوقت ولا المصلحة في إرساء قواعد سياسات حزبية منافسة ديمقراطية. وإن أولئك الذين

أوكلت إليهم السيطرة على الدولة، وهم إياد علاوي وممثلون من أحزاب سياسية ناشئة أخرى، يتنافسون من أجل كسب ولاء الشعب العراقي. ويتمثل الخطر في أنه بدلاً من بناء ديمقراطية ليبرالية، سوف يتبنون نموذجاً آخر له شعبية في المنطقة وعبر العالم النامي: مذهب التركات الجديد. فبدلاً من بناء مؤسسات عقلانية قانونية لربط الدولة بالمجتمع، فإنهم سوف يستخدمون الموارد الحكومية لابتياع الولاء السياسي. وبعدئذ سوف يعاني العراقيون من سياسات، ليس بصفتهم مواطنين يتفاعلون مع دولة محايدة وقانونية وعقلانية يمكنهم أن يقدموا لها ولاءهم الجماعي. بل يصبحون بدلاً من ذلك أتباعاً يتم شراء إذعانهم بموارد الدولة وتصبح أصواتهم ومشاركتهم السياسية بلا جدوى. وسوف تكون النتائج أشبه بمسرح التشاور الشائع عبر المنطقة بأسرها، بحيث يحل النفور والغضب محل المشاركة والشرعية.

السيادة الداخلية وشبح العنف

إن جوهر أي تعريف للسيادة الداخلية هو قدرة الدولة على فرض النظام على سكانها ـ واحتكار وسائل العنف الجماعي في سائر أنحاء البلاد. إن المشاركة السياسية وإقامة ديمقراطية مستدامة هما المشكلتان اللتان تواجهان الحكومة العراقية المؤقتة على المدى المتوسط إلى الطويل وهي تكافح من أجل بناء سيادة داخلية. غير أن أشد القضايا إلحاحاً على المدى القصير، وهي التي تسيطر على أرواح العراقيين العاديين، هي انعدام النظام، والمستوى العالي من العنف السياسي والإجرامي. إن هذا العامل هو الذي قوض سريعاً شرعية قوى التحالف، وسوف يكون المحك الرئيسي للحكومة العراقية المؤقتة.

إن أفضل أسلوب سابق من عمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة يبرز "الفراغ الأمني الذي واجهته عملياً كل عملية من نوع عمليات الإدارة الانتقالية". إن فرض القانون والنظام خلال الأسابيع الأولى من أي احتلال، والتي تتراوح بين ستة أسابيع واثني عشر أسبوعاً أمر حاسم لمصداقية وشرعية سلطات الاحتلال. إن ما بدأ في العراق في إبريل ٢٠٠٣ كاحتفال مخالف للقانون بزوال نظام صدام حسين تحول إلى ثلاثة أسابيع من أعمال نهب وعنف تعذر ضبطها. وفي نظر سكان بغداد، بدت قوات التحالف غير قادرة أو غير راغبة في إيقاف العنف الذي اجتاح المدينة. وإن الإدراك المتزايد لدى العراقيين بأن القوات الأمريكية لم تكن تسيطر سيطرة تامة على الموقف قد ساعد في تحويل العنف الإجرامي وأعمال

النهب إلى تمرد منظم سياسي البواعث. وهذا الفراغ الأمني هو أول وأصعب مشكلة للحكم تواجهه حكومة إياد علاوي. ومن المشكوك فيه للغاية أن ينجحوا حيث فشلت قوات التحالف بقيادة القوة الأعظم الوحيدة الباقية في العالم.

إن أعداد القوات، سواء كانت أمريكية أو محلية، هي المشكلة المركزية التي تواجه سلطة التحالف المؤقتة والحكومة العراقية المؤقتة. في فبراير ٢٠٠٣، وفي خضم الاستعداد للحرب، طلب رئيس أركان الجيش إريك شينسيكي (Eric Shinseki) في جلسة استماع في مجلس الشيوخ الأمريكي "ما يناهز مئات الألوف من الجنود" لضمان النظام. وقام جيمس دوبنز (James Dobbins) وزملاؤه في شركة راند (Rand Corporation)، في دراسة مستشهد بها على نطاق واسع بخصوص بناء الدولة ونشرت بعد الغزو مباشرة، بمقارنة للممارسات الأمريكية في مجال بناء الدولة منذ الحرب العالمية الثانية. وخلُصت هذه الدراسة إلى استنتاج مفاده أن قوات الاحتلال سوف تحتاج إلى عشرين موظفاً أمنياً ورجل شرطة وجندياً لكل ألف من السكان. وبناءً على هذه الأرقام، كان ينبغي أن تكون لدى القوات الأمريكية ما بين أربعمائة ألف وخمسمائة ألف جندي لفرض النظام في العراق. وتوضح هذه الأرقام مدى السرعة والمسافة التي يتعين على الحكومة العراقية الجديدة أن تقطعها إذا أرادت الحصول على سيادة داخلية.

إن التمرد الذي ورثته الحكومة العراقية المؤقتة في الثامن والعشرين من يونيو ليس متجانساً من حيث القيادة والسيطرة، والعناصر أو الاستراتيجية. من الواضح أن القوات الأمريكية كانت هدف التمرد الرئيسي. ولكن لما كانت تلك القوات قد أعيد انتشارها للتقليل من انكشافها ورؤيتها السياسية، فقد استهدف المتمردون بازدياد أولئك العراقيين الذين يخدمون مؤسسات الدولة قليلة الخبرة.

لقد ثبت أنه من السهل نسبياً تنظيم حملة عسكرية منخفضة المستوى ومنتشرة ومجزأة ضد القوات الأمريكية. إن الانهيار العسكري لنظام صدام حسين سمح لآلاف من الجنود العراقيين بالعودة إلى منازلهم، واكتفوا بالاندماج داخل مجتمعاتهم المحلية دون خشية من تسريح أو نزع سلاح منظم. إن قيام النظام البعثي بتكديس أسلحة في مستودعات عديدة عبر العراق كان يعني أيضاً أن الأسلحة الصغيرة والمتفجرات كانت متوفرة بسهولة لأي شخص لديه غرض إجرامي أو سياسي. تاريخياً، كانت هناك نسبة

عالية نسبياً من امتلاك الأسلحة الأوتوماتيكية في العراق، وذلك من جراء الجيش العامل الكبير الذي بنته أنظمة الحكم العراقية المتعاقبة منذ سنة ١٩٥٨ ولكون العراق قد خاض ثلاث حروب في السنوات العشرين الماضية: النـزاع مع إيران الذي دام ثماني سنوات، وحرب الخليج في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وضد الغزو الذي تعرض له في سنة ٢٠٠٣. كانت أغلبية الذكور البالغين قد حصلت على نوع من التدريب العسكري، والتحقوا بالخدمة الفعلية. وعلى الرغم من الطبيعة الوحشية والقمعية لنظام صدام حسين، فإنه لم يحاول قط نزع السلاح من الأهالي. بل إنه بدلاً من ذلك اعتمد على فرض عقوبات شديدة القسوة على استخدام الأسلحة لأغراض إجرامية، وعمل على أن تكون الذخائر نادرة، حيث رفع السعر وخفض الجودة. وكانت سرعة انهيار النظام تعني أن الذخائر أصبحت متوفرة على نطاق واسع. وهذه العوامل مقترنة بزيادة التحرر من الأوهام إزاء الاحتلال، دعمت زيادة في العنف ذي البواعث السياسية. في حالة كلاسيكية من الحرب اللا متساوقة، ألحقت عصابات صغيرة من المهاجمين سريعي الحركة بالقوات الأمريكية أعداداً متزايدة من القتلى، مستخدمة معرفتها المحلية.

إن التمرد الذي تطور بتكتيكات وأهداف مختلفة، تفجر من خمسة مصادر مستقلة ومن العديد من الأسباب تتعدى "البقايا المتعصبة" من النظام القديم أو "الجهاديين الأصوليين". إن الجماعة الأولى التي تقوض القانون والنظام هي العصابات الإجرامية "ذات النطاق الصناعي" العاملة في المراكز الحضرية في البصرة وبغداد والموصل. لقد ولدت هذه الجماعات في أواسط التسعينيات في ذروة المعاناة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. في هذا الوقت، وقبل توقيع اتفاق "النفط مقابل الغذاء"، كانت قبضة صدام حسين على المجتمع في أضعف مرحلة، وازدهرت الجريمة المنظمة. إن هذه هي الجماعات التي أنعشها انعدام القانون الذي يسود العراق حالياً. وقد استفادت من سهولة توفر الأسلحة، وعدم وجود قوة شرطة فعالة ونقص في استخبارات سلطة التحالف المؤقتة بشأن المجتمع العراقي، فقد أصبحت ترهب من تبقى من الطبقة المتوسطة في العراق، وتقوم بخطف السيارات وتسرق المنازل وتخطف الناس، وهي بمنأى عن العقاب. وفي كثير من الحالات، كانت هذه العصابات أفضل تسليحاً وتنظيماً من الشرطة العراقية التي تحاول إيقافها، وإن استمرار قدرتها على العمل أوضح دليل على ضعف الدولة.

إن فلول الأجهزة الأمنية التابعة لنظام حزب البعث هي الجماعة الثانية المنخرطة في العنف حسبما تجادل سلطة التحالف المؤقتة. وإذ شعرت هذه الجماعة بضعف وعدم تماسك قوات الاحتلال، فقد أخذت تشن هجمات خاطفة على القوات الأمريكية في مايو ٢٠٠٣، وزادت من تواتر ومهارة عملياتها ونطاقها الجغرافي. إن المقابلات التي أجراها كاتب المقال في بغداد في سنة ٢٠٠٣ رسمت صورة مهشمة للقوات التي انبرت للوقوف في وجه التحالف والحكومة الجديدة، إذ يبدو أن الشبكات والعناصر التي تمارس التمرد الآن لم تتم إعادة تشكيلها وفقاً لأي خطة رئيسية قبل الحرب، وإنما بدلاً من ذلك من خلال روابط شخصية وعائلية وجغرافية في الأشهر التي تلت التاسع من إبريل. إن القرارات التي تم اتخاذها في مايو ٢٠٠٣ والقاضية بحل الجيش والشروع في تفكيك أوصال حزب البعث أسهمت في تنظيم التمرد منخفض المستوى والمواجهات المكشوفة. فقد شعر البعثيون الذين أجريت مقابلات معهم في أواخر مايو ٢٠٠٣ بأنهم مكشوفون وعرضة للهجمات. وقد أجبرت أوامر سلطة التحالف المؤقتة، بالاقتران مع موجة اغتيالات نفذتها جماعات شيعية راديكالية، البعثيين على إعادة تنظيم أنفسهم. وانطلاقاً من دينامية إعادة التنظيم هذه التي جاءت كرد فعل من أجل الدفاع عن النفس، كان الانتقال إلى الهجوم الفعال مجرد خطوة صغيرة. ولكن ينبغي توخي الحذر في التمييز بين مختلِف الجماعات. ففي تكريت ومحيطها، كان الذين يدعمون العنف أولئك الذين كانوا وثيقي الارتباط بالنخبة الداخلية لنظام الحكم القديم. ولكن في مناطق أخرى في الشمال الغربي ولا سيما في بغداد، فقد تجاوز المتمردون روابط نظام الحكم القديم واندمجوا في ثورة أعم وأوسع انتشاراً.

إن المصدر الأخير للعنف هو بالتأكيد أشد ما يقلق الحكومة العراقية الجديدة والأصعب في التعامل معه. ويمكن وصف هذا المصدر على نحو مفيد بأنه الحركات الإسلامية العراقية، من السنة والشيعة على السواء. لقد تشكل الخطاب السياسي العراقي بقوة بالتأثيرات العقائدية المزدوجة للإسلام والقومية (القومية العربية وبشكل متزايد القومية العراقية الخاصة بالعراق). هكذا كان الحال منذ الاستقلال في سنة ١٩٣٢، ولكن على وجه الخصوص منذ استولى حزب البعث على السلطة في سنة ١٩٦٨. وبعد حرب الخليج في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ وبعد فرض العقوبات، بث صدام حسين في خطاب حزب البعث الوطيد

العلماني والاشتراكي بشكل واسع مع إسلامية عكست عودة العراقيين إلى الدين في وجه الانهيار الاقتصادي والتفكك الاجتماعي.

إن التيارات القومية والإسلامية القوية التي تنشط في أنحاء الدولة العراقية أدت إلى نمو ايديولوجية سياسية تدمج اليوم الخطاب الذي يركز على الدفاع عن الوطن العراقي مع حرب ضد الغزاة الأجانب وغير المسلمين هذه الناحية العقائدية في حركة المقاومة، بمناصريها من السنة والشيعة لن تزول. إن نجاح محاولات الحكومة العراقية المؤقتة في استمالة أو تهميش هذه القوة العقائدية القوية يعتمد على مدى نظرة الأهالي للحكومة بأنها تمثل المجتمع بأسره تمثيلاً حقيقياً. وبوجود نسبة عالية في الحكومة من السياسيين الذين كانوا منفيين سابقاً وبوجود رئيس وزراء وثيق الارتباط بالأذرع الاستخبارية للحكومتين الأمريكية والبريطانية على السواء، فإن هذه النتيجة بعيدة من أن تكون مضمونة. وسوف يزيد استمرار دور المستشارين الأجانب وعناصر الأمن في المنطقة الخضراء وحولها من تقويض شرعية الحكومة الجديدة.

يمكن رؤية دلالة مبكرة على سبب وتأثير هذه الظاهرة في حالة الفلوجة، وهي مدينة يصل عدد سكانها إلى ثلاثمائة ألف نسمة، وتقع على بعد ستة وخمسين كيلومتراً غربي بغداد. وعلى الرغم من تأكيدات بول وولفويتز، لم يعتبر العراقيون الفلوجة قط قبل الحرب، بأنها بؤرة نشاط بعثي. بل على عكس ذلك، فإن سمعة الفلوجة عبر العراق هي أنها مدينة متدينة تشتهر بمساجدها وبالتزامها بالإسلام السني. وفي أعقاب تغيير النظام مباشرة، غادرت القوات العراقية وزعماء حزب البعث المدينة. وولج الأئمة من المساجد المحلية في الفراغ الاجتماعي والسياسي ووضعوا حداً لأعمال النهب ونجحوا في إعادة بعض الممتلكات المسروقة.

إن كون هذه المدينة قد أصبحت مركزاً للمعارضة العنيفة ضد الاحتلال الأمريكي بعد التحرير بوقت قصير يفسره العراقيون الذين أجرى كاتب المقال مقابلات معهم بأنه نتيجة عمليات البحث القاسية التي قامت بها القوات الأمريكية وهي تطارد الأعضاء البارزين في نظام حكم قديم، وبسبب تصاعد الامتعاض لدى اعتقال اثنين من الأئمة المحليين. وبلغت الأحداث ذروتها في نهاية شهر إبريل ٢٠٠٣ عندما استخدمت القوات الأمريكية السلاح الناري لتفريق مظاهرة أسفرت عن مصرع سبعة عشر عراقياً

وجرح سبعين آخرين. وقد أدى ذلك إلى موجة متصاعدة من العنف والثأر زعزعت استقرار المنطقة وباتت تقض مضجع العسكريين الأمريكيين وهم يحاولون فرض النظام. كما أسفرت عن قتل أربعة حراس أمن خاصين في نهاية شهر مارس ٢٠٠٤ وعن محاولة دموية دامت شهراً قام بها مشاة البحرية الأمريكيون لاستعادة المدينة. إن التنظيم السياسي الذي برز من مجتمع الفلوجة من أجل التفاوض لوضع حد للحصار، وهو مجلس العلماء المسلمين، دلالة على تنوع الآراء داخل المعارضة. ويدّعي أعضاؤه الخمسون بأنهم يمثلون تنوعاً من الاتجاهات الإسلامية في شمال غربي العراق. ويشمل هؤلاء أتباع المذهب الصوفي السائد في الفلوجة وأيضاً النهج السلفي الأشد تقشفاً وراديكالية.

إن مقتدى الصدر هو الشخصية السياسية التي نجحت في حشد هذه الاتجاهات القومية والإسلامية الراديكالية في صفوف السكان الشيعة، وينشأ الدعم الذي يلقاه الصدر في أشد شرائح الشيعة فقراً وحرماناً. واستغل الصدر شبكة خيرية واسعة أنشأها والده المتوفى، فاستخدم الخطابة الراديكالية المناوئة للأمريكيين من أجل حشد الساخطين. ونتيجة فشل الاحتلال في تقديم تحسينات هامة لحياة الناس، تنامت شعبية الصدر. وفي الأيام التي سبقت تسليم السلطة في الثامن والعشرين من يونيو، غدا خطاب الصدر وأعماله أكثر تطرفاً في محاولة منه لإقناع سلطة التحالف المؤقتة بعدم إمكان استبعاده من التسوية السياسية بعد الاحتلال. فقد استخدم الميليشيا الخاصة به، وهي جيش المهدي، لزيادة نفوذه في أحياء الشيعة الفقيرة في بغداد، الثورة، وعبر جنوب العراق. وقد كانت لعبة القط والفأر هذه ورفع وتيرة راديكالياته الخطابية وقدرته العسكرية تعني أن سلطة التحالف المؤقتة لا تستطيع تجاهله من الناحية الاستراتيجية. بيد أن مجابهة تنظيمه كانت خطأ تكتيكياً في الوقت الذي كانت مشاة البحرية الأمريكية يحاولون احتواء انتفاضة الفلوجة. فقد أغلقت سلطة التحالف المؤقتة صحيفة الصدر واعتقلت الشيخ مصطفى اليعقوبي، أحد نواب الصدر الرئيسيين في النجف، مما جره إلى نزاع مكشوف. وقد سلطت أعمال التمرد الناتجة في مدن رئيسية، عبر جنوب العراق، وهي البصرة والعمارة والكوت والناصرية والنجف والكوفة وكربلاء فضلاً عن بغداد، الضوء على مشكلتين رئيسيتين. الأولى هي أن تنظيم الصدر يهيئ لمجابهة كهذه تماماً منذ اثني عشر شهراً على الأقل؛ والثانية أنه، حتى مع فترة الاستعداد هذه، فقد دل النطاق الجغرافي للانتفاضة الجنوبية على عملية انضمام فئات أخرى لحركة التمرد؛ فقد استخدمت ميليشيات أصغر وجماعات مسلحة

محلية غطاء مجابهة الصدر لشن ضرباتها الاستباقية ضد قوات التحالف. إن الفئة التي يدّعي الصدر تمثيلها، وهي المعدمة اقتصادياً والمستبعدة سياسياً، لن تختفي. فالخسائر البشرية الواسعة الانتشار الناتجة عن قمع التمرد، لا سيما في بغداد، قد أوجدت معيناً لا ينضب من الامتعاض يحتاج نزع فتيله إلى سنوات. سيكون لدى الصدر والسياسيين من أمثاله إمكانية الوصول إلى جمهور من الأنصار يكون واسعاً بما فيه الكفاية ليزعزع الاستقرار. ومرة ثانية، لا يمكن أن يكون الرد مجرد استخدام للقوة الغاشمة، إذ يجب الإصغاء للأصوات الراديكالية ضمن المجتمع الشيعي ودمجها سياسياً، وفي الوقت نفسه تفكيك أو على الأقل الحد من قدرتها على استخدام العنف.

إن العامل النهائي الذي أسهم في التمرد هو الأشد إثارة للجدل والأصعب بالنسبة للحكم على الدور الذي يلعبه المقاتلون العرب من بلدان عديدة ومن ورائهم القدرة التنظيمية للقاعدة في العراق. لقد شدد بول بريمر وكبار الشخصيات العسكرية الأمريكية وأعضاء بارزون في الحكومة الجديدة على الدور الحاسم الذي يلعبه المقاتلون العرب عموماً، والقاعدة بوجه خاص، في إدامة التمرد. وجادل بريمر بأن القاعدة قد تسللت إلى العراق عبر روابطها مع الجماعة الإسلامية الكردية، أنصار الإسلام، وهي الجماعة التي تدين بأصولها لانقسام في الحركة الإسلامية الكردية. وبعد الإطاحة بطالبان في أفغانستان، زادت صفوفها بالتأكيد بمقاتلي تنظيم القاعدة. بيد أن الأنصار مجموعة صغيرة لا تحظى سوى بالقليل من التأييد الشعبي، وهي نتاج سياسة كردية عنيدة بدلاً من حشد سياسي واسع الانتشار. وفي خضم التحضير لغزو العراق، تعرضت قاعدة التدريب الخاصة بالأنصار في تلال كردستان العراق لهجوم مشترك من قبل اتحاد كردستان الوطني والقوات الجوية الأمريكية. من المشكوك فيه للغاية أن تتمكن مجموعة كردية صغيرة ليس لها تاريخ من العمل خارج كردستان العراق من إعادة تشكيل نفسها بسرعة في بغداد وحولها وتنظيم سلسلة تفجير سيارات مفخخة بشكل فعال جداً في غضون أشهر.

وقدمت سلطة التحالف المؤقتة أيضاً أعمال أبو مصعب الزرقاوي بأنها دليل على وجود دائم لتنظيم القاعدة في العراق. الزرقاوي هو إسلامي مولود في الأردن، وبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، حددت الاستخبارات الأمريكية مكان وجوده في بغداد، حيث كان يتلقى علاجاً طبياً ويقيم قاعدة عمليات.

وذكرت التقارير أنه تم اعتقال اثنين من مساعدي الزرقاوي، هما حسن الغول وأبو محمد حمزة، في العراق، ولكن حتى تاريخه لم يسفر التحقيق معهما عن شيء يُذكر. وبخلاف شبح جماعة أنصار الإسلام وحلفائها في تنظيم القاعدة ثمة دليل جلي على وجود مقاتلين أجانب يلعبون دوراً في التمرد والتفجيرات الانتحارية التي اجتاحت بغداد. ولكن يبدو أن أعدادهم قليلة نسبياً وأقل من خمسمائة حسب تقديرات العسكريين الأمريكيين. وفي مارس ٢٠٠٤، كان أقل من مائة وخمسين من بين عشرة آلاف سجين محتجزين لدى السلطات العسكرية الأمريكية لأسباب أمنية من العرب غير العراقيين. وعلى الرغم من أنه قد يكون من الملائم سياسياً أن يشدد السياسيون الأمريكيون والعراقيون على الجوانب غير العراقية للتمرد فإن الإفراط في التشديد على وجود المقاتلين الأجانب يمكن أن يقوض من الناحية الاستراتيجية المحاولات لمعالجة الأسباب الأساسية للعنف.

إن الدينامية المعززة الرئيسية خلف التمرد ليست العدد القليل من المقاتلين الأجانب أو الإسلاميين الراديكاليين الذين وصلوا إلى العراق لمحاربة القوات الأمريكية. فالثورة ظاهرة داخلية المنشأ يدعمها مقاتلون من شرائح المجتمع السنية والشيعية على السواء، وإن كانوا يقاتلون بشكل منفصل، ولديهم دوافع مختلفة للقتال. فقد ولد التمرد وازدهر في الفراغ الأمني المتواصل الذي نشأ في أعقاب تغيير نظام الحكم. وكان كثير من أعمال العنف في البداية انتهازياً بدوافع إجرامية. والبعثيون والمقربون من النظام السابق هم بالتأكيد جزء من التمرد، ومع ذلك، فإن ركيزة التمرد الأساسية هي الآن أوسع انتشاراً بكثير. وينبع التمرد مباشرة من الإخفاقات السياسية والأمنية للاحتلال. إن قدرة الحكومة العراقية الجديدة على عكس مسار انتشار التمرد سوف تعتمد على إمكانيتها في اكتساب قبول سياسي من العراقيين بقدر مهاراتها في بناء قدرة استراتيجية. إن الذين يقاتلون الآن يفعلون ذلك لتخليص بلدهم مما يرونه غازياً أجنبياً. وبهذا القدر، فقد غذّى التمرد أخطاء الاحتلال، مستخدماً ما تشعر به شرائح المجتمع من غضب ونفور. وفي حال فشل الحكومة العراقية في تقديم نفسها كتنظيم تمثيلي أصيل، فسوف يستمر الباعث الايديولوجي للمتمردين في الازدهار.

وبوجود تمرد سريع الانتشار وميليشيات قوامها مائة ألف مقاتل على الأقل، فإن خطط فرض النظام على المدى الطويل متروكة لقوة أمنية أهلية عراقية. وتهدف الولايات المتحدة إلى إنشاء جيش قوامه خمسة وعشرون ألف جندي، إضافة إلى حرس شبه عسكري قوامه واحد وخمسون ألف شخص. تمثل قوة بهذا الحجم خُمُس الجيش الذي كان لدى صدام حسين لدى الإطاحة به. ومع ذلك، وعلى الرغم من تخصيص ١,٨ مليار دولار للمهمة، فقد واجه التحالف مشكلة في إنشاء وتدريب حتى هذه القوة المتواضعة. في ابريل ٢٠٠٤، عندما واجهت قوات الأمن الجديدة تحديها الرئيسي الأول، كان الجيش العراقي يتألف من كتيبتين. وفي ديسمبر ٢٠٠٣، ترك الجيش زهاء نصف عدد الكتيبة الأولى بسبب انخفاض الرواتب وسوء الأوضاع. وعندما أجبرت الكتيبة الأولى على الخدمة جنباً إلى جنب مع مشاة البحرية الأمريكية أثناء حصار الفلوجة، رفض رجالها القتال وجادلوا بأنهم انضموا إلى الجيش الجديد لمحاربة أعداء العراق وليس لمحاربة غيرهم من العراقيين. وبسبب الوتيرة المنخفضة لتجنيد وتدريب الجيش، فقد وقع العبء الأكبر لتنفيذ القانون على عاتق قوة الشرطة العراقية. وبالاعتماد اعتماداً قوياً على عناصر من القوة القديمة، كان التجنيد في قوة الشرطة واستبقاؤها أكثر نجاحاً، بحيث يقدر عدد أفرادها بما بين ثلاثة وسبعين واثنين وتسعين ألفاً. بيد أن التدريب ووصول المعدات كانا بطيئين. في منتصف إبريل ٢٠٠٤، قُدر أن ثلاثة عشر ألفاً من أفراد القوة فقط قد تلقوا تدريباً، وكان التذمر من سوء التجهيزات وندرة الأسلحة عاملاً مستمراً. وإذا أخذنا ذلك بالاعتبار، فإنه لا يكاد يكون مستغرباً أن تكون الشرطة في العديد من المدن الجنوبية وفي الفلوجة، عندما واجهها العنف السياسي المحلي على نطاق واسع، إما رفضت القتال أو انضمت إلى المتمردين، مما يبرز كون التدريب قد ركز على الكمية بدلاً من النوعية. ولم يكن يتوفر سوى القليل جداً من الوقت لتلقين الانضباط أو زرع الولاء.

توحي أفضل التقديرات بأن خلق أي شيء قريب من قوة أمنية أصلية فعالة لفرض وضمان النظام في سائر أنحاء البلاد سوف يحتاج إلى ما لا يقل عن خمس سنوات. إن خطط إياد علاوي لاختصار الطريق من خلال إعادة إنشاء أقسام منحلة من القوات المسلحة القديمة تبدو أيضاً بعيدة الاحتمال، مما لا يسهم سوى بالقليل في حل مشاكل التدريب والانضباط والمعنويات. إن استمرار الفراغ الأمني في العراق وندرة الحلول المتوفرة يوحيان بأنه إذا أريد تجنب الفوضى، ستظل هناك حاجة إلى القوات الأجنبية، الأمريكية أو

غيرها، لسنوات عديدة قادمة. وإن كيفية التوفيق بين هذا ومسائل السيادة الداخلية والشرعية إنما هي مشكلة لا تبدي الحكومة الجديدة سوى القليل من الاستعداد لمجابهتها.

التطلعـات

لقد اعتُبر صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٤٦ ومنح السيادة للحكومة العراقية المؤقتة في يونيو ٢٠٠٤ بأنه يبشر بحد فاصل في المواقف الدولية والوطنية تجاه العراق على السواء. وعلى الرغم من المفاوضات المطولة في نيويورك، فإن إعادة السيادة القانونية الدولية إلى بغداد كانت أوضح ناحية مباشرة في المشكلة العراقية برمتها. ولا يزال أمام السيادة الداخلية وقدرة الحكومة العراقية الجديدة على حكم سكانها، شوط طويل تقطعه. وسوف تظل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، سواء بسبب الخيار أو الضرورة، منخرطين انخراطاً صميمياً في سياسة العراق الداخلية اليومية لسنوات عديدة قادمة.

ومنذ التاسع من إبريل وما بعده، شهد الاحتلال الأمريكي للعراق سلسلة من بزوغ شموس فجر زائفة. وإن تحليلاً واضحاً ومتأنياً للمشاكل التي تجابه الحكومة العراقية هو وحده الذي سوف يسمح بإمكانية التوصل إلى حل شامل. ولبلوغ ذلك الحل فإن تغيير نظام الحكم ليس كافياً، وإنما يلزم أيضاً لبروز عراق مستقر وديمقراطي، حسبما أشار إلى ذلك الجنرال شينسكي، نشر "ما يناهز مئات الآلاف من الجنود". وسيكون هذا التزاماً متعدد الأطراف حقاً لبناء دولة مستدامة في العراق. وفي المنعطف الحالي، من الواضح أن هذا لن يتحقق. وفي ضوء هذه الخلفية، يبدو أن الاضطراب والعنف السياسيين محكوم عليهما بأن يظلا سمة رئيسية من الحياة العراقية في المستقبل المنظور.

في النظر في الحالة الحاضرة، لا يسع مؤرخاً للعراق الحديث سوى أن يُصاب بشعور قوي بأنه ينظر إلى مشهد سبقت له رؤيته من قبل: تغيير نظام حكم يبرره بغرض تحقيق التحرير، يليه تحول لجذور وفروع الدولة. في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، كانت بريطانيا هي القوة المهيمنة التي سعت إلى إعادة خلق العراق. وقد جعلت الثورة التي اندلعت في سنة ١٩٢٠ الشعب البريطاني يرفض الاحتلال رفضاً شديداً، الأمر الذي أدى إلى تغيير الحكومة في لندن. وكانت النتيجة أنه تمت التضحية ببناء الدولة في العراق

على مذبح السياسة الداخلية البريطانية. وانزلق العراق في الديكتاتورية، وأصبح جبهة عدم الاستقرار الإقليمي الذي كان من المفترض أن يعالجه غزو سنة ٢٠٠٣. ولا يستطيع شعب العراق الذي عانى طويلاً ولا العالم قاطبة تحمل تكرار أخطاء مماثلة. ومع ذلك، فإنه في حال عدم العثور على نهج متعدد الأطراف حقاً، وفي حال عدم توفير المال والخبرة وأعداد القوات، عندئذ فإن هذه النتيجة بعينها، أي عراقاً عنيفاً غير ديمقراطي وغير مستقر، هي التي ستحدث على الأرجح.

ما بعد الحرب على العراق وحالة الفوضى

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الموضوع: ما بعد الحرب على العراق وحالة الفوضى

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

"تقييم استراتيجي" (Strategic Survey). تقييم واستشراف قضايا عالمية ٢٠٠٤، ص ص. ١٦٢ ـ ١٧١

نُشر هذا التقييم أصلاً باللغة الإنجليزية في سلسلة "تقييم استراتيجي"، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٤©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **Iraq War's Messy Aftermath**

Source: International Institute for Strategic Studies

Strategic Survey 2003/4. An Evaluation and Forecast of World Affairs.

2004, pp. 162-171

This text was originally published in English in the 'Strategic Survey' series and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2004 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2004 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

مقدمة عامة حول منطقة الشرق الأوسط

طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطابه الشهير حول حالة الاتحاد، والذي ألقاه في الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٤ بضرورة التحول السريع نحو تطبيق الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. وجاء ذلك في سياق مبادرة واسعة عُرفت بمبادرة الشرق الأوسط الكبير.

وبعد فترة قصيرة من ذلك، تسربت إلى جريدة الحياة اللندنية بعض تفاصيل مخطط بوش حول الشرق الأوسط. وتضمن المخطط مجموعة من الإصلاحات استناداً إلى نصوص اتفاقية هلنسكي Helsinki accord التي عُقدت في عام ١٩٧٥، والتي كانت قد وقعت خصيصاً لإرغام الاتحاد السوفييتي السابق على احترام حقوق الإنسان وحريات الأفراد واستبدال نظام حكم الفرد بنظام ديمقراطي.

وتبدو مبادرة الشرق الأوسط الكبير متناغمة إلى حد كبير مع رؤية بوش التي تُسمى بـ "استراتيجية الحرية"، والتي تُعد أهم عناصر سياسة الإدارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وهي تستهدف معالجة ثلاث قضايا مهمة تضمنها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي، وهي الحرية والمعرفة وتعزيز دور المرأة.

وبقراءة متأنية للوثيقة نجد أنها تسلط الضوء على الاهتمام بالتوجه العربي الذي ينطلق من القاعدة الشعبية، والذي يعطي المنظمات المجتمعية والأطراف المحلية دوراً أكبر من دور الدولة. وربما لهذا السبب عبرت الكثير من الدول العربية مثل مصر والسعودية عن سخطها وعدم رضاها عن المبادرة. وفي هذا الإطار يقول الرئيس المصري حسني مبارك: "لقد سمعنا بهذه المبادرة التي تتحدث عن الشرق الأوسط، وكأنه ليس له أو لحكوماته وجود يُذكر، وكأن دول المنطقة ليست لديها أي سيادة على أراضيها".

ومن أجل طمأنة قادة المنطقة وإزالة مخاوفهم وحشد دعمهم للمبادرة، أرسلت الإدارة الأمريكية مارك غروسمان Mark Grossman مساعد وزير الخارجية إلى المغرب والأردن ومصر والبحرين وتركيا،

حيث أوضح للمسؤولين في تلك الدول أن الهدف من طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير هو استكمال جهود الإصلاح الحالية وليس فرض مخطط أمريكي على دول المنطقة.

وكان من المقرر أن يتم الإعلان رسمياً عن الموقف العربي خلال اجتماعات قمة تونس التي أجلتها الحكومة التونسية بحجة وجود خلافات حول موضوع الإصلاحات، وشكل ذلك التأجيل طوق إنقاذ مؤقتاً للولايات المتحدة، حيث وجدت الإدارة الأمريكية في التأجيل فرصة مناسبة لإنقاذ المبادرة عبر الطرق الدبلوماسية، وحاولت الترويج لها على أساس أنها مبادرة تهدف إلى دعم ومساندة الإصلاحات في المنطقة، ولا تهدف إلى فرض إملاءات خارجية. وفي كل الحالات كان واضحاً أن واشنطن لا ترغب في الوقت الحالي على الأقل في عزل حكومات مثل الحكومتين المصرية والأردنية اللتين وقعتا اتفاق سلام مع إسرائيل في السنوات الماضية، إضافة إلى النظام اليمني الذي تعتبره أحد الأنظمة المتعاونة نسبياً معها. ومن بين الأنظمة الأخرى التي لا تريد واشنطن زعزعة وجودها حكومة بوتفليقة في الجزائر، حيث إن حكومة بوش تعتبر بوتفليقة أحد أهم شركائها في الحرب ضد الإرهاب. وكان بوتفليقة، الذي جاء إلى الحكم في أعقاب منع الجبهة الإسلامية من الوصول إليه بعد فوزها في انتخابات عام ١٩٩٢، قد أعيد انتخابه مؤخراً لفترة رئاسية أخرى بعد أن حصل على ٨٣ في المائة من مجموع الأصوات في انتخابات اعتبرها المراقبون الدوليون عادلة ونزيهة.

عموماً، وعلى الرغم من الطمأنات الأمريكية والجدل الدائر حول المبادرة فإنه من غير المحتمل أن تتغير المضامين الأساسية لتلك المبادرة، والتي تتمثل في التمسك بالفكرة التي تقول إن أفضل طريقة لإنهاء المخاوف الأمنية الأمريكية هي معالجة أسباب الإرهاب وليست الحفاظ على العلاقات مع الأنظمة القائمة في دول المنطقة حالياً. وفوق هذا وذاك فإن مبادرة الشرق الأوسط الكبير ترفض الفكرة التي تطالب بحل القضية الفلسطينية أولاً كشرط مسبق لتحقيق تقدم في المسارات الأخرى. لكن الفكرة السائدة لدى الكثير من الحكومات العربية هي أنه وما لم يحدث حل عادل للقضية الفلسطينية سيكون وجودها مبرراً، وذلك لقمع الثورات الشعبية التي تندلع في الشوارع العربية نتيجة شعورها بالغبن تجاه ما يحدث للفلسطينيين.

ويتعاطف الكثير من القادة الأوروبيين مع هذه الرؤية ويعارضون المقترح الأمريكي انطلاقاً من قناعتهم بها. ومن الواضح أن هنالك تناغماً كبيراً بين قرار واشنطن القاضي بالسعي للتوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وعدم قناعتها باستراتيجية الحل القائم على إعطاء الفلسطينيين سلطات محلية مطلقة، لكن ليس من تناغم بين ذلك القرار والدعوة إلى انتهاج الحل القائم على مبدأ إقامة دولتين.

ويبدو أن ذلك يعكس بشكل واقعي ضعف التوقعات تجاه ما يمكن أن يثمر عنه مشروع خارطة الطريق الذي تم الإعلان عنه في مايو ٢٠٠٣، وظل منذ ذلك الوقت يتعثر ويواجه الكثير من الإحباط، وذلك بسبب استمرار العنف الفلسطيني وعدم مرونة القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية. ومن المؤكد أن تهميش الصراع يعني الإقرار ضمنياً بأن الإرهاب الفلسطيني وإصرار إسرائيل على وضع طوق أمني حول مواطنيها عبر بناء حائط أمني والانسحاب من قطاع غزة وجزء من الضفة الغربية، كلها عوامل أدت إلى دفن عملية أوسلو إلى الأبد. ولا يزال هنالك خطر يتمثل في أن تهميش المشكلة الفلسطينية – الإسرائيلية قد يؤدي إلى إضاعة الفرص وزيادة القلق في أوساط الأطراف الأخرى المعنية بعملية السلام.

وفي الجانب الآخر أدت عملية الإطاحة بنظام صدام حسين إلى الحد من خيارات الرئيس السوري بشار الأسد. وبعد سقوط بغداد، فقدت سوريا إمكانية الحصول على النفط بأسعار رخيصة، كما فقدت أيضاً إحدى أهم أسواق صادراتها وأحد شركائها المهمين المعارضين للولايات المتحدة وإسرائيل، وبالتالي أصبحت محرومة من خيارات اقتصادية وعسكرية رئيسية.

ومن المشكلات الأخرى التي أصبحت تواجهها سوريا أيضاً الوجود العسكري الأمريكي الضخم بالقرب من حدودها، حيث يوجد حالياً داخل الأراضي العراقية وعلى مقربة من الحدود السورية أكثر من مائة وثلاثين ألف جندي تابعين للولايات المتحدة التي تُعتبر القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم، وهي تشعر بالسخط والغضب تجاه القيادة السورية وتعتبرها أحد أهم من قدموا المساعدات لنظام صدام وللمجموعات الإرهابية الفلسطينية. وأصبح وضع بشار الأسد مضطرباً جداً بعد الإطاحة بالنظام البعثي في العراق. وانعكس قلق القيادة السورية بشكل كبير من خلال سلوك وسائل الإعلام المملوكة للدولة خلال الساعات الأولى التي تلت الإطاحة بنظام صدام حسين، حيث إنه وبينما كانت الفضائيات

التلفزيونية بمختـلِـف توجهاتها وألوانها تهتم بعرض وتكرار صور الدبابة الأمريكية، وهي تقتلع تمثال صدام حسين في وسط بغداد، كان التلفزيون الحكومي السوري متشاغلاً بعرض فيلم وثائقي عن فن العمارة الإسلامية استمر أربع ساعات متواصلة.

وبعد أن مر بالعديد من التجارب والاستراتيجيات بدا بشار وكأنه قد اقتنع بأن الاستراتيجية المثلى بالنسبة له هي تلك التي تشجع على الحصول على الدعم الأمريكي، حيث إن لعب سوريا دوراً بـنَّـاءً كصانعة سلام بدلاً من أن تلعب دور المحرض في المنطقة هو أمر في مصلحتها.

وتعبيراً عن تلك القناعة عرض الرئيس بشار الأسد خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية إعادة فتح الحوار مع إسرائيل حول مشكلة هضبة الجولان، والتي أعطت سوريا في السابق الذريعة لاحتلال لبنان ومعاداة إسرائيل ومساندة الإرهاب الفلسطيني.

لكن وبحلول ابريل ٢٠٠٤ لم تبـدِ أي من الولايات المتحدة أو إسرائيل تجاوباً مع العروض السورية الجديدة. فبالنسبة للولايات المتحدة بدت مسألة السيطرة على سوريا سهلة للغاية من خلال القرار الذي صدر عن الكونجرس الأمريكي في عام ٢٠٠٣ والخاص بمحاسبة سوريا وإعادة سيادة لبنان، والذي تحول إلى قانون في ديسمبر ٢٠٠٣. وأضاف عامل ضعف القوة العسكرية السورية عنصراً آخر من العناصر التي سهلت على الولايات المتحدة السيطرة على سوريا. أما بالنسبة لإسرائيل فقد كانت هنالك العديد من الأسباب التي جعلتها لا تتحمس للعرض السوري، من أهمها انشغال ارييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي بفكرة الانسحاب من غزة ومواجهة الضغط الذي يمارسه اليمين الإسرائيلي. لكن من المؤكد أن دخول بلد عربي مثل سوريا في حوار مع إسرائيل سيشجع الفلسطينيين على التحرك بشكل إيجابي، كما سيؤدي أيضاً إلى تحسين أوضاع كل من إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة. ويمكن للولايات المتحدة أن تساعد على تهيئة الأجواء ودفع إسرائيل للجلوس مع سوريا على طاولة المفاوضات، وذلك من خلال تبنيها منهجاً إيجابياً نشطاً في مسار حل النـزاع.

وبالنسبة للأردن فقد دخلت في مجازفة سياسية كبيرة بإعلانها عن دعمها ومساندتها لعملية التدخل الأمريكي في العراق، لكنها في الوقت نفسه وضعت نفسها ضمن قائمة شركاء الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. وكانت عـمّـان قد اتخذت العديد من الخطوات التي تشير إلى تعاونها صراحة مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، ومن بين أهم تلك الخطوات قرار حكم الإعدام الذي أصدرته إحدى المحاكم الأردنية في ابريل الماضي، والذي قضى بإعدام ثمانية من المتهمين بالمشاركة في عملية اغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورانس فولي Lowrence Foley في عمّان في أكتوبر ٢٠٠٢. وفي المقابل ظلت الحكومة الأردنية تواجه حالة من الغضب المستمر من قبل الإسلاميين الذين يتهمونها بضعف موقفها تجاه فلسطين والعراق.

وواصلت جماعة الإخوان المسلمين معارضتها القوية لسياسات الحكومة، وتعزز الأمر أكثر بعد أن تخلى الجناح السياسي للجماعة في مايو ٢٠٠٣ عن قراره السابق القاضي بمقاطعة الانتخابات، والذي استمر لمدة ست سنوات. وخلال اجتماع سري عقد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في مارس ٢٠٠٤، عبر الأخير عن قلقه من أن يؤدي الجدار الأمني الذي تقوم إسرائيل ببنائه حالياً إلى دفع الفلسطينيين للدخول إلى الأردن بأعداد ضخمة بحثاً عن العمل والأمان، مما يؤدي إلى التأثير في الموازين السياسية والسكانية والاقتصادية هناك.

ومع تزايد موجة الغضب ضد الوجود الأمريكي في العراق وتوقع تزايد الغضب الإسلامي ضد سياسات الولايات المتحدة تظل المشاركة الأمريكية الجادّة في حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إحدى الطرق القليلة الممكنة لتخفيف الضغط على حليف مهم مثل الأردن، الذي يواجه ضغوطاً أكثر من غيره. ومن المعروف أن كثيراً من دول منطقة الخليج الأخرى استمرت في دعم السياسات الأمريكية، وبدت أكثر قبولاً لمبدأ الحماية الاستراتيجية الأمريكية، حيث استضافت قوات أمريكية في أراضيها وأظهرت حماسة أكثر من غيرها من الدول العربية تجاه مشروع التحول نحو الديمقراطية.

سعودياً، من الممكن أن تكون عملية الإطاحة بنظام صدام حسين قد بدأت تثمر في شكل تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في العلاقات بينها والولايات المتحدة، وفتح المجال أمام إجراء إصلاحات سياسية عبر

إسهامها في تسريع وتسهيل عملية الانسحاب العسكري الأمريكي من الأراضي السعودية. وفي الجانب الآخر أسهمت الهجمات الإرهابية المدعومة من القاعدة، والتي وجهت لأهداف محددة في الرياض في نوفمبر ٢٠٠٣ في تقوية وتعزيز موقف السعودية في الحرب ضد الإرهاب.

على الرغم من أن إحداث تطور في العلاقات بين الولايات المتحدة وأي دولة عربية أخرى سيكون مرهوناً بالكيفية التي تتعامل بها الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية، إلا أنه من المؤكد في الجانب الآخر أن رابطاً كبيراً سينشأ بين دور أمريكي مؤثر وواضح في دفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة وإحداث تحولات ديمقراطية في بعض الدول العربية ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير من جهة أخرى.

ومن الممكن أن تؤدي الاعتبارات السابقة الذكر إلى إحداث تغيير في خريطة الأولويات الأمريكية التي تحكم وتحدد طريقة تعاملها مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. لكن خلال الفترة الأخيرة ظلت الولايات المتحدة مشغولة بقدر كبير بالشأن العراقي. وعلى عكس آمال تحسين الأوضاع من أجل تسهيل عملية نقل السلطة والسيادة إلى العراقيين في الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤ أشعلت الطريقة التي انتقمت بها الولايات المتحدة لمقتل أربعة مقاولين أمريكيين في مدينة الفلوجة – غربي العراق– نار الثورة في أوساط السنة والشيعة على السواء ضد الاحتلال الأمريكي للعراق. وفي إطار احتدام تدهور الأوضاع الأمنية في العراق تحدثت إحصاءات مؤكدة عن مقتل أكثر من ستمائة عراقي وسبعين أمريكياً، إضافة إلى اختطاف عدد كبير من الأجانب في أقل من أسبوعين خلال الفترة التي سبقت تاريخ الثالث عشر من ابريل الماضي. وبعد أن تم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار عادت الأوضاع الأمنية إلى التدهور مرة أخرى، حيث دارت معارك ضارية بين قوات التحالف ومجموعات عراقية مسلحة في الفلوجة في الحادي عشر من ابريل. وأعلنت قيادات القوات الأمريكية في العراق عن بروز حركة شيعية مسلحة كبيرة إلى جانب حركة المقاتلين السنة التي بدأت في شن هجمات ضد قوات التحالف منذ ربيع ٢٠٠٣. وتحدثت تلك القيادات الأمريكية عن وجود تنسيق وتعاون تكتيكي بين الفصيلين السني والشيعي، الأمر الذي جاء

ضد التوقعات والتنبؤات السابقة. فقد بنت سلطات التحالف حساباتها وافتراضاتها على أساس احتمال أن يؤدي العداء التقليدي بين السنة والشيعة إلى بقائهما منقسمين وبالتالي تسهل عملية السيطرة عليهما.

وكانت أول ردة فعل أمريكية تجاه ما حدث في الفلوجة هي تلك المحاولات التي جرت من أجل قتل أو اعتقال مقتدى الصدر الزعيم الشيعي الشاب الذي قادت مجموعته المسلحة التمرد ضد الأمريكيين. لكن الكثير من الأطراف شككت في حكمة تلك المحاولات واعتبرتها مؤشراً لتكرار ما حدث في الصومال عندما حاولت الولايات المتحدة تطبيق استراتيجيتها الفاشلة هناك خلال الفترة ما بين ١٩٩٣ – ١٩٩٤، حيث تعرضت القوات الأمريكية وقوات حفظ السلام الأخرى لتجربة مريرة، وقتل الكثير من أفرادها أثناء محاولة البحث عن الزعيم الصومالي محمد فرح عيديد الذي كان قائداً لأحد أهم الفصائل المتحاربة في الصومال. وعلى الرغم من عدم استبعاد استراتيجية ملاحقة الصدر فإن سلطات التحالف قامت بخطوات بديلة خلال الأسبوع الثاني من اندلاع حركة التمرد الشيعية، وتمثلت تلك الخطوات في اتباع منهجية تشاورية تضمنت إشراك الكثير من القيادات الشيعية مثل آية الله علي السيستاني وآية الله الحكيم، إضافة إلى الزعيم الشاب محمد رضا نجل السيستاني، وذلك في محاولة لتهدئة الأوضاع دون اللجوء إلى استخدام الحد الأقصى من القوة. ونجحت الخطوة الأخيرة هذه على الأقل في ترك الباب مفتوحاً بالنسبة للولايات المتحدة أمام إمكانية كسب تأييد قيادات الشيعة، وهو أمر يشكل أحد أهم العناصر اللازمة لإنجاح جهود البناء. وبدأت الولايات المتحدة تواجه تحديات كبيرة في العراق تمثلت في بروز تمرد كبير في الأوساط المختلفة. وأظهر الكثير من المسؤولين الأمريكيين عدم الرغبة في تأجيل موعد تسليم السيادة للعراقيين، والذي من المقرر أن يتم في الثلاثين من يونيو المقبل، وتعززت تلك الرغبة أكثر في ظل تزايد الدعوات العربية المنادية بالانسحاب الأمريكي من العراق. ومع ازدياد تدهور الأوضاع الأمنية، يتوقع القادة العسكريون الأمريكيون من الإدارة الأمريكية القيام بإرسال المزيد من الجنود إلى العراق، كما أعلنوا صراحة عن قناعتهم بالحاجة إلى الإسراع في تشكيل قوات أمن عراقية للمساعدة على حفظ الأمن في البلاد. وبعد بروز ثورة الشيعة الأخيرة في العراق بدأت تطفو على السطح الكثير من الأسئلة المهمة حول ما إذا كان لكل من حزب الله اللبناني وإيران دور في دعم تلك الثورة.

من الواضح أن الأمريكيين كانوا يعتقدون عند دخولهم بغداد في ابريل ٢٠٠٣ بأنهم سيحققون نجاحاً سهلاً في العراق ويعتبرون ذلك أمراً مضموناً للغاية. أما الآن وبعد مرور عام على ذلك لا تبدو مسألة تحقيق النصر وبسط الأمن والسلام في العراق والمنطقة ككل مضمونة أو حتى وشيكة.

ما بعد الحرب على العراق وحالة الفوضى

يُعتبر موضوع اجتياح العراق في مارس ٢٠٠٣، واحتلاله من قبل قوات التحالف، ومدى إمكانية نجاح هذه القوى في إعادة بناء العراق كدولة مستقرة وديمقراطية، موضوعاً ذا تشعبات عديدة. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن النتائج التي ستسفر عنها عملية الاجتياح ستكون لها انعكاسات هامة على تقرير وتحديد الوضع المستقبلي للقوة الأمريكية. فإذا ما قُـدِّر للولايات المتحدة أن تفشل في العراق، فذلك سيعني ضرورة إعادة النظر في مجمل السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومن المؤكد أنه إذا لم تنجح الولايات المتحدة في إحداث استقرار ملموس في العراق فإن الكثير من التبعات ستترتب على ذلك على المدى الطويل. ومن الممكن أن يُعتبر الفشل مؤشراً على ضعف القوة الأمريكية وعدم قدرتها على التدخل القوي ضد الدول التي تشكل خطراً على أمنها في المستقبل. وكان واضحاً منذ البداية أن عملية الإطاحة بديكتاتورية النظام العراقي وتغييره قد تم التخطيط لها بشكل محكم من أجل إحداث نتائج سياسية رئيسية تعكس أهمية معايير ومستوى احترام التدخل الدولي، وبشكل أكثر تحديداً ترسيخ مبدأ سيادة وهيمنة الدول المتقدمة.

من المؤكد أن لمستقبل العراق مضامين إقليمية مهمة للغاية، فمنذ بروز نظام صدام حسين كقوة إقليمية ضاربة في نهاية سبعينيات القرن الماضي، أصبح العراق يشكل مصدراً للتوتر وعدم الاستقرار الإقليمي. ومن الثابت أنه عندما لا يكون الوضع الداخلي في دولة مثل العراق، لها وزنها الإقليمي، مستقراً فإن ذلك يؤدي إلى انتشار العنف والاضطرابات السياسية على مستوى المنطقة.

وفي المقابل فإنه في حال نجاح خطة الولايات المتحدة فسيشكل العراق نموذجاً يُحتذى به ومنارة للديمقراطية، وملهماً لجهود إعادة صياغة المشهد الاقتصادي والسياسي في دول المنطقة كافة، الأمر الذي

سيدعم جهود حل الكثير من المشكلات المزمنة ويزيد في الوقت نفسه من فرص التعايش والتفاعل بين العالم العربي والغرب.

التحـدي الأمريكـــــي

على الرغم من أن التدخل الأمريكي في العراق في مارس ٢٠٠٣، وجد ترحيباً من بعض قطاعات الشعب العراقي، لكنه في جانب آخر أطلق العنان لسلسلة من التحولات السياسية والاجتماعية التي لا يمكن مطلقاً التنبؤ بطبيعتها واتجاهاتها. ومن الواضح أن الأمريكيين والعراقيين على السواء لقوا نصيباً من المعاناة نتيجة الإرث الثقيل الذي خلفه صدام حسين في العراق. وكان صدام حسين قد عمد في نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي إلى تفتيت المجتمع العراقي، واستخدم قوته العسكرية والاقتصادية في تحطيم كل المؤسسات التي تخرج عن نطاق سيطرته. كما كان لحرب السنوات الثماني مع إيران وحرب الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ ومن ثم الحصار الذي فرض على البلاد وخلف آثاراً هائلة، انعكاسات سلبية مباشرة على وجود وفاعلية مؤسسات الدولة والمجتمع في العراق.

وكانت مهمة الرئيس بوش عندما اتخذ قراره بإزالة نظام بغداد مهمة خطيرة وضخمة، فبعد اثني عشر عاماً من الحصار، أصبحت بنية الدولة العراقية هشة وضعيفة للغاية وبدت متهالكة، وهي تواجه حرباً ثالثة خلال عشرين عاماً فقط. وقد دفعت كل هذه الظروف إلى جانب انتشار حالة السلب والنهب وغياب القانون، والتي استمرت لأكثر من ثلاثة أسابيع خلال الفترة الأولى التي أعقبت الاجتياح في ابريل ٢٠٠٣، بعدد كبير من موظفي الخدمة المدنية إلى ترك أعمالهم ومؤسساتهم وملازمة منازلهم. لذلك فإن سلطة التحالف المؤقتة، وبدلاً من أن تجد جهاز دولة متماسكاً، وجدت هياكل حكومية متداعية وبحاجة إلى سنوات عديدة واعتمادات مالية ضخمة لإعادة بنائها. وبدأ العراقيون والمراقبون في المنطقة وأنحاء العالم كافة يتساءلون حول ما إذا كان بالإمكان إقامة دولة ديمقراطية مستقرة على أنقاض الحرب والحكم الاستبدادي؟

أصبحت مسألة التدخل العسكري في الدول الفاشلة أو المارقة بهدف إعادة تشكيل نظامها السياسي مألوفة ومتكررة في حقبة ما بعد الحرب الباردة وحتى الوقت الراهن. وتشير التجارب العملية إلى فشل الكثير من المحاولات التي جرت في هذا الإطار، فعلى سبيل المثال فشلت مهمة التدخل في كمبوديا، والتي كانت تشكل المحاولة الأولى للأمم المتحدة للتدخل بغرض إحداث تغيير جذري للنظام في دولة ما. فعلى الرغم من نجاح الأمم المتحدة في تحقيق استقرار سياسي نسبي فإنها فشلت في إحداث تغيير ملموس في علاقة الدولة بالمجتمع. وفي تجربة أخرى انتهت محاولة التدخل في الصومال بالخروج المذل للقوات الدولية التي كانت تعمل تحت إمرة الأمم المتحدة وانهيار مهمتها في الصومال. وبالمثل لم تنجح عملية التدخل العسكري المباشر في هاييتي بهدف تغيير النظام في إحداث أي تحولات تُـذكر على المدى الطويل. وتقف أيضاً نماذج التدخل في البوسنة وأفغانستان خير شاهد أيضاً على عدم تحقيق النجاح الكامل من عمليات التدخل العسكري في الدول الأخرى، وأفرزت تجربة البوسنة نتائج سلبية كبيرة وإشكاليات مركبة أشارت إلى صعوبة الجزم بفاعلية عمليات التدخل.

وفي العراق ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن عملية الإطاحة بنظام صدام حسين لا تشكل سوى البداية لعملية طويلة وشاقة لبناء الدولة ومؤسساتها. وأدت حالة انعدام القانون وانتشار النهب التي اجتاحت البلاد في أعقاب سقوط بغداد إلى توسيع نطاق العنف واستشراء الجريمة وعدم الاستقرار. الآن، بعد مضي أكثر من عام على عملية الاجتياح وجدت القوات الأمريكية وقوات الشرطة العراقية، التي أنشئت حديثاً، نفسها في مواجهة عصيان وتمرد شامل أصبح يشكل معضلة رئيسية تواجه جهود إعادة البناء والتحول نحو الديمقراطية والاستقرار. وكان واضحاً أن انعدام الدعم الشعبي للقوات الأمريكية في العراق ما هو إلا نتاج طبيعي لحالة الإحباط التي عمت العراقيين نتيجة انتشار حالة انعدام النظام التي أشاعها التمرد والعصيان في البلاد منذ سقوط بغداد.

التمـــــرد

شكل القرار الذي اتخذه الحاكم المدني في العراق بول بريمر في السادس عشر من مايو ٢٠٠٣، والذي نص على خطوات تتضمن تعقب البعثيين وطردهم من مؤسسات الدولة، إضافة إلى قراره بحل الجيش العراقي دافعاً قوياً لبروز التمرد والعصيان.

وفي إطار محاولة ردها على حالة التمرد والعصيان تلك تبنت قوات الاحتلال أسلوباً عملياً يعتمد على تسيير دوريات مجهزة وإقامة نقاط تحصين للقواعد العسكرية ووضع القوات الأجنبية في أماكن معزولة. ومع ارتفاع نسب الخسائر وأعداد الجرحى في أوساط الأمريكيين بدا الضعف والوهن يظهر على أفراد القوات الأمريكية في العراق.

وشجع هذا الوضع مقاتلي حزب البعث على إعادة تجميع صفوفهم وتنظيمها في ربيع ٢٠٠٣، ووجدوا الرعاية والدعم من مقاتلي حرس صدام الذين كانوا يبحثون عن أي فرصة لاستهداف القوات الأمريكية في ذلك الوقت. وبدأت المقاومة العراقية الجديدة في تنظيم وشن هجمات سريعة. وبحلول أغسطس ٢٠٠٣ بدأ التمرد يصعِّد من عملياته، مستخدماً الوسائل المتاحة كافة. وكانت البداية في السابع من أغسطس عندما تم تفجير سيارة مفخخة أمام السفارة الأردنية في بغداد، مما أدى إلى مقتل سبعة عشر شخصاً وجرح خمسين آخرين. وفي منتصف أغسطس تعرض خط أنابيب البترول الرئيسي في كركوك، والذي يُعتبر أحد أهم شرايين الاقتصاد العراقي لعملية تفجير بعد يومين فقط من إعادة تشغيله، إثر توقفه في فترة الحرب. واستمرت الأوضاع في التدهور، حيث انفجرت في التاسع عشر من أغسطس سيارة شحن ثقيلة تحمل ٤٥٠ كيلوغراماً من المتفجرات تحت نافذة مكتب سيرجيو فييرا دي ميلو Sergio Vieira de Mello المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في بغداد، الأمر الذي أدى إلى مقتله، إضافة إلى واحد وعشرين آخرين. وكانت لتلك الحادثة انعكاسات خطيرة، حيث إن دي ميلو كان هو الرجل الذي وضعت الأمم المتحدة عليه آمالاً عريضة واعتبرته الشخصية الأنسب في ذلك الوقت للمساعدة على إعادة الأوضاع إلى مسارها الصحيح في العراق. وخلال فترة الأيام الخمسة عشر التي تلت تلك الحادثة وقع حادث تفجير ضخم خارج مسجد الإمام علي في النجف وأدى إلى مقتل أكثر من مائة من المواطنين العزل،

من بينهم الزعيم الديني آية الله باقر الحكيم، والذي كان يتزعم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تعتبرانه أحد أهم عناصر بناء النظام السياسي الجديد في البلاد.

وبعد أن تراجع دور القوات الأمريكية في المسائل المرتبطة بالحياة العامة للعراقيين وانسحابها إلى مناطق بعيدة بحثاً عن الأمن في ظل الهجمات المتكررة التي ظلت توجهها لهم مجموعات المقاومة، بدأت الأخيرة في تغيير استراتيجياتها. وتضمنت الاستراتيجية الجديدة تركيز الهجمات على مؤسسات الدولة العراقية الوليدة وعلى موظفيها البارزين. وفي هذا الإطار تم شن هجوم صاروخي على فندق رئيسي في وسط بغداد في أواخر أكتوبر ٢٠٠٣، تزامن مع هجمات أخرى تعرض لها مبنى الصليب الأحمر ومركزان للشرطة في وسط بغداد. وبعد مرور ساعات قليلة على تلك الهجمات وقع هجوم آخر بسيارة مفخخة على مركز للشرطة في الخالدية في غرب العراق، تبعته هجمات أخرى في الموصل في الشمال والإسكندرية والحلة جنوب بغداد. وشهدت كل هذه المناطق هجمات مركزة ومتزامنة نـفّـذتها جماعات المقاومة. ووقع أيضاً هجوم كبير استخدمت فيه سيارة مفخخة على مركز تجنيد عسكري في بغداد أسفر عن مقتل ثلاثة وخمسين فرداً في فبراير ٢٠٠٤. وذهبت حركة المقاومة إلى أكثر من ذلك، حيث عملت على الاستفادة من ورقة الانقسامات المذهبية والقبلية الداخلية، وعملت على إشعال الفتن بين أصحاب المذاهب من خلال استهداف القيادات الشيعية. وفي ظل تلك الأوضاع تحولت البلاد إلى ساحة قتال وأصبحت على شفا حرب أهلية طاحنة. وبدت عمليات المقاومة العراقية منظمة للغاية وهدفت إلى تطبيق استراتيجية محكمة للغاية لتعقيد مهمة الأمريكيين والحكومة العراقية المؤقتة. وبرزت ملامح هذه الاستراتيجية بوضوح في التاسع والعشرين من أغسطس ٢٠٠٣ من خلال تنفيذ عملية تفجير في ضريح الإمام علي في النجف وأماكن أخرى في بغداد وكربلاء استُخدمت فيها سيارات مفخخة وقتل فيها ما يزيد على مائة وثمانين شخصاً.

وتصاعدت العمليات أكثر وبدأت في بعض الأحيان تأخذ شكل حرب الرسائل، حيث تلقت سلطات التحالف في فبراير ٢٠٠٤ رسالة مؤلفة من سبع عشرة صفحة بدت وكأنها قد كُتبت بيد أبي مصعب

الزرقاوي، وهو أردني تعتقد المخابرات الأمريكية أنه إحدى أهم حلقات الوصل بين جماعة أنصار الإسلام والقاعدة.

وقالت تلك الرسالة إن الطريق الوحيد الذي يمكن القاعدة من مواصلة جهادها في العراق يتمثل باستثارة مشاعر الشيعة واستدراجهم إلى حرب طائفية، الأمر الذي سيؤدي إلى تنبيه وإيقاظ السنة الذين يغطّـون في سبات عميق، لكنهم في الوقت نفسه متوجسون من التدمير والقتل على أيدي الشيعة.

في فبراير ٢٠٠٤، تم توسيع تكتيك استثارة التقسيم الطائفي والعرقي ليشمل مناطق الأكراد في العراق، وذلك عندما أسفر وقوع انفجار ضخم قام به انتحاريان استهدف مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل وأسفر عن مقتل أكثر من مائة شخص. وفي الرابع من ابريل اتضح جلياً أن الشيعة مصرون على مواصلة الانخراط في العصيان والتمرد حتى وإن لم ينجحوا في استثارة السنة وجرهم للدخول معهم في نهج المقاومة، حيث اندلعت في ذلك اليوم مظاهرات عنيفة احتجاجاً على إغلاق قوات التحالف لدار إحدى صحف الشيعة المناوئة للوجود الأمريكي في العراق، واعتقالها لأحد معاوني الزعيم الديني مقتدى الصدر بعد أن وجهت إليه تهمة المشاركة في التخطيط لقتل سبعة جنود أمريكيين في مدينة الصدر.

لقد كان صيف ٢٠٠٣ هو الأسوأ بالنسبة لسلطات التحالف، حيث تراوح عدد الهجمات ما بين عشرة إلى خمسة عشر هجوماً في اليوم الواحد، وشهدت الهجمات في خريف العام نفسه تطوراً نوعياً من حيث الأسلوب والتنظيم والترتيب مقارنة بنوعية الهجمات السابقة. ويُعتقد أن التطور الكمي والنوعي لهذه الهجمات ارتبط بصورة أو بأخرى بارتفاع معدل تسرب المجاهدين الأجانب عبر الحدود العراقية، فحتى نوفمبر ٢٠٠٣، كانت القوات الأمريكية قد اعتقلت نحو مائتين وخمسين فرداً من هؤلاء المجاهدين الأجانب، أثبتت التحريات علاقة تسعة عشر منهم بتنظيم القاعدة.

وتشير الإحصاءات إلى مقتل أكثر من ثلاثمائة جندي أمريكي وبريطاني خلال الأشهر الثمانية التي أعقبت الإعلان الرسمي عن انتهاء العلميات العسكرية في مطلع مايو، ويُعد هذا الرقم كبيراً جداً بالمقارنة مع مائة

وأربعة عشر جندياً قتلوا قبل ذلك التاريخ. ووقعت أيضاً الكثير من الخسائر في أوساط الأجانب من غير الأمريكيين خلال العمليات التي نفذتها مجموعات المقاومة العراقية. وكان الهجوم الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في التاسع عشر من أغسطس من بين أشهر الهجمات التي قُـتل فيها عدد كبير من الأجانب. وعلى الرغم من أن أغلب الهجمات قد وقعت داخل المثلث السني الذي يضم كلاً من بغداد وتكريت والرمادي فإن هناك العديد من الهجمات وقعت خارج ذلك النطاق وتحديداً في مناطق الأكراد والشيعة. وبدا واضحاً وجود تناغم كبير بين مسألة اختيار هذه الأهداف والمواقع مع أهداف ومقاصد تنظيم القاعدة واستراتيجيات التمدد التي تتبناها.

ويرى كثير من المحللين أن الهدف الأساسي من وراء توجيه الهجمات إلى أهداف مدنية في بعض الأحيان هو استخدامها كسلاح ذي حدين، إذ قُـصد بها من جهة تخويف الشعب العراقي من تبعات التعاون مع قوات الاحتلال الأمريكية وشركائها، والإيحاء من جهة أخرى بأن قوات الاحتلال هي التي تقوم بتلك الهجمات، وبالتالي تحميلها مسؤولية مقتل العراقيين المدنيين، وذلك بغرض تقوية وتعزيز الشعور بالاستياء ضد الوجود الأمريكي.

لقد تعامل التمرد مع الأمم المتحدة كجزء من قوات الاحتلال الأجنبية. كما أن الأردن وتركيا تعرضت سفارتاهما للهجوم على الرغم من أنهما دولتان مسلمتان، باعتبار أنهما قدمتا الدعم للجيش الأمريكي. ويبدو أن العملية التي استهدفت مقر الصليب الأحمر ومركز الشرطة في الأول من رمضان كان المقصد الرئيسي منها هو إحياء الروح الجهادية في ذلك التوقيت.

إن كفاءة الهجمات وتتابعها وسرعتها وحجمها والذي تصاعد منذ سقوط نظام صدام حسين، يشير إلى أن هناك جهة غامضة تقف وراء كل هذه العمليات والهجمات، وتعبر تلك الهجمات في الغالب عن طابع تركيبي متداخل. ففي أغلب الأحيان بدت هنالك مشاركة من بعض عناصر النظام البائد، كما تشير طبيعة العمليات التي وقعت في المراكز الحضرية في كل من البصرة وبغداد والموصل إلى وجود الراديكاليين الإسلاميين فيها، وهناك مؤشرات ودلائل على وجود عدد أقل نسبياً من المقاتلين الأجانب. وبدا كذلك أن هنالك دوراً واضحاً للموظفين الذين كانوا يتقلدون المناصب الوسطى إبان حقبة صدام حسين،

واستطاعت جماعات المقاومة توظيف قدرات وإمكانيات تلك المجموعات والاستفادة من الأسلحة التي كانوا يحتفظون بها بعد سقوط النظام. ومن العوامل المهمة التي دعمت موقف المقاومة أيضاً القدرة على الاستفادة من حالة التوتر التي تنتاب السنة وتخوفهم من الشيعة، والهيمنة الكردية. كما استطاعت أيضاً توظيف حالة الاستياء في أوساط العراقيين ضد الاحتلال الأجنبي.

من المؤكد أن كل تلك العوامل مثلت محاور بارزة لتشكيل استراتيجية حركة المقاومة في العراق، لكن على الرغم من ذلك ليست هناك دلائل تثبت وجود "أيادٍ خفية" تنظم وتمول حركة المقاومة. وعلى عكس التوقعات التي كانت تقول إن القبض على صدام حسين سوف يؤدي إلى تراجع المقاومة وهزيمتها، أثبتت التجربة الفعلية أن إلقاء القبض على صدام داخل حفرة وضيعة في منطقة قريبة من تكريت في الثالث عشر من ديسمبر ٢٠٠٣، لم يؤدِّ إلى تناقص في عدد الهجمات التي تشنها جماعات المقاومة كما كان متوقعاً.

ولم تظهر أي أدلة تشير إلى وجود أيادٍ خارجية وراء عمليات المقاومة المسلحة إلا في ربيع ٢٠٠٤، حيث ظهرت بعض الإشارات التي تدل على وقوف منظمات خارجية وراء تلك العمليات. وكان واضحاً أن استمرار تماسك شبكة الأمن التابعة لحزب البعث كان من الأسباب المهمة التي دعمت موقف المقاومة، عبر تقديم مساعدات مادية ومعنوية للمقاتلين. وأشار هذا بوضوح إلى وجود دولة ظل في الشمال الغربي من البلاد تتشكل من عدد من الشبكات. وعلى الرغم من الآراء التي تقول إن مجموعات المقاومة لم تجد سوى مساندة قلة من العراقيين، فإن عمليات المقاومة شكلت المعوق الأساسي الذي حال دون إنجاح خطط سلطات الاحتلال والحكومة العراقية المؤقتة.

مقاومة المقاومة

نظراً لضعف القدرات الاستخباراتية للأمريكيين في العراق فقد كان من الصعب عليهم التعرف على مكامن ضعف وقوة مجموعات المقاومة العراقية، ولم تكن قيادات القوات الأمريكية تمتلك معلومات صحيحة حول مجموعات المقاومة والجهات التي تنظمها وتقف إلى جانبها أو الدوافع التي تحركها والكيفية التي تفكر بها وعلاقتها بالمجتمع العراقي. وفي إطار محاولاتها للحد من عمليات المقاومة تلك قامت قوات

التحالف بسلسلة من الهجمات والعمليات العسكرية في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد، مما أدى إلى السيطرة على كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر. لكن تلك العمليات العسكرية الواسعة وحملات الاعتقالات الضخمة واقتحام البيوت كلها وسائل لم تنجح في الحد من عمليات المقاومة، بل زادت من تأجيجها. وبالفعل كما كان متوقعاً فقد أدت حملة الاعتقالات العشوائية، والتي لم تتبع فيها معايير الشفافية إلى زيادة درجة السخط والاستياء في أوساط العراقيين على الرغم من نجاحها في القبض على عدد قليل جداً من المطلوبين.

وعلى الرغم من أن كثيراً من الأطراف كانت تتحدث عن دور المجاهدين الأجانب باعتبار أنهم يشكلون أهم مصادر قوة المقاومة العراقية، فإن من المؤكد أن الجماعات الإسلامية الشيعية والسنية كان لها دور كبير في قيادة المقاومة. وأبرزت أحداث الفلوجة الواقعة على بعد ستة وخمسين كيلومتراً غرب بغداد مؤشرات قوية على دور المجموعات الإسلامية في قيادة المقاومة وما يمكن أن تحدثه من تأثير في عملية حشد الدعم السياسي في المستقبل.

ولم تكن الفلوجة تشكل في الماضي مرتعاً خصباً لأنشطة البعثيين وفقاً لما عبر عنه بول وولفويتز Paul Wolfowitz مساعد وزير الدفاع الأمريكي، بل وعلى العكس تماماً، فإن من المعروف عن الفلوجة هو أنها تشكل إحدى أكثر المدن العراقية محافظة واهتماماً باتباع التعاليم الدينية، وخصوصاً النهج السني، ويظهر ذلك من خلال وجود عدد كبير من المساجد. وتمكن أئمة المساجد المنتشرة في المدينة من ملء الفراغ الإداري والأمني الذي خلفه خروج قادة البعث والقوات المسلحة من المدينة مباشرة بعد دخول القوات الأمريكية إلى بغداد والإطاحة بنظام صدام حسين. ونجح أولئك الأئمة في وقف عمليات النهب والسطو والتخريب التي عمت المدينة في ذلك الوقت، بل مضوا إلى أبعد من ذلك، حيث تمكنوا من استعادة جزء كبير من المسروقات. ومن المؤكد أن تحول الفلوجة إلى مركز لمقاومة الاحتلال قد نتج بسبب الإجراءات المتشددة التي اتخذتها القوات الأمريكية هناك وليس بسبب وجود قوي للموالين لحزب البعث. وازدادت حدة المقاومة المسلحة في الفلوجة بعد اعتقال إمامين من أئمة المساجد، ووصل الأمر إلى مداه بعد أن أطلقت القوات الأمريكية النار على متظاهرين، مما أدى إلى مقتل سبعة عشر متظاهراً وإصابة سبعين

آخرين. ومضت الأمور تسير بوتيرة خطيرة ومتسارعة، حيث هاجم مقاومون في الحادي والثلاثين من مارس الماضي سيارات كانت تحمل أربعة مقاولين مدنيين أمريكيين وقاموا بقتلهم وحرق جثثهم ومثلوا بها في الطرقات لساعات طويلة وعلقوا جثتين منها على أحد جسور المدينة. وأدت تلك الحوادث، التي ذكَّـرت بما تعرض له الجنود الأمريكيون في شوارع مقديشو في عام ١٩٩٣، مما نتج عنه وقف التدخل الإنساني الذي كانت تقوده أمريكا هناك، إلى تأجيج نار المقاومة في أوساط الشيعة والسنة على السواء.

وتُعتبر مسألة نزع التسلح من المسائل الحساسة للغاية في العراق تماماً كما كان عليه الحال في الصومال. وغني عن القول إن نظاماً قاسياً ومتشدداً مثل نظام صدام حسين لم يستطع تجريد العراقيين من أسلحتهم. وكانت أول محاولة لنـزع أسلحة العراقيين من قبل قوات التحالف قد جرت في يونيو ٢٠٠٣ في أعقاب حادثة قتل ستة من الجنود البريطانيين في مدينة مجر الكبير، والتي يُعتقد أن الشيعة هم الذين قاموا بها. وقامت القوات البريطانية خلال تلك المحاولة بمداهمة بيوت العراقيين في المدينة بحثاً عن الأسلحة. وتضافرت عدد من العوامل ودفعت بالكثير من المجموعات العراقية إلى السعي نحو تسليح نفسها. ومن بين أهم تلك العوامل فشل سلطات التحالف في ضمان الأمن بشكل قوي وعدم اتباعها لمنهجية عادلة ومتساوية في عملية نزع الأسلحة، حيث سمحت للمجموعات الكردية بالاحتفاظ بأسلحتها، وطلبت في الوقت ذاته من المجموعات الشيعية تسليم أسلحتها.

نهج السياسة الأمريكية

بسبب تدهور الأوضاع الأمنية فقد تبدلت وتراجعت خطط الولايات المتحدة الخاصة بعملية إعادة بناء الهيكل السياسي والإداري وبدت مضطربة، ومرت تلك الخطط بأربع مراحل مختلفة. ففي المرحلة الأولى التي أعقبت عملية تحرير العراق ترأس الجنرال جي غارنر Jay Garner فريقاً تشكل من مجموعة من الدبلوماسيين والقادة العسكريين المتقاعدين، إضافة إلى موظفين سابقين في جهاز المخابرات المركزية الأمريكية. وأوكلت إلى ذلك الفريق مهمة إعادة بناء أجهزة وهياكل الدولة في العراق. وكان غارنر أول من دفع ثمن عدم وجود رؤية أمريكية واضحة أو مخطط مدروس للتعامل مع قضايا ومهام مرحلة ما بعد الحرب، وتم استبداله ببول بريمر Paul Bremer في مايو ٢٠٠٣. وباعتبار أنه دبلوماسي سابق قريب في

رؤاه السياسية من رؤى كبار موظفي وزارة الدفاع الأمريكية، كان القصد من وراء اختيار بريمر لخلافة غارنر هو استخدامه في تخفيف حدة الخلافات بين المحافظين الجدد في وزارة الدفاع وزملائهم في وزارة الخارجية. وبمساندة قوية من قبل الرئيس بوش استطاع بريمر أن يحقق بعض النجاح على المستوى البيروقراطي، خصوصاً في ما يتعلق بتنسيق جهود سلطة التحالف.

وكان أول قرار اتخذه بريمر بعد وصوله إلى بغداد هو تأجيل عملية تفويض بعض السلطات إلى المجلس الانتقالي العراقي الذي تشكل من مجموعة من قادة الأحزاب السياسية الذين كانوا يعيشون في المنفى. وقبل وصول بريمر كانت خطوات تشكيل جهاز ديمقراطي تمضي متثاقلة أيضاً على الرغم من الدعوات المنادية بتسريعها. وخطط بريمر للاجتماعين الأولين اللذين تم عقدهما في منطقة أور بالقرب من الناصرية في الخامس عشر من ابريل ٢٠٠٣ وفي بغداد في الثامن والعشرين من ابريل ٢٠٠٣ في محاولة الجمع بين الفصائل العراقية المختلفة في مجلس تمثيلي واحد. وكان الاجتماع الأول هو الأكثر بروزاً، وذلك بسبب المقاطعة الواسعة التي وجدها من العراقيين والمظاهرات الاحتجاجية العارمة التي تم تنظيمها خارج المبنى الذي عُقد فيه. ورمى هذان العاملان بظلالهما على العملية ككل وأثارا شكوكاً واسعة حول تركيبة من حضروا ذلك الاجتماع، والذين بلغ عددهم ثمانين شخصاً، وحول أهليتهم لتمثيل الشعب العراقي. وعلى الرغم من أن الاجتماع الثاني الذي عقد في بغداد كان قد حظي بحضور أكبر، حيث فاق عدد المجتمعين ثلاثمائة شخص، فإن ذلك العدد لم يعبر عن الطموحات والآمال والتوقعات التي تحدثت عن احتمال مشاركة ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف شخص. وأبرزت حقيقة تشكيل العائدين من المنفى لأكثر من نصف عدد الحضور مدى عدم ثقة العراقيين في نوايا الاحتلال الأمريكي لبلادهم. كما يعكس أيضاً عدم رغبة الكثير من العراقيين في المجازفة والمشاركة في العملية السياسية حتى تتضح الأمور بشكل واضح، وذلك لقناعتهم بعدم وجود سند شعبي للوجود الأمريكي وإدراكهم بأنه سيكون مؤقتاً.

وبدأت المرحلة الثالثة بتشكيل مجلس الحكم العراقي المؤقت في يوليو ٢٠٠٣. ووصفت سلطة التحالف المؤقتة المجلس الذي تمت عملية اختيار أعضائه بقرار من بريمر بعد مناقشات ومشاورات مع سلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة وسبعة من الأحزاب السياسية، بأنه أفضل الأجهزة التمثيلية في التاريخ

العراقي، وذلك بسبب ضمه لتشكيلة متوازنة. وتم تشكيل المجلس بشكل عكس التركيبة الاثنية في البلاد، حيث ضم ثلاثة عشر من الشيعة وخمسة من السنة، فضلاً عن ممثل واحد لكل من التركمان والمسيحيين.

لكن، وبحلول منتصف نوفمبر ٢٠٠٣ بدأت تظهر عيوب وسلبيات تركيبة المجلس بالنسبة لصناع القرار في واشنطن ولندن، خصوصاً في ظل الضغوط المتزايدة التي واجهتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل تقليص قبضتهما على العراق، واشتداد عود المقاومة. وتفاقم الوضع أكثر بعد الفشل في العثور على أسلحة دمار شامل، مما زاد من حجم الشكوك المثارة حول شرعية الاحتلال الأمريكي للعراق. كما أعطى احتلال العراق ذريعة جديدة لتنظيم القاعدة، وأدى إلى زيادة الأنشطة الإرهابية على النطاق العالمي.

وفي ظل تلك الظروف بدأت واشنطن تكتشف أنه سيصبح من الأفضل سياسياً ومادياً بالنسبة لها أن تشرك حلفاءها الأوروبيين والأمم المتحدة بشكل أكبر في عملية إعادة بناء العراق. ومن المعروف أن الدول الأوروبية والأمم المتحدة ظلتا تطالبان بضرورة الإسراع بنقل السيادة إلى العراقيين.

ومع قرب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية وتزايد المخاطر السياسية عملت إدارة بوش على تغيير استراتيجيتها في العراق للمرة الثالثة. وشملت التغييرات هذه المرة أموراً أساسية، حيث قررت واشنطن تقليص نطاق وطبيعة التزاماتها السياسية في العراق وفوضت بريمر بتسليم السلطة للعراقيين في الثلاثين من يونيو المقبل.

وكان المجلس الوطني الانتقالي قد تبنى في الخامس عشر من نوفمبر ٢٠٠٣ مخططاً أمريكياً يدعو إلى وضع قانون أساسي تمهيداً لوضع دستور انتقالي بحلول فبراير ٢٠٠٤، على أن يتبع ذلك تشكيل مجلس انتقالي يتكون من ٢٠٠ – ٥٠٠ عضو. ووفقاً للمخطط سيقوم المجلس الانتقالي باختيار رئيس للبلاد ومجلس للوزراء يقود البلاد إلى انتخابات ديمقراطية.

لكن يبدو من الغريب أن ذلك المجلس المقترح، والذي يُفترض له أن يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستقبل البلاد السياسي لن يتم اختياره عبر انتخابات ديمقراطية مباشرة. وبدلاً من ذلك ستجري عملية تصويت غير مباشرة، حيث يقوم القادة والزعماء المحليون في المدن والمناطق المختلفة باختيار ممثلين عن مناطقهم

خلال اجتماعات وملتقيات ومؤتمرات يتم عقدها على مستوى المدن والمناطق. وأثارت هذه الطريقة المبسطة لاختيار الممثلين شكوكاً كبيرة في أوساط الكثير من الشرائح العراقية. ومن المهم القول إن الزعيم الشيعي آية الله علي السيستاني أعلن صراحة عن معارضته لطريقة الاختيار عبر المؤتمرات وجدد موقفه القديم القائل إن أي مجلس دستوري يمثل الشعب العراقي لا بد أن يتم انتخابه بطريقة مباشرة تشارك فيها القواعد الشعبية كافة. وكان السيستاني قد أفصح عن رؤيته تلك قبل أسابيع من اجتماع بريمر بعدد من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية في واشنطن في نوفمبر ٢٠٠٣، وهو الاجتماع الذي أسفر عن الخروج بالمخطط الأمريكي الجديد. وتعكس حقيقة تجاهل مقترحات السيستاني في ذلك الوقت مدى عدم قدرة سلطة التحالف المؤقتة على فهم السياسة العراقية.

وتمشياً مع المقترحات التي تضمنها المخطط الأمريكي اتفقت الأطراف المختلفة على بنود الدستور العراقي الانتقالي الجديد في الساعات الأولى من الثاني من مارس ٢٠٠٤ بعد جدل ونقاش حاد استمر أسابيع عدة. ونص ذلك الدستور على بنود تحدد كيفية تسيير الحكومة الانتقالية الجديدة حتى حلول عام ٢٠٠٥ الذي من المقرر أن يتم خلاله وضع دستور دائم للبلاد وإجراء انتخابات عامة تمهيداً لتشكيل حكومة جديدة تحل محل الحكومة الانتقالية. وعلى الرغم من دوره المؤقت فقد أثار الدستور الانتقالي جدلاً سياسياً واسعاً، خصوصاً حول المسائل التي تتعلق بدور المجموعات الكردية ومكانة الإسلام في الحكومة الجديدة.

هل يشكل الدستور الانتقالي إطاراً مثالياً للحكم؟

تضمن الدستور الانتقالي الجديد جدولاً زمنياً محدداً للتحول نحو تطبيق الأسس الديمقراطية، حيث نص على إجراء انتخابات عامة قبل نهاية يناير ٢٠٠٥. ومن المقرر أن تسفر تلك الانتخابات عن اختيار مجلس تشريعي وطني يضم في تكوينه ٢٧٥ عضواً، وتقع على عاتقه مهمة اختيار رئيس للبلاد ونائبين له. وفقاً للدستور الانتقالي فإن اختيار رئيس الوزراء الذي سيرأس الجهاز التنفيذي للحكومة يتم بالتشاور بين الرئيس ونائبيه. لكن على الرغم من أن الدستور الانتقالي نص على الكثير من البنود والإجراءات التنظيمية فإنه لم يحدد الجهة التي يُفترض أن تدير شؤون الحكم في العراق في المرحلة التي تسبق عملية إجراء الانتخابات.

وتبرز قضية وضعية الأقاليم الكردية المستقلة، وما إذا كانت تلك المناطق ستنضم من جديد إلى عراق ما بعد صدام، كأهم المشكلات التي يُـتوقع أن يواجهها العراقيون خلال السنوات القليلة المقبلة. وكانت هذه القضية قد طفت على السطح منذ عام ١٩٩١ عندما استقل كل من الحزبين الكرديين الرئيسيين، وهما الحزب الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي بمنطقتين في شمال العراق. ونظراً لتملكهما مليشيات عسكرية مسلحة فقد حصل الحزبان الكرديان على وضعية متميزة، وبخاصة في المفاوضات التي سبقت الاتفاق على الدستور الانتقالي الجديد. وبذل المسؤولون الأمريكيون جهوداً كبيرة من أجل إقناع الحزبين الكرديين بالتخلي مؤقتاً عن مطلبهما الرئيسي المتمثل في ضرورة منحهم حصة محددة من عائدات النفط والسماح لهما بزيادة الرقعة الجغرافية للمناطق الواقعة تحت سيطرتهما لتشمل مدناً رئيسية في الشمال لا تخضع لهما حتى الآن. وتم التوصل إلى اتفاق نظري حول الوضع السياسي للشمال، حيث نص الدستور الانتقالي على أن نظام الحكم في العراق سيكون ديمقراطياً فيدرالياً، مما سيسمح بتخويل الكثير من السلطات للأقاليم المختلفة. لكن حتى الآن لم تُحسم بشكل نهائي مسائل مثل نوعية النظام الفيدرالي ودرجة الاستقلالية التي سيُسمح لأي من الإقليمين الكرديين بالاحتفاظ بها، وتم تأجيل النقاش حول هذه المسائل حتى نهاية الفترة الانتقالية في عام ٢٠٠٥.

وتم أيضاً تفادي التعمق في مناقشة مشكلة المليشيات الخاصة، وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق مؤقت. ونص الدستور الانتقالي صراحة على منع أنشطة المليشيات التي لا تخضع للحكومة الفيدرالية، إلا في حالة اندماج عناصرها داخل أجهزة القوات الأمنية والقوات المسلحة، أو تحولت نحو الحياة المدنية بأنشطتها المختلفة. ونظراً لأن هذه الخطوات ستأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تُنجز أو تُنفذ فإن من المتوقع أن تظل مشكلة المليشيات على حالها على المدى القصير.

ودخلت مسألة تباين الرؤى حول مكانة الدين في الدولة العراقية الجديدة، كذلك كأحد العناصر المهمة التي سيطرت على جزء كبير من الجدل بين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي. وأسهمت الرؤى الليبرالية التي يحملها بعض أعضاء مجلس الحكم العراقي في إدخال بعض بنود الدستور الانتقالي التي نصت على احترام حرية العبادة للمواطنين العراقيين كافة. وفي الوقت ذاته ظلت مسائل مثل علاقة الدين بالدولة وما إذا كان

الإسلام سيلعب دوراً في التشريعات والقوانين في العراق مثار جدل وخلاف كبيرين داخل المجلس. وتركز الجدل حول ما إذا كان الإسلام سيكون هو المصدر الوحيد أو الرئيسي للتشريع في المستقبل أم لا. وفي هذا الإطار أجاز مجلس الحكم في يناير ٢٠٠٤ قانوناً يعطي التشريعات الإسلامية غلبة على القوانين المدنية في القضايا الخاصة بالطلاق والميراث، لكن بريمر رفض الاعتراف بذلك القرار، وأجبر المجلس على تقديم صيغة مغايرة.

لا يزال هنالك الكثير من المشكلات العالقة

على الرغم من أن عملية التوقيع على الدستور الانتقالي كانت رمزية إلى حد ما فإنها تُعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إعادة بناء الدولة العراقية وترسيخ حكم القانون. لكن من المهم القول إن المهمة الأكثر أولوية لم تبدأ بعد. ويواجه الوزراء الخمسة والعشرون، الذين عينهم مجلس الحكم الانتقالي من أجل بناء مؤسسات الدولة، مهمة معقدة للغاية، إذ إن العراقيين يتطلعون لرؤية مؤسسات دولة لها انعكاسات إيجابية مباشرة على حياتهم اليومية، وهو أمر لم يحدث بعد. بل إن البلاد وبدلاً من ذلك تعيش حالياً فراغاً أمنياً كبيراً شجع الكثير من المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية على القيام بعمليات مختلفة.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول إن عملية تسليم السلطة للعراقيين في الثلاثين من يونيو المقبل وفقاً للمخطط الأمريكي بدت تشكل مخاطرة كبيرة ظهرت ملامحها قبل ثلاثة أشهر من ذلك الموعد المحدد. وشكلت مسألة الخلل الواضح في قنوات الاتصال بين السلطة المدنية الأمريكية في العراق والأجهزة العسكرية الأمريكية الموجودة هنالك والمواطنين العراقيين ومجلس الحكم العراقي أهم المشكلات التي أعاقت جهود إعادة بناء العراق. وصعبت كذلك مسألة جمع المعلومات الاستخباراتية بسبب شعور العراقيين بالتهميش والعزلة، وهو أمر زادت من تعقيده أكثر مسألتا النقص الواضح في عدد الملمين باللغة العربية أو الخبراء بالشأن العراقي داخل سلطة التحالف الانتقالية. لقد كان من الواضح أن سلطة التحالف تعوزها المعرفة المناسبة بأوضاع البلد الذي تحاول السيطرة عليه. وقصدت سلطة التحالف في بادئ الأمر من وراء الاستعانة بعدد من العراقيين العائدين من المنفى محاولة استخدامهم كقنوات اتصال بينها وبين القواعد الشعبية العراقية العريضة وكمصدر مهم للمعلومات عن المجتمع العراقي. كما حاولت سلطات التحالف

تقديم الدعم اللازم لتلك الفئة بغية مساعدتها للتحول إلى نخبة سياسية لها وضعيتها بين أفراد المجتمع العراقي. لكن عراقيي المنفى الذين استعانت بهم سلطات التحالف لم يستطيعوا تحقيق أي من المهام التي أوكلت إليهم، وعلى العكس لم يحظَ الساسة العراقيون العائدون من المنفى بأي شعبية تُذكر في أوساط العراقيين. وعلى الرغم من أنهم بذلوا جهوداً كبيرة من أجل كسب القبول الشعبي عبر إقامة عدد من المكاتب الحزبية لهم في المناطق المحيطة كافة ببغداد وإصدار الصحف وصرف مبالغ طائلة من أجل تحسين صورتهم، فإنهم فشلوا تماماً في تحقيق هدفهم ولم يستطيعوا اختراق المجتمع العراقي وكسب مساندته وتأييده.

من الواضح أن الفراغ الكبير في البنية السياسية الذي خلفته سلطات التحالف لا ينبئ بخير في مسألتي السيطرة على العنف وتحقيق تقدم ونمو في اتجاه التحول نحو الديمقراطية. ومن أجل إنجاح عملية إعادة بناء الدولة والتوصل لتشكيل حكومة ديمقراطية مستقرة، في ظل الفوضى التي تعيشها البلاد حالياً بعد خروجها من حكم نظام البعـث، لا بد من الإبقاء على أكبر عدد ممكن من القوات الأجنبية ولا بد من استمرار العون والإشراف الدولي لسنوات طويلة مقبلة. ومن المتوقع أن تواجه عملية إعادة البناء صعوبات كبيرة خلال المرحلة التي تعقب تخلي الولايات المتحدة عن السيطرة الإدارية المباشرة على البلاد. وبرز تمرد الشيعة الذي بدأ في ابريل ٢٠٠٤ كعنصر مهم ضمن العناصر التي تقف عائقاً أمام إنجاح عملية تسليم السلطة للعراقيين في الثلاثين من يونيو المقبل، وفي ظل احتدام المقاومة عبر الكثير من حلفاء الولايات المتحدة في العراق عن قلقهم على أمن وسلامة جنودهم الموجودين هناك. وفي حين أن الولايات المتحدة تواجه إحدى أصعب مهماتها والمتمثلة في مواجهة تمرد الشيعة فإنها ترغب في ذلك دون فك الارتباط مع الأغلبية الشيعية التي تُعتبر أكثر المجموعات وزناً في العراق، والتي تعول واشنطن كثيراً على تعاونها الذي يُعتبر أحد أهم العناصر المطلوبة لإنجاح عملية إعادة البناء.

الزوال الوشيك لنظام ما بعد الحرب

كيشور محبوباني

العنوان: الزوال الوشيك لنظام ما بعد الحرب

الكاتب: كيشور محبوباني

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

سرفايفل (Survival)، المجلد السابع والأربعون، العدد الرابع، شتاء عام ٢٠٠٥ـ٢٠٠٦ ص ص. ٧ـ١٨

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية في "سرفايفل" (Survival)، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مُستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حال الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها، يجب ذكر كامل التفاصيل عن المقالة باللغة الإنجليزية كما هي واردة في هذه الصفحة.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title: **The Impending Demise of the Postwar System**

Author: Kishore Mahbubani

Source: International Institute for Strategic Studies

Survival

Vol. 47, No. 4, Winter 2005-06, pp. 7-18.

This article was originally published in English in 'Survival' and is re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Version © 2005 International Institute for Strategic Studies

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

This work is subject to copyright. All rights are reserved, whether the whole or part of the material is concerned, specifically the rights for translation, reprinting, reuse of illustrations, broadcasting, reproduction on microfilm or in any other way, and storage in data banks. No part of this publication may be reproduced in any way without the prior written permission of the publisher.

مقدمة

كان "النظام العالمي الأمريكي" المعتدل، الذي وضع أسسه الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل، ودشنه وأطلق إشارة انطلاقه سنة ١٩٤٥، الرئيس الأمريكي هاري ترومان، السبب في الازدهار والحالة السلمية العالمية غير المسبوقين، اللذين سادا العالم على مدى الأعوام الستين الماضية. لكن على الرغم من الإسهامات الهائلة لهذا النظام لمصلحة الجنس البشري، فإنه من المتوقع أن يموت ويختفي في زماننا هذا.

ويبدو أننا نعتبر استمرار النظام العالمي أمراً مسلماً به، مثلما نسلم بأن الشمس سوف تشرق كل يوم. غير أن القوانين الفيزيائية هي التي تجعل الشمس تشرق، بينما نحتاج في كوننا الإنساني، إلى جهود بشرية للحفاظ على استمرار الأشياء. وتكمن المأساة في مدى ضآلة المساعي الإنسانية الهادفة إلى الحفاظ على نظامنا العالمي وتحديثه. وفي المقابل، فإن عوامل عدة تلعب ضد استمرار هذا النظام. وأول هذه العوامل هو فشل الراعي الرئيسي لهذا النظام العالمي، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، في القيام بمسؤولياته الأساسية لصيانة هذا النظام والإبقاء عليه. والعامل الثاني هو فشل الرعاة الثانويين، اليابان وبقية الدول الغربية، في الاضطلاع بالمسؤولية عندما تراجعت الولايات المتحدة. والعامل الثالث هو نشوء قوى غير غربية، القوى الآسيوية خاصة، وذلك للمرة الأولى منذ قرون. ويطرح الكثير من الآسيويين سؤالاً بسيطاً هو: هل يستخدم الغرب هيمنته الراهنة على المؤسسات الدولية في الحفاظ على قوته، أم يستخدمها في حماية القواعد التي وضعها بنفسه خلال القرن العشرين؟ ولا يستطيع الغرب القيام بالمهمتين معاً.

أما العامل الرابع، فهو تسارع تداعيات العولمة التي انتقلت بالعالم إلى مرحلة جديدة، وجعلت من إصلاح النظام العالمي حاجة أكثر إلحاحاً. والعامل الخامس هو نشوء كون معنوي عبر هذا العالم. فلم يقتصر تأثير التكنولوجيا في تصغير حجم هذا العالم، بل إنها قصرت كثيراً المسافات في ما بيننا، وأصبحت أعداد متزايدة من الناس تؤمن بأنها تعيش في مجتمع إنساني واحد. وأخذ أولئك يرون بوضوح أكبر نتيجة لذلك، التناقض الذي تتعامل به الدول الأكثر ثراء مع جيرانها الجدد. وسوف تكون المحصلة النهائية لهذا الوضع

نزع صفة الشرعية عن العديد من المؤسسات العالمية، وعن رعاة النظام العالمي الحالي، في عيون أغلبية سكان العالم.

والشرعية قضية مهمة وأساسية. ومعلوم أن السبب الرئيسي في استمرار النظام العالمي مدةً طويلةً، منذ بدئه سنة ١٩٤٥، على الرغم من جميع ما فيه من ثغرات، هو أن معظم سكان العالم كانوا مستفيدين منه. أما اليوم، فإن عناصر غموض وتشكك جديدة تراود مواقف وانطباعات سكان هذا العالم. وتوضح إحدى الحقائق السياسية الأساسية، أنه ليس بإمكان نظام عالمي أن يستمر في العيش إذا كان معظم سكان العالم يعتبرونه غير شرعي. ولا يمكن أن تكون الشرعية ملكاً للولايات المتحدة الأمريكية، أو للغرب، إذ إنها مسألة تخص ٦,٣ مليار إنسان، هم سكان كوكبنا هذا. وكان الكثيرون يكافحون من أجل النمو والتطور عقوداً عدة بعد الحرب العالمية الثانية، وقبل أولئك بفكرة الشرعية الأساسية لنظام ترومان العالمي، سنة ١٩٤٥، لأنه كان مجدياً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح العالمية. وقد ساعدت أمريكا في زوال الحكم الاستعماري من العالم، ووضعت أيضاً، هياكل النظام الاقتصادي العالمي، لإتاحة المجال أمام نشوء اقتصادات جديدة ناجحة، مثل اليابان ونمور الشرق الآسيوية. ولم يكن هناك من أسباب ملحة تدعو إلى مقاومة هذا النظام. لكن مفاهيم الشرعية الخاصة بالنظام العالمي الحالي أخذت تتداعى سريعاً، في أوساط عديدة من المجتمع الإنساني، ونشأت كذلك آراء ووجهات نظر متنافسة ومتعارضة بشأن النظام العالمي، وفقد نظام ترومان العالمي لسنة ١٩٤٥ احتكاره العالمي، والشرعية التي كان يتمتع بها. لكنّ كثيرين في الغرب لا يدركون هذه الحقيقة في أي حال، لأنهم يرون العالم من خلال الإعلام الغربي أساساً، الذي لا يزال يعتقد أنه يتمتع باحتكار تفسير الأحداث. غير أن العالم تقدم إلى الأمام، ومكمن الخطر الحقيقي في الحديث الغربي عن حالة النظام العالمي هو أنه يقوم على مرجعية ذاتية. والنقاد الغربيون يقرؤون صحيفتي "نيويورك تايمز" و"فاينانشال تايمز"، ومجلتي "الإيكونومست" و"وول ستريت جورنال"، ويفترضون بشكل أو آخر، أنهم يستمعون إلى وجهة نظر عالمية. لكن الحقيقة هي أنهم يستمعون إلى أصوات غربية فقط، تتحدث في عالم شبه مغلق.

ما وجهات النظر المتنافسة بشأن النظام العالمي، الناشئة في المجتمع العالمي؟ وما العوامل الحيوية التي يجب التعامل معها من أجل إنقاذ نظام ترومان العالمي؟ إن من شأن الفشل في إنقاذ النظام الحالي أن يؤدي إلى قيام عالم مضطرب، من خلال عاملين متناقضين: انكماش العالم "الذي من الطبيعي أن يتطلب الآن إدارة عالمية"، والنقص الشامل في أي نوع من القيادة العالمية التي تستطيع مخاطبة الاهتمامات العالمية بجِدّ. ولم نكن في عالمنا السابق نحتاج إلى قبطان أو طاقم للقيادة أو إدارة لقارب واحد، حيث كنا نعيش في دول وشعوب منفصلة، يبحر كلٌّ منها في زورق خاص به، ولا تحتاج إلى سوى قواعد لإدارة مناطق مشتركة، وتفادي الصدامات. لكننا اليوم، مع انكماش العالم، نبحر جميعاً في قارب واحد، دون أن يتوافر له قبطان، أو طاقم للقيادة والإدارة. ولا يبحر أي إنسان في قارب بلا قبطان أو طاقم، لكن هذا هو حال ٦,٣ مليار إنسان. وقد تسببت حالة العصبية والترقب التي يعيشها البشر بشأن المستقبل، في بروز أربع وجهات نظر متنافسة حول ما يجب أن يكون عليه النظام العالمي، وهي:

- نظام ترومان العالمي
- نظام جيانغ زيمين العالمي
- نظام المحافظين الجدد العالمي
- نظام أسامة بن لادن العالمي

ومن المفيد أن نرسم صورة عامة للعناصر الرئيسية في كلٍّ من وجهات النظر هذه، علماً بأنها تلتقي في بعض المجالات. لكن هذه الرسومات المصغرة ليست كاملة المعالم، ويمكن أن يكون كلٌّ منها موضوعاً للجدال، إلا أنها تخدم بأي حال، الغرض المطلوب إذا استطاعت لفت الانتباه إلى عنصر حساس واحد، وهو أن على الساحة اليوم وجهات نظر متنافسة بشأن النظام العالمي.

نظام ترومان العالمي:

تضمن النظام العالمي لما بعد عام ١٩٤٥ هدفين أساسيين: منع كوارث الحروب، ووضع القواعد وتمهيد الملعب الذي يمكن لجميع الدول والشعوب أن تنمو وتزدهر على أرضه. واعتبر هذا النظام اللجوء إلى استخدام القوة أمراً مشروعاً في حالة الدفاع عن النفس فقط، بموجب تفويض من مجلس الأمن الدولي. وأكد هذا النظام أيضاً ضرورة إنهاء الاستعمار، وحق جميع الدول في التمتع بالسيادة، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. وهو يشير إلى أن من حق كل دولة أن تكون لها حرية اختيار نظام الحكم فيها، على أنه أكد أيضاً ضرورة الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

وكان من الطبيعي في ملعب كهذا أن تبرز الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها المجتمع الأكثر نجاحاً في هذا العالم، بفضل قوة الديمقراطية الأمريكية. ويبقي هذا النظام على الولايات المتحدة قوةً عسكريةً عظمى، لكنه يُخضع استخدام قوتها لمُثُلها ومبادئها. ويجعل هذا النظام من أمريكا الضامن الأكبر لنظام قواعد السلوك، ويتيح لها التدخل بحزم في مجالات التجارة والاقتصاد والتمويل والسياسة والأمن، لحماية هذه القواعد. ولهذا استخدمت واشنطن حق النقض "الفيتو" ضد تصرف المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل، خلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦. وكان من الممكن أن يثق العالم بأمريكا وسيطاً محايداً وعادلاً بشأن احترام هذه القواعد السلوكية. ولم يكن لأمريكا أن تصبح إمبراطورية أو أن تطمح إلى السيادة على الآخرين، على الرغم من أنه كان لها سجل مختلط، كما هو حال أي قوة سابقة. فقد أبقت على "مبدأ مونرو"، الذي طبقته تاريخياً في أمريكا اللاتينية، و"هندست" الانقلاب الذي شهدته إيران سنة ١٩٥٣. وعلى الرغم من هذه الاستثناءات، فإن سجل أمريكا كان نظيفاً، وكان موقفها غير المطبق هو الالتزام بالقواعد وليس انتهاكها.

كان الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، هو محاصرة نمو السيطرة الخارجية والنفوذ السوفييتيين. وأنشأت أمريكا قبالة الكتلة التي يتحكم بها السوفييت، تحالفاً من الدول الحرة، المنضوية في نظام اقتصادي عالمي مفتوح، يحقق نمواً وازدهاراً لمواطنيه. وقد اكتشفت بقية دول العالم بمرور الوقت منافع النظام الأمريكي وسعت للانضمام إليه.

نظام جيانغ زيمين العالمي:

بدأت الصين مسيرة واعدة بالسلام والازدهار، بعد قرنين من التعسف والقمع. وقد اتخذت الصين سنة ١٩٨٧ قراراً صائباً بالانفتاح اقتصادياً والتكامل مع الاقتصاد العالمي. ومثلما استطاعت اليابان وألمانيا أن تتعافيا وتشكلا قوتين اقتصاديتين مدنيتين عظيمتين، عبر المشاركة التامة في نظام ترومان العالمي لسنة ١٩٤٥، فإن بإمكان الصين أن تحذو حذوهما. وعليها في سبيل ذلك، أن تدعم، لا أن تخرب استمرار نظام ترومان، وسوف يبلي اقتصاد الصين بلاء حسناً في ملعب ملتزم بالقواعد السلوكية. والدليل على ذلك أن الاقتصاد الصيني حقق نمواً سنوياً بمعدل ٩,٤٪ منذ العام ١٩٨٧، وارتفع حجم التجارة الخارجية الصينية من ٢٠,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٨، إلى٨٥١ مليار دولار سنة ٢٠٠٥. ومن الواضح أن نظام ترومان العالمي سنة ١٩٤٥ هو أفضل ما اختبرت الصين قروناً من الزمن.

والتناقض الظاهري في هذه المسألة، هو أن الولايات المتحدة هي في رأي الصينيين، مصدر التهديد الذي يواجهه هذا النظام. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية سعيدة بدعم نظام ترومان ما دامت مقتنعة بأنها ستظل القوة الخالدة. لكن الكثير من الأمريكيين يتساءلون الآن عن السبب الذي يمكن أن يجعل بلادهم تدعم نظاماً سوف يتيح للصين أن تنمو وتتجاوزهم. وفي ضوء هذه المخاوف الأمريكية المتنامية، فإن على الصين أن تظهر الضعف بدلاً من القوة، وعليها أن تبتلع الإهانات الأمريكية المريرة، في قضايا ذات صلة بتايوان، والديمقراطية، وأن تنبطح وتنصرف إلى التركيز على التكامل الاقتصادي. وعلى الصين أن تشجع الاعتماد الأمريكي على نجاح الاقتصاد الصيني، وهو ما سوف يضعف قدرة الولايات المتحدة على تدمير الصين. فالتحدي الذي تواجهه الصين هو النمو بسلام، من دون أن تشجع الولايات المتحدة على انتهاج سياسة احتواء ضدها. وعلى بكين إذا ما أرادت إجهاض مثل هذه السياسة الاحتوائية، أن تشارك جيرانها ازدهارها، وأن تشجع قيام المجموعات الإقليمية متعددة الأطراف، مثل "منظمة شنغهاي للتعاون"، و"لقاء قمة شرق آسيا". وعلى الصين كذلك، أن تتبنى حضوراً متواضعاً نسبياً في الملتقيات والمنتديات الدولية. فالنظام العالمي الراهن ملائم للصين، ويجب تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في قيادة هذا النظام والإبقاء عليه. وعندما تصبح الصين سنة ٢٠٤٥ الاقتصاد الأول عالمياً، وقوة عظمى،

فإن بإمكانها حينذاك، التفكير في تزعّم العالم، وسوف يأتي العالم كله إلى بكين لتقديم الولاء، وسوف تتخطى الصين المكانة الأمريكية الدولية.

نظام المحافظين الجدد العالمي:

يعتقد المحافظون الجدد أن القوة الأمريكية طيبة النيات بطبيعتها، وأن الولايات المتحدة ليست مضطرة لذلك، إلى الشعور بالخجل من إظهار قوتها العسكرية، أو تصدير مبادئها وقيمها. وفي ظل حقيقية ضخامة القوة الأمريكية، فهم يرون أن على الولايات المتحدة استخدام هذه القوة من أجل تشكيل العالم وفق الصورة التي تراها، ومنع قيام قوى مناهضة لها. ويجب أن تستخدم القوة العسكرية الأمريكية في إزالة نظام خطير قائم في العراق، ومن أجل تغيير نظامي الحكم بطريقة أو بأخرى، في إيران وكوريا الشمالية. ويرى أولئك أن على أمريكا أن تمنع وحدها انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وأن تعتمد على الحلفاء والمنظمات الدولية، بالصورة والوقت اللذين تراهما، لكن من دون إخضاع السياسة الخارجية الأمريكية للسيطرة الخارجية.

ويعتبر المحافظون الجدد أن قواعد نظام ترومان العالمي لسنة ١٩٤٥ لم تعد تخدم المصالح الأمريكية، بل إنها تقيد القوة الأمريكية بالتصرف الجماعي. وهم يعتقدون أنه ليس من حق مجلس الأمن الدولي أو كوفي عنان الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، إصدار الأحكام بشأن الغزو الأمريكي للعراق، ويرون أن الأمم المتحدة تفتقر إلى الشرعية التي تخولها إصدار مثل هذه الأحكام. فأمريكا في رأيهم هي الديمقراطية العظمى في العالم، ولهذا فإن جميع تصرفاتها شرعية بالفطرة، ولا يمكن ولا يجب أن تكون عرضة للمحاسبة من جانب أي هيئة دولية.

ويرى المحافظون الجدد أن الإرهاب الإسلامي هو التهديد الفوري، لكن التهديد الحقيقي والمهم ينبع من الصين، بصفتها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق إنتاج إجمالي محلي أكبر مما تحقق الولايات المتحدة، وهذا ما يستدعي أن تبدأ أمريكا باحتواء الصين. وتمثل أستراليا واليابان والهند، كما يعتقدون، الحلفاء الأفضل لواشنطن في هذا الشأن، ويشيرون إلى أن على واشنطن أن تحرص على استقلال تايوان، وعلى الديمقراطية

الصينية. وهم يأملون أن يكونوا محظوظين فيظهر في بكين "غورباتشوف صيني"، على غرار ميخائيل غورباتشوف آخر زعيم للاتحاد السوفييتي، فيقيم ديمقراطية تابعة وضعيفة واسمية، مثلما حدث في روسيا، فتضمن أمريكا لنفسها قرناً آخر من الهيمنة.

نظام أسامة بن لادن العالمي:

لقد سحقت أقدام الغرب العالم الإسلامي قروناً خلت، وتضطلع الولايات المتحدة الأمريكية اليوم بما تركته أوروبا خلفها. والمسلمون يُقتلون الآن في كل مكان في ظل النظام العالمي المهيمن عليه من جانب أمريكا، فهم يقتلون في فلسطين، والبوسنة، والشيشان، وكشمير، وتايلاند، والفلبين. وبينما تحمي أمريكا الحقوق الإنسانية للمسيحيين في تيمور الشرقية، فإنها لا تحمي حقوق المسلمين في فلسطين. ويرتسم في أذهان جانب من المسلمين السيناريو التالي:

"على المسلمين أن لا ييأسوا. فالولايات المتحدة قوية عسكرياً، لكنها ضعيفة روحياً. والإسلام هو الدين الأقوى في العالم، والمسلمون لا يخشون القتال والموت، وهو ما أظهره المجاهدون في أفغانستان. والمحاربون المسلمون مستعدون لمواجهة جميع العواصم الغربية، وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، النصر الكبير الأول فقط. وتَمَثَّل النصر الآخر في التفجيرات التي شهدتها لندن في السابع من يوليو ٢٠٠٥، وسوف تتبع ذلك هجمات أكبر وأفضل، بفضل الحصول على أسلحة أفضل.. والمسألة ليست سوى مسألة وقت فحسب.

والنظام العالمي المفتوح ملائم لهذا الغرض. وكلما أصبح العالم أكثر انكماشاً فإنه يصبح أكثر قرباً إلى العالم الإسلامي. وأوروبا ساحة خلفية مناسبة تسهل مهاجمتها وإلحاق الذعر بها. وتصل يومياً إلى أمريكا، ملايين الحاويات، وسوف تحتوي إحداها قريباً على سلاح فتاك.

وسوف يشعر الغرب بمرور الوقت بالخوف والإرهاق، وسوف يتراجع. وسيقيم العالم الإسلامي دولة الخلافة، وسيصبح الإسلام الذي يتحكم بالأراضي الممتدة من المغرب إلى أندونيسيا، أقوى قوة في العالم. وسوف تتحكم دولة الخلافة بالكثير من المصادر والممرات المائية المهمة. وقد يحتاج تحقيق هذا الحلم إلى

قرن أو أكثر من الزمن، لكن المسلمين يملكون الإرادة والقدرة على التحمل، بينما لا يتمتع الغرب بذلك، ولهذا فإن يومنا آتٍ".

آفاق

أيٌّ من هذه التصورات سوف يقود تاريخ العالم؟

إن الرؤى تأتي وتذهب، ويحقق بعضها علامات رئيسية في التاريخ، ولا يحقق البعض الآخر شيئاً. وكان من الصعب قبل بضعة قرون فقط، أن نصدق إمكان حدوث ما حققته رؤى النظام العالمي، من خلال الرؤية الاستعمارية الأوروبية التي وصلت إلى أركان العالم كله تقريباً، والرؤية الماركسية اللينينية الروسية، التي وصلت كذلك إلى أركان العالم كله تقريباً. ومن الصعب أيضاً، تصديق أن الفاشية في ألمانيا واليابان استطاعت أن تهز العالم خلال الحرب العالمية الثانية. وقد ماتت ودفنت الآن كل هذه الرؤى الثلاث، على الرغم من أن إحداها، وهي النظام الاستعماري الأوروبي، ربما كان لها، الأثر التاريخي الأكبر، حيث أيقظ عن طريق الخطأ، مجتمعات كانت في سبات طويل خاصة في آسيا. وكما قال كارل ماركس، فإن المجتمع الهندي لم يكن ليستيقظ، لولا الحكم الاستعماري البريطاني.

وفي هذه الأيام، فإن نظام ترومان العالمي لسنة ١٩٤٥، هو الذي يتمتع بالتأثير الأكبر، وسط التصورات الأربعة المشار إليها آنفاً. فهو لا يزال يوفر المبادئ التنظيمية التي يسير معظم العالم بموجبها. وتلتزم معظم الدول بقوانين هذا النظام، وهو ما يعني أن معظم البشرية ملتزمة بها أيضاً. وعندما يأتي أغلب قادة دول العالم كل خمس سنوات إلى مقر هيئة الأمم المتحدة لتأكيد التزامهم وإيمانهم بمبادئ الأمم المتحدة، مثلما فعلوا في سبتمبر ٢٠٠٥، فإنهم لا يرددون التزاماً شفوياً فحسب، بل يشخصون المبادئ التي يتعايشون معها على أساس يومي. وهم يدعمون في الوقت ذاته، رؤية النظام الاقتصادي المفتوح، بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ووفق قواعدهما التنظيمية، ويريد أولئك القادة الالتحاق بالنظام الاقتصادي العالمي، وليس الانسحاب منه. وقد أتاح نظام ترومان العالمي لسنة ١٩٤٥، انبعاث التيار الأقوى في

التاريخ، وتحسنت مستويات معيشة مليارات من البشر، وما زال هذا النظام يعتبر القوة الأكثر مفعولاً في عالم اليوم.

ويتوافق نظام جيانغ زيمين العالمي مع نظام ترومان العالمي لسنة ١٩٤٥، علماً أنه قد تكون له أغراض شاملة مختلفة، تهدف إلى ضمان هيمنة الصين على العالم. ولم يحدث في القرون الحديثة أن كان لنظام عالمي آخر مثل ذلك التأثير المحبب في الصين. ولهذا فقد تراجعت الصين في العقود الأخيرة، إلى الخلف عند الضرورة، لكي تكون دولة أمر واقع تقليدية، بدلاً من اللجوء إلى القوة الثورية. وتبدي بكين قلقاً من الإشارات المختلطة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في مسألة الإصلاحات السياسية الداخلية، وإعادة توحيد تايون مع الصين، وهما أمران حساسان في ما يتعلق باستمرار وجود الحكومة الصينية.

لكن بكين تمالكت نفسها وركزت على "الصورة الكبيرة"، بدلاً من تحدي القوة الأمريكية. وسوف تواصل الصين السير في هذا النهج، ما ظل سلوك القوة العظمى الأمريكية يتصف بالمسؤولية، على الرغم من حدوث استثناءات بين وقت وآخر. وسوف تقيس الصين نجاحها وفق نتائج أدائها الاجتماعي والاقتصادي.

وسوف تظل الصين راضية بوجود النظام العالمي الحالي، ما دام ملايين الصينيين يشهدون كل يوم تطورات إيجابية في مستويات معيشتهم، وما دام الناتج المحلي الإجمالي الصيني مستمراً في التوسع. وعندما ترى الصين في المحصلة النهائية، أنها حققت النجاح، فقد تبدأ في التفكير في وسائل جديدة لإدارة العالم، لكن الوضع الراهن ما زال حتى الآن، يخدم مصالحها. وهناك بالإضافة إلى ذلك، سبب مهم يجعل القادة الصينيين يرغبون في استمرار النظام والاستقرار خارج حدود بلادهم. فالخوف الأساسي يأتي من داخل الصين، في ظل النمو والتغيرات الصينية السريعة. ويريد أولئك القادة التركيز على التحديات الداخلية، وليس على عمليات الإلهاء الخارجية.

وسيكون من الخطأ الاعتقاد أن الصين وحدها هي التي تؤمن بجدوى نظام جيانغ زيمن العالمي، إذ إن الكثير من القوى المتوسطة تابعت الصين وهي تكتسب قوة ووضعاً مرموقاً في الخفاء. وسوف تحذو حذو الصين الدول الأخرى التي تؤمن بأن الوقت يسير في مصلحتها، وقد لا تكون البرازيل وجنوب إفريقيا وروسيا الاتحادية وإندونيسيا، مرتاحة بسبب الهيمنة الأمريكية على العالم، لكنها تؤمن بأنها تستطيع تحقيق النجاح وفق القواعد الحالية، وبهذا فسوف تتبعها أيضاً. وسوف تفضل إيران كذلك أن تكون قوة "وضع راهن". وهي تشعر بأن التيار يتحول لمصلحتها، خاصة بعدما سلمت الولايات المتحدة الأمريكية الشيعة الحكم في العراق، بعد فجوة غياب استمرت ١٣٠٠ عام. لكن بما أن إيران أدرجت ضمن "محور الشر"، فإنها تشعر بأنها مجبرة على شراء "بوليصة تأمين"، من خلال خيارات أخرى، بينها الأسلحة النووية.

وبينما تحاول رؤيتا كل من ترومان وجيانغ زيمين للنظام العالمي الحفاظ على الوضع الراهن أطول مدة ممكنة، فإن رؤيتي المحافظين الجدد وأسامة بن لادن تعتبران أكثر ثورية وجذرية في التغيير. فكلٌّ من التيارين يعتقد أن القواعد الحالية يجب أن تشهد تعديلات رئيسية، واستطاع كلٌّ منهما أن يحدث تأثيراً مهماً في الأحداث العالمية.

كان تأثير نظرية أسامة بن لادن هامشياً في التاريخ العالمي، حتى الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١. (ما عدا دوره، بالطبع، في أفغانستان، الذي ساعد على تدمير الإمبراطورية السوفييتية). لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر غيرت هذا الوضع. فقد كلفت تلك العملية أقل من ١٠٠ ألف دولار أمريكي، ونفذها ٢٩ شخصاً فقط، لكنها كبدت الاقتصاد العالمي ما يقارب تريليون دولار أمريكي، وغيرت أيضاً، مسار التاريخ العالمي. ودخلت أمريكا العالم الإسلامي بعمق عبر تدخلها في أفغانستان والعراق. وعانى أسامة بن لادن وحلفاؤه انتكاسات بالمفهوم العسكري في كل مكان، لكن أهدافه لم تكن عسكرية بل سياسية، ونجح في نزع صفة الشرعية عن القوة الأمريكية، في أنظار مئات الملايين من المسلمين.

أظهر استطلاع أجرته سنة ٢٠٠٤ "مؤسسة زغبي الدولية"، أن أقل من ١٠٪ من الذين استطلعت آراؤهم، في مصر والأردن ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، يؤيدون السياسة الأمريكية نحو العرب أو العراق أو الفلسطينيين. وعندما طُلب من أُولئك أن يذكروا "الفكرة

الأولى" التي تتبادر إلى أذهانهم عن الولايات المتحدة، كان الجواب الأكثر شيوعاً هو أن "سياستها الخارجية ليست عادلة"[١].

وأظهر استطلاع لمؤسسة Pew أجري سنة ٢٠٠٤ أيضاً، أن شعبية أسامة بن لادن في الأردن والمغرب وباكستان، وهي كلها دول حليفة للولايات المتحدة، تتفوق بواقع ٤٠ نقطة على شعبية الرئيس الأمريكي جورج بوش[٢].

وعلينا جميعاً، أن ندين ما يفعله أسامة بن لادن، لكن من الخطأ نبذه واعتباره مجرد مخبول وشخص شرير، إذ إنه استطاع تحريك قوى هائلة.

وتعاني نظرية المحافظين الجدد التناقض أيضاً. وعدد الذين يؤيدون المحافظين الجدد قليل جداً، ومن الصعب بالطبع، أن يكون لها أنصار خارج الولايات المتحدة، لكن تأثيرهم في الأحداث العالمية كبير جداً. ولم تكن حرب العراق التي سوف يصفها المؤرخون مستقبلاً بأنها نقطة تحول رئيسية، لتحدث لو لم تكن هذه النظرية موجودة.

من المهم التأكيد، لأغراض تحليلية، أن نظرية المحافظين الجدد لا تحظى بالاقتناع التام من جانب الرئيس الأمريكي جورج بوش. فقد أظهر في فترتي رئاسته للولايات المتحدة، أن آراءه تختلف عنهم. وكان حريصاً في ما يتعلق بالصين، على إبقاء العلاقات معها في مسارها القائم، كما أن تحذيراته للرئيس التايواني شين شوي بيان من الدفع في درب الاستقلال، لا تمثل أيضاً، وجهة نظر المحافظين الجدد. وعمل بوش بجِدٍّ في الشرق الأوسط كذلك، للإبقاء على علاقات جيدة مع حلفاء أمريكا التقليديين، كمصر والمملكة العربية السعودية، على الرغم من أن العديد من المحافظين الجدد يعتقدون أنه يجب تغيير أنظمة الحكم التي تدير

١- انظر

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

٢- انظر

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

تلك الدول، عبر ثورات ديمقراطية. ومفهوم أن أي رئيس في كرسي السلطة يجب أن يكون براغماتياً ويتمتع بالحصافة، وفق ما تقتضي المبادئ الإرشادية للحكم.

والمحافظون الجدد ليسو بالبراغماتيين أو ممن يمتلكون الحصافة، بل إنهم، مثل مارتن لوثر كينغ داعية الحقوق المدنية، يحركهم ويحفزهم حلم. وهم يؤمنون بأن العالم الحالي ليس عادلاً وليس قابلاً للاستمرار.

ويعتبر تشارلز كروثامر قيادياً بارزاً في صفوف المحافظين الجدد، لكنه ينفي أن تكون تسمية "المحافظين الجدد" بمثابة تشخيص لآرائهم. وهو يجادل مطالباً بالعمل لتحقيق "الديمقراطية العالمية"، وإتباع سياسة خارجية لا تصنف المصلحة الوطنية بمفهوم القوة، بل بمفهوم المثاليات والمبادئ [٣].

وتعتبر السياسة الخارجية التي تقوم على المبادئ وتتجاهل المصالح والقوة، ثورية فطرياً وتلقائياً. والتاريخ متخم بالتجارب الطوباوية. لكن ما يجعل المحافظين الجدد متفردين في أفكارهم، هو اعتقادهم بأن هذه القوة الأمريكية الهائلة يجب أن تستخدم لدعم أهدافهم، وأن تراعي قدرتهم الفريدة على التأثير في مسار القوة الأمريكية. وربما كان لإحجامهم عن الالتزام بقواعد نظام ترومان العالمي لسنة ١٩٤٥ دوراً أكبر من أي قوة أخرى، في تخريب وإفساد هذه القواعد.

وقد صدمت حرب العراق معظم الناس، لأن الولايات المتحدة التي تعتبر السادن التقليدي لنظام ترومان العالمي، انتهكت بشكل سافر، واحدة من أهم مجموعات القواعد في هذا النظام، التي تحكم الاستخدام الشرعي للقوة. ولم يكن الغزو الأمريكي للعراق عملاً للدفاع عن النفس، أو يحظى بتفويض من مجلس الأمن الدولي. ويمكن القول بالطبع، إن مجلس الأمن الدولي رفض بوضوح إعطاء الشرعية لهذه الحرب، عبر رفضه إقرار مشروع القرار البريطاني – الأمريكي، الذي قدم إليه في فبراير ٢٠٠٣. ولا يعلم معظم الأمريكيين كيف حبست أنفاس معظم سكان الكرة الأرضية وهم يرون الولايات المتحدة تتجاوز خطاً

٣- انظر

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

رسمته هي نفسها بوضوح سنة ١٩٤٥. وقد حدثت مخالفات سابقة بالطبع، لكن لا يمكن التقليل من حجم الصدمة وخيبة الأمل اللتين أحدثهما ذلك السلوك الأمريكي في عالم يزداد ازدحاماً بالنخب ذات الثقافة الأمريكية.

لكن المحافظين الجدد لا يزالون يرفضون الاعتذار، ولا يزالون مقتنعين بأن القوة الأمريكية طيبة النيات تماماً، ولا يمكنها التسبب في أي أذى، على الرغم من افتقار حرب العراق إلى الشرعية القانونية أو السياسية، والفشل في العثور على الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيماوية، وهي الذريعة التي استخدمت لتبرير تلك الحرب.

وأحد الأسباب الرئيسية التي تسهم في ازدياد فقدان شرعية القوة الأمريكية، هو عدم المبالاة بتأثيراتها وبالطريقة التي ينظر بها إليها ستة مليارات إنسان في بقية دول العالم. ومثل هذا الفقدان للشرعية لا يكتفي بإلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية وحدها، بل إنه يؤذي النظام العالمي القائم أيضاً، حيث إن القوة الأمريكية لعبت تاريخياً، هو دور الضامن الشامل للقواعد التي يسير بها هذا النظام. ومن المحزن أن معظم الأمريكيين، وبينهم سياسيون بارزون، لا يدركون التأثير التخريبي لسياسة المعايير المزدوجة الأمريكية.

وتعتبر نبرة الخطاب الأمريكي الحالي تجاه هيئة الأمم المتحدة مثالاً جيداً. وقد ظهرت هذه النبرة في الثمانينيات من القرن الماضي، وتصاعدت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لتصل إلى ذروتها عندما هيمن المحافظون الجدد على السياسات الأمريكية نحو الأمم المتحدة، وافترض الأمريكيون أنه لن توجد تكاليف سياسية تستحق الذكر بسبب طبيعة خطوات تحقيق المصالح الأمريكية، أو للمخاوف العالمية، عندما يستولون بالضربة القاضية على المنظمة الدولية. وينظر إلى المبنى المتهالك الذي تشغله هذه المنظمة في الجادة الأولى في نيويورك، على أنه مستودع للممارسات العتيقة والبيروقراطية الفاسدة. وأكدت فضيحة "النفط مقابل الغذاء"، التي كُشفت حديثاً، هذا المفهوم في أذهان الكثير من الأمريكيين، الذين يعتقدون أن العالم سيكون في حال أفضل لو أن الأمم المتحدة كانت "أمريكية أكثر".

غير أن هيئة الأمم المتحدة في أنظار أغلبية ستة مليارات إنسان غير أمريكي يعيشون على الكرة الأرضية، تتربع على أرضية أخلاقية أعلى من الأرضية الأخلاقية التي تحظى بها أمريكا. وهؤلاء ينظرون إلى المنظمة الدولية بصفتها الوعاء والراعي للمبادئ الأساسية التي توجه مسار الحياة الدولية. ويعتبر مبدأ السيادة مقدساً في نظر معظم الدول الصغيرة، وحتى الدول متوسطة الحجم، وترى فيه هذه الدول ضمانة لوجودها وبقائها. ومن المفهوم أن مبدأ المساواة في السيادة "وهو هدية أمريكية للحضارة الإنسانية"، غير وجه التاريخ البشري، بنزعه صفة الشرعية عن عمليات غزو واحتلال الدول الصغرى. وقد اعترضت الأمم المتحدة بقوة، على الغزو السوفييتي لأفغانستان، مثلما فعلت لدى الغزو الأمريكي لغرينادا، حيث كانت كل من الدولتين مخطئة بموجب القوانين الدولية السائدة (وهي هدية أمريكية أخرى للنظام العالمي).

وإذا نجحت الولايات المتحدة في تجريد الأمم المتحدة من الشرعية، فسوف تعرّض بذلك مصير العديد من الشعوب للخطر، وتعيد التاريخ إلى ما قبل عام ١٩٤٥، وإلى زمن فلسفة الحكم المطلق التي روّج لها الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبيس. ومن شأن هذا الوضع أن يخلق حالة تاريخية مثيرة للسخرية الشديدة، فسوف تكون الولايات المتحدة هي التي دفنت فلسفة هوبيس، وهي التي بعثتها مجدداً. لكن هذا لم يحدث تماماً حتى الآن، إذ إن أمريكا مستمرة في توجيه رسائل متناقضة. فلا يوجد في الخطاب الأمريكي أي حديث افتراضي طيب يمكن أن تقوله بشأن الأمم المتحدة، لكنها تعتبر في سلوكها اليومي من أبرز الأوفياء للمبادئ الأساسية للمنظمة الدولية. وترى واشنطن أنها قلما تغزو الدول الأخرى، وأن العراق كان استثناء. وتصر واشنطن على التأكيد باستمرار أن هدفها هو تحرير العراق وليس احتلاله.

وهي تعتبر القوة الأمريكية الهائلة نعمة للعالم، حيث تحافظ بها على سلامة واستمرار فتح الممرات المائية والمسارات الجوية. وتعتقد أيضاً أن معظم الدول تراعي القانون الدولي باعتباره عرفاً أو عن قناعة به، لكنها تعلم في الوقت ذاته، أن عليها الدخول في مواجهة مع القوة العسكرية الأمريكية إذا ما انتهكت القواعد الدولية. ويقول مؤيدو هذه الفكرة إنه لو لم تكن القوة العسكرية الأمريكية موجودة، لشهد العالم بلا شك عدداً أكبر من الانتهاكات.

وعلى الرغم من أن أمريكا تعتبر عملياً من أقوى المدافعين عن مبادئ هيئة الأمم المتحدة، فإن المعايير الأمريكية المزدوجة جعلت الإيمان بمؤسسات هذه المنظمة الدولية تتآكل. فلا يوجد في جميع أنحاء العالم، بدءاً بالشوارع والأسواق الشعبية، مروراً بأروقة الجامعات، وغرف مجالس إدارات الشركات، والمكاتب الحكومية، إلى المناقشات اليومية، من يصدق أن أمريكا "تهدد" إيران بعقوبات من مجلس الأمن الدولي، بينما سبق أن أوضحت واشنطن، مثلما حدث في حالة العراق، أنها نفسها لن تقبل سلطة ذلك المجلس. ففي القانون الدولي قاعدة أساسية توضح أنه قابل للتطبيق في حالة إمكان تنفيذه على قدم المساواة، على الغني والفقير، والقوي والضعيف. ولا يمكن للولايات المتحدة فرض القانون الدولي على إيران، في الوقت الذي لا تلتزم هي نفسها بهذا القانون. وكما كتب مارتن وولف، فإن شعار السياسة الأمريكية المطبقة اليوم هو: "يجب أن أفعل ما أريد، ويجب عليكم أنتم أيضاً، أن تفعلوا ما أريد"، وهو سلوك يفتقر إلى الشرعية الأخلاقية[٤].

وقد أفسدت الولايات المتحدة الأمريكية عموداً آخر من أعمدة نظام ترومان الدولي لسنة ١٩٤٥، وهو الخاص بمعاهدة الحد من التسلح. فقد سمحت أمريكا للقوى النووية الخمس ألا تحترم تعهداتها بموجب هذه المعاهدة، والتزمت الصمت عندما أصبحت إسرائيل قوة نووية، فاتحة الباب أمام القدرات الهندية والباكستانية التي ربما كانت ضرورية، لكنها فتحت المجال أمام إحياء الخيار النووي في عيون الكثير من القوى المتوسطة[٥]. ويذكر أن الخيار الإيراني النووي يحظى بدعم من جانب الإيرانيين حتى في أوساط معارضي النظام الحاكم في طهران.

٤- انظر

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

٥- انظر

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

ولذلك، فإن معاهدة الحد من التسلح التي تعتبر على قيد الحياة ورقياً، تعتبر ميتة من الناحية المعنوية. وقد أصبح السؤال لدى العديد من القوى المتوسطة هو كيف ومتى تتحول إلى قوى نووية، ولا يناقش مسألة التحول أم لا.

ومن المرجح أن يكون انحسار في الثقة بمتانة أحد الأعمدة الأساسية في نظام ترومان الدولي لسنة ١٩٤٥، هو التهديد الأكبر الذي يواجه العالم. وقد لا يبدو هذا التهديد ملموساً، لأن معظم الدول تجد أن من مصلحتها مباركة قواعد نظام ترومان شفوياً، مع الاستعداد بهدوء لوفاته واختفائه.

وهناك سبب بسيط يجعل صانعي السياسية الأمريكية غير قادرين على "رؤية" تغير مواقف العالم تجاه أمريكا. ففي ظل حقيقة ضخامة حجم القوة الأمريكية، تضع معظم الدول ضمن أولويات سياستها الوطنية مسألة الاحتفاظ بعلاقة ثنائية طيبة مع الولايات المتحدة، حتى إذا كانت شعوب تلك الدول تعارض السلوك الأمريكي على الصعيد الدولي. ولهذا فإن هذه الدول تصوت في مجلس الأمن الدولي لمصحلة قرارات من الواضح أنها لا ترضى بها، ومنها منح الأمريكيين حصانة خاصة ضد الخضوع لقوانين المحكمة الجنائية الدولية.

وأدى هذا الواقع إلى حدوث فجوة غير صحية في المواقف، بين حكومات وشعوب بعض الدول، تجاه الولايات المتحدة. وهناك حقيقة ضخمة لم يستوعبها أو يفهمها صانعو السياسة الأمريكية تماماً، وهي أن أمريكا "علمت" العالم. فقد تخرج في الجامعات الأمريكية مئات الآلاف من الأشخاص اللامعين الذين يشغلون مناصب قيادية في جميع أنحاء العالم. ويصدر أولئك أحكامهم على السلوك الأمريكي من خلال القواعد والمبادئ ومفاهيم العدالة التي تعلموها في الجامعات الأمريكية. ومن شأن أي تطبيق أساسي لهذه المبادئ أن يكشف أن ازدواجية المعايير لا تنفع. ولا تستطيع المحكمة العليا الأمريكية، مثلاً، أن تكتسب الصدقية، إذا ما أصدرت مجموعة قوانين خاصة برجل الأعمال بيل غيتس، ومجموعة أخرى خاصة بالسود في حي هارلم النيويوركي.

ومعلوم أن الولايات المتحدة تفخر بأنها تستخدم مجموعة واحدة من القوانين تجاه جميع الأمريكيين، لكنْ يبدو أنها تريد استخدام مجموعتي قوانين دولية: واحدة تخص ٣٠٠ مليون أمريكي، والأخرى تطبق على ستة مليارات إنسان من غير المواطنين الأمريكيين.

لم يعد هناك بد من إبرام عقد جديد بين أمريكا والعالم، من أجل إنقاذ نظام ترومان الدولي لسنة ١٩٤٥، وهناك حاجة إلى إجراء مناقشات علنية وسرية، تشمل جميع فئات الإنسانية، بشأن طبيعة النظام العالمي الذي سيحظى بدعم أمريكي واقعي، بصفتها القوة الرئيسية، ويدعم الدول الأضعف والأوساط الإنسانية المثقفة. وقد تعتبر وجهات نظر أوساط المثقفين في العالم مهمة للأغلبية، لأن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفعل ذلك غالباً، أن تستخدم عضلاتها لإجبار الدول والشعوب الأخرى على القبول بنقاط ومبادئ لا تقبل بها في الظروف الطبيعية، لكنها تقبل مضطرة بفعل الضغط الأمريكي على كلٍّ منها.

والطريف أن أفضل المبادئ التي يمكن تطبيقها لقيام نظام عالمي جديد، أو استعادة النظام القديم، هي المبادئ ذاتها التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء نظامها الداخلي.

مبادئ:

المبدأ الأول هو المساواة: يجب أن توجد مجموعة قوانين موحدة لجميع الدول والشعوب. ومثال على ذلك، أنه إذا كان لنا أن نطلب من إيران الانصياع لوجهات نظر المجتمع الدولي، فيجب على أمريكا والصين أن تفعلا الشيء ذاته.

المبدأ الثاني هو عدم المساواة: لا يمكن لأي قانون دولي أن يستمر وينجح، إذا لم يعط وزناً خاصاً لمصالح وتطلعات القوى الرئيسية. ومثال على ذلك، أنه يجب إعطاء القوى الرئيسية الحالية، وهي ليست القوى ذاتها التي كانت موجودة سنة ١٩٤٥، مقاعدَ دائمة وحقوقَ فيتو في مجلس الأمن الدولي. لكن يجب أن تقترن مميزات العضوية الدائمة هذه بالتزامات ومسؤوليات، مثلما يفعل المواطنون الأمريكيون الأكثر ثراء، حيث يتحملون مسؤوليات تتناسب وثرواتهم ونفوذهم.

المبدأ الثالث هو مبدأ الإنصاف: لا يمكن لأي نظام اجتماعي أو نظام دولي أن يستمر إذا تجاهل احتياجات ومصالح الفئات الفقيرة جداً.

وكان جون راولز محقاً عندما قال إنه "لا يمكن إطلاق صفة العدالة على أي نظام ما لم تؤسس بموجبه شبكة ضمان للذين يعيشون في القعر"[٦].

وتفعل أمريكا ذلك بشكل طبيعي على صعيدها المحلي، ويجب أن تتيح قيام قيادة مماثلة، لإنشاء شبكة ضمان مماثلة على المستوى الدولي. فالرد الفعال الوحيد على الإرهاب، في المدى البعيد، هو خلق مصلحة من وجود نظام عالمي مستقر، لجميع أطراف المجتمع الإنساني، بمن فيهم الذين يعيشون في الدول الأكثر فقراً.

المبدأ الرابع هو مبدأ العدالة وعدم التحيز: يجب أن يشعر كلٌّ من طرفي أي نزاع مستعصٍ على الحل أن القانون الدولي يتعامل معه بعدل ونزاهة. ويجب أن يطبق هذا المبدأ في حالة نزاع الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا الشمالية، والتاميل والسنهاليين في سريلانكا، والإسرائيلين والفلسطينيين في الشرق الأوسط.

المبدأ الخامس هو مبدأ الاقتصاد الحر: يعتبر تشكيل حالة من شبه الإجماع العالمي على المبادئ الأساسية للنمو الاقتصادي، أحد الإنجازات الكبرى في القرن العشرين. ولا يوجد ضمن هذه المبادئ مكان لكوريا الشمالية أو لتقسيمات الشرق والغرب، وتدرك جميع الدول افتراضياً أن عليها فتح اقتصاداتها تدريجياً للانخراط في الدائرة الاقتصادية الدولية. وما زالت كوريا الشمالية وحدها تقاوم هذا التوجه الحكيم، على الرغم من أنها تنفتح تدريجياً على كوريا الجنوبية.

ولا يحتاج الأمر باختصار، إلى عالم عبقري لمعرفة المبادئ التي يمكن أن تساعد على قيام نظام عالمي مستقر وعادل ومزدهر. فالتفكير البسيط يمكن أن يرصد هذه المبادئ، والعالم مملوء بالأفكار الفطرية البسيطة، لكن المحزن أن هذه الأفكار لم تستطع حتى الآن، اختراق عقول صانعي السياسات في أرجاء العالم.

٦- انظر

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

توضيح:

قدمت نسخة من هذه المقالة في لقاء Global Strategic Review في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في جنيف، بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٥

عناوين فرعية:

الموقف الأمريكي غير المطبق هو الالتزام بالقوانين

حالة "الأمر الواقع" تخدم المصالح الصينية

معاهدة الحد من التسلح حية على الورق وميتة معنوياً.

التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد

روبرت لوني

الموضوع: التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد

الكاتب: روبرت لوني

المصدر: web.nps.navy.mil/~relooney/Wilson-Center-Short.pdf

نُشِرت هذه المقالة أصلاً باللغة الإنجليزية على شبكة الانترنت، ويقوم مركز الخليج للأبحاث بترجمتها ونشرها باللغة العربية بناءً على اتفاق مع الكاتب.

جميع الحقوق للطبعة الإنجليزية محفوظة ٢٠٠٥©. جميع حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥©.

لا يُسمَح بإعادة نشر هذه المواد أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستَحدَث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مُسبَق من الناشر.

Original Title:	**The Economic Consequences of the New Iraqi Constitution**
Author:	Robert Looney
Source:	web.nps.navy.mil/~relooney/Wilson-Center-Short.pdf

This article was originally published in English on-line by the Author and has been translated and re-published in Arabic by Gulf Research Center through arrangement with the Author.

English Version © 2005

Arabic Translation and Version © 2005 Gulf Research Center

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

تقديم

يمكن للدستور أن يلعب دوراً حيوياً في إنشاء وتوحيد دول جديدة، أو قيد التجديد، والعراق ليس استثناء من هذه الحقيقة. فيمكن لدستور عراقي جديد في مرحلة ما بعد صدام حسين، أن يلعب دوراً أساسياً في إعادة توحيد وتعزيز الإجماع الوطني، في تلك الدولة. ويمكنه أيضاً أن يرسي أساس اقتصاد حقيقي وديناميكي.

وفي رأي الكثيرين، فإن مشروع هذا الدستور الذي وضع، وتم تعديله في صيف العام ٢٠٠٥، يحمل هذا الوعد. لكن آخرين يرون أن هذا الدستور المعدل يحتوي على ثغرات وعيوب كثيرة، تحول دون تمكينه من الخروج بالبلاد من حالة العنف والركود الاقتصادي التي تعانيها. بل إن كثيرين يجادلون بأنه ما لم يتم التوصل سريعاً، إلى حلول لسلسلة الأزمات والخلافات المحيطة بالدستور[٧]، والأحداث التي أدت إلى تعديله، فإن وحدة وتكامل الكيان العراقي ستكونان موضع شك.

تمثل الطبيعة الفيدرالية لهذا الدستور أحد الموضوعات المثيرة للجدال التي تدور حوله. وقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، اهتماماً كبيراً بالفيدرالية، كنظام قادر على معالجة مشكلات المجتمعات التي تعاني الصراعات والنزاعات، خاصة في الدول النامية.

وتم الترويج للفيدرالية، كترتيب مبشر للتعامل مع التنوع العرقي. وتكمن قوة هذا الطرح في حقيقة أنه يمنح حكماً ذاتياً محلياً للمجموعات التي تتركز في منطقة واحدة، ويمثل تعبيراً دستورياً عن التعددية، ويعزز المشاركة السياسية، والمساءلة، ويوفر خدمات بحصص فاعلة لمناطق الدولة.

ويعتبر العراق أحدث دولة تدرس اتباع نظام الحكومة الفيدرالية. لكن، على الرغم من الإيجابيات المتوقعة من إقامة نظام فيدرالي، فقد شهدت المناقشات بشأنه، حالة من الاستقطاب المتزايد. وقد اتهم ممثلو العرب

٧- انظر:

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

السنة في لجنة الدستور، الفئات الشيعية والكردية المهيمنة، بالسعي إلى فرض الدستور، على الرغم من افتقاره إلى الإجماع على معظم عناصره الحساسة.

ومن تلك العناصر، الطريقة التي يتعامل الدستور بها مع المسائل المهمة، مثل "مشكلة الدولة ذات الدخل الخارجي". فمن الشائع أن الدول ذات الدخل الخارجي، تكون عرضة للعسكرة والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار الاقتصادي. وهو حال العراق الذي يعتمد على مصدر معدني واحد، كالنفط الذي يشكل ١٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي، أو ٤٠٪ من دخل الصادرات، علماً أن قدراته أعلى كثيراً. ويضاف إلى ذلك، أن وفرة المصادر تؤدي عادة إلى الفساد، وعدم المساواة في التوزيع، وسوء الإدارة الاقتصادية، وهو ما يغذي في المحصلة، الصراعات الداخلية.

وتناقش الدراسة التالية الدستور العراقي الجديد، بمنظور تبعاته الاقتصادية المحتملة، وخاصة الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، الناجمة عن إقامة دولة فيدرالية، كما يجري التأكيد بهذا الشأن. وهي تناقش بشيء من التفصيل، خاصة القضايا المتعلقة بمعالجة الدستور لموضوع الموارد النفطية، وإمكان إفلات العراق من "مرض الدول ذات الدخل الخارجي".

مخاطبة القضايا الاقتصادية الأساسية

يتبنى الدستور الذي وضع بتأثيرات شيعية وكردية فاعلة، صيغة قوية جداً من الفيدرالية. والنتيجة المتوقعة من ذلك، هي وجود دستور يجعل من إقامة حكومات إقليمية متعددة، مسألة سهلة وجذابة. ويمكن لكل من تلك الإدارات الإقليمية أن تختار اتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية تتمتع بقوة أكبر مما تتمتع به الحكومة الاتحادية.

الدستور: البنود الاقتصادية العامة

تبدأ تفاصيل الأجزاء المتعلقة بالاقتصاد، بالمادة الثانية والعشرين من الدستور الجديد. ويمكن قراءة الكثير من هذه المواد الاقتصادية في معظم الدساتير الحديثة، وتتناول عدة مواد، منها القضايا المباشرة التي تمس حياة العراقيين[٨].

المادة (٢٢):

أولاً: العمل حق لكل العراقيين، بما يضمن لهم حياة كريمة.

ثانياً: ينظم القانون العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.

ثالثاً: تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٣):

أولاً: الملكية الخاصة مصونة، ويحق للمالك الانتفاع بها، واستغلالها، والتصرف بها في حدود القانون.

ثانياً: لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل، وينظم ذلك بقانون.

ثالثاً: أ. للعراقي الحق في التملك في أي مكان في العراق، ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول إلا ما استثني بقانون.

ب. يحظر التملك لأغراض التغيير السكاني.

٨- انظر:

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

المادة (٢٤):

أولاً: تكفل الدولة حرية الانتقال للأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٥):

تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

المادة (٢٦):

تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٧):

أولاً: للأموال العامة حُرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

ثانياً: تنظم بقانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة، وإدارتها، وشروط التصرف فيها، والحدود التي لا يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأموال.

المادة (٢٨):

أولاً: لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى، ولايعفى منها إلا بقانون.

ثانياً: يعفى أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون.

تبعات البنود الاقتصادية العامة

يتعين الحذر قبل البدء في مناقشة وتفحص التبعات المترتبة على البنود الاقتصادية الرئيسية في الدستور[٩]. والسبب هو أن تأثير دستور معين في السياسة الاقتصادية تحديداً، وفي الأداء الاقتصادي عموماً، ليس مجرد نص بذاته. ومعلوم أولاً، أن الدساتير قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة، دون أن يتغير الهدف منها ذاته. ولدى بعض الدول التي تعمل بدساتير مكتوبة، أعراف دستورية غير مكتوبة أيضاً. ولا يوجد في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، ما ينص بوضوح وصراحة على استقلال المصرف المركزي (مجلس الاحتياطي الفيدرالي)، بينما يوجد ما يشير تحديداً إلى مسائل أخرى. غير أن هذا المجلس يتمتع باستقلال "الأمر الواقع" الذاتي، لوجود عرف غير مكتوب، يؤكد أن المسؤولين التنفيذيين والتشريعيين يعرضون أنفسهم لعقوبات سياسية باهظة التكلفة، إذا حاولوا التدخل في شؤونه.

ومعلوم ثانياً، أن الدساتير يمكن أن تكون فاعلة ومجدية، أو عديمة الفاعلية والجدوى. ولم تلعب دساتير الدول الشيوعية السابقة، مثلاً، دوراً في تنظيم الحياة السياسية. كما أن الدستور في الكثير من الدول اليوم، لا يعدو كونه مجرد أوراق.

ومعلوم ثالثاً، أن الدول ذات التقاليد الدستورية، تتكون دساتيرها من آلاف الأحكام والقرارات التشريعية والسكانية، التي توضح بتعابير لا لبس فيها، نصوص البنود العامة للوثائق التشريعية الأصلية، والتعديلات التي أجريت عليها، استجابة لتغير الظروف، أو لظهور مشكلات لم تكن مرئية، أو منظورة مستقبلاً، لدى صياغة نص الدستور.

غير أن الحالة العراقية تتضمن خطوة وقائية احتياطية أخرى. فقد اتفق الفرقاء من الشيعة والسنة والأكراد، قبيل إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد، على أن البرلمان التالي (المقرر انتخاب أعضائه في شهر ديسمبر

٩- انظر:

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

سنة ٢٠٠٥)، سوف يشكل لجنة لدراسة الدستور واقتراح إجراء تعديلات عليه. وسوف تعرض هذه التعديلات للبت بشأنها، في استفتاء آخر، يجرى بعد مرور ستة أشهر[١٠].

وإذا وضعت هذه الإيضاحات في الحسبان، فإن البنود المذكورة سابقاً، والواردة في الدستور العراقي، سوف تؤسس لاقتصاد حديث تحركه آليات السوق[١١]. وسوف يؤدي هذا الدستور، بمعان عدة، إلى استمرار الإصلاحات الليبرالية المثيرة للجدل، التي أدخلت أواخر العام ٢٠٠٣[١٢]. وكانت سلطة الائتلاف المؤقتة، آنذاك، قد سنّت قوانين تنص على:

١. إعطاء المستثمرين الأجانب حقوقاً مساوية للعراقيين في السوق المحلية.

٢. السماح بإخراج الأرباح كاملة.

٣. اعتماد مبدأ الضرائب الثابتة (غير التصاعدية).

٤. إلغاء التعريفات الجمركية.

٥. تطبيق أنظمة صارمة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

٦. التخطيط لبيع سلسلة كاملة من الشركات المملوكة للدولة.

٧. الإعداد لتخفيض دعم أسعار الأغذية والوقود.

٨. الوصول إلى تخصيص العديد من الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، وإمدادات المياه[١٣].

١٠- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

١١- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

١٢- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

١٣- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

لكن التساؤل يظل قائماً، بشأن ما إذا كانت الأجندة الاقتصادية في الدستور، تعتبر الوسيلة الأفضل للتحرك في الوقت الراهن. ومعروف أن طروحات الفلسفة السياسية الحديثة، تدور بدرجة كبيرة، حول محورين: يرى أحدهما أن على المجتمعات تحقيق القدر الأكبر من الثراء أو المنفعة الإجمالية، بمنطق النمو الديناميكي بمرور الوقت، بدلاً من أسلوب المحاصصة الجامد والراكد. وفي المقابل تعتبر وجهة النظر الأخرى (المرتبطة عادة بجون راولز)، أن على المجتمعات ضمان تحقيق أفضل مستويات الرفاهية لأقل أفرادها استعداداً للعمل والعطاء. ويطلق في الأغلب على وجهة النظر الأولى "اتجاه الفعالية"، بينما يطلق على وجهة النظر الأخرى "اتجاه الضمان"[١٤].

استخدمت الأجزاء الخاصة بالشؤون الاقتصادية، في الدستور العراقي، والتي تم الاتفاق عليها قرب نهاية شهر أغسطس(آب) ٢٠٠٥، لهجة مختلفة نسبياً، عما ورد في الصياغات المقترحة السابقة.

وكانت المشروعات المقترحة للدستور، والتي أعدت حتى آواخر شهر يونيو ٢٠٠٥، تكرر الحديث عن "العدالة الاجتماعية كأساس لبناء المجتمع" لكن هذا التأكيد اختفى في المشروعات اللاحقة.

لقد أراد العراقيون، ولو على الورق فحسب، إنشاء نظام ضمان على الطراز الاسكندنافي، في الصحراء العربية، عبر استخدام الثروة النفطية العراقية الهائلة، لضمان حق كل مواطن عراقي، في التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، والخدمات الاجتماعية. وجاء في مشروع الدستور المقترح أن "العدالة الاجتماعية هي أساس بناء المجتمع"، وأن جميع الثروات الطبيعية العراقية ستكون ملكية جماعية للشعب العراقي، وأن لكل شخص الحق في العمل، وأن الدولة ستكون أداة الشعب العراقي، في تحقيق التنمية[١٥].

١٤- انظر:

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

١٥- انظر:

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

ويبدو من ذلك باختصار، أن كاتبي الدستور انتقلوا من الدستور الذي ينادي بضمان الأمان المعيشي للشعب، إلى دستور يتوجه نحو محاولة تحقيق مستويات رفيعة من الفاعلية الاقتصادية. وليس من الواضح سبب هذا التغير في هذه التـأكيدات الدستورية. ويقول أحد المحللين[١٦] إن السبب ناتج عن ضغوط أمريكية. وينسجم هذا التفسير مع رأي أحد المتفاوضين السنة، الذي قال إن "هذا الدستور طبخ في مطبخ أمريكي، لا عراقي"[١٧].

ومن شأن هذا الانتقال، الذي جعل منطق السوق يتقدم على الدولة، أن يكون له عدد من التأثيرات، خاصة إذا استمر ضعف الأداء الاقتصادي لذلك البلد. وتشير الصورة العمومية المتوفرة لدينا في الوقت الحاضر، إلى اقتصاد ربما انكمش، بنسبة ٣٥٪ سنة ٢٠٠٣، وتعافى قليلاً سنة ٢٠٠٤. وتشير كذلك، إلى أن ٣٠٪ على الأقل[١٨]، من القوة العاملة عاطلة عن العمل، وأن ٦٠٪ من الشعب يعتمدون في معيشتهم على حصص المعونات الغذائية. ووجد مسح أجراه مكتب الإحصاءات المركزي الحكومي في شهر نوفمبر سنة ٢٠٠٤[١٩]، وشمل ٢٨ ألفاً و٥٠٠ عائلة عراقية، أن معدل الدخل الشهري للأسرة العراقية كان ١٢٧ دولاراً. وتبين أن ١٥٪ ممن شملهم المسح لم يكملوا مرحلة الدراسة الابتدائية، وأن ٩٪ فقط تخرجوا في المدارس الثانوية، وكان ٢٠٪ ممن تجاوبوا مع المسح أميين.

وبينما لا تتوفر لدينا حتى الآن، صور واضحة للآليات الديناميكية للاقتصاد العراقي، فإن من المؤكد أن صحة اقتصاد البلاد سوف تكون مفتاحاً أساسياً لاستقرارها في المدى البعيد[٢٠]. ومن الواضح أن عوامل،

١٦- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

١٧- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

١٨- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

١٩- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

٢٠- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

مثل قلة الاعتمادات التجارية (Commercial Credit) [٢١]، بالإضافة إلى الشكوك المحيطة بالوضع الأمني، تسببت إلى حد كبير، في ركود وعرقلة حركة الاستثمار[٢٢]. كما أن هناك مؤشرات[٢٣] إلى أن قطاعات عديدة من اقتصاد الظل تشهد ازدهاراً، حيث إنها نجحت في التأقلم مع الظروف الصعبة، خلال فترة العقوبات المفروضة على العراق.

ويعتبر العراق حالياً بإيجاز، من الناحية الاقتصادية دولة خدمات اجتماعية ومعيشية ضخمة. والحكومة هي جهة التشغيل الرئيسية في البلاد، وهي التي تدفع أجور نحو نصف القوة العاملة في العراق. غير أن هناك توجهاً، لأسباب تتعلق بالميزانية، إلى تخفيض عدد المستفيدين من جداول الرواتب الحكومية. وسوف تؤدي الإصلاحات الليبرالية الجديدة، إلى فرض ضغوط أكبر تحدث تراجعاً في الأنشطة الحكومية لخلق فرص عمل. وتشير الوقائع إلى أن وزارات حكومية عدة، يمكنها أن تقوم بمهامها من خلال ٤٠-٦٠ ٪ فقط من العاملين لديها[٢٤]. وفي ظل ضآلة الاستثمارات في القطاع الخاص، فإن من الصعب معرفة كيف سيمكن تقليص البطالة بنسبة كبيرة.

وتبين الأرقام ضآلة فرص العمل التي نشأت من خلال مشروعات جهود إعادة البناء، التي تقودها الولايات المتحدة، حيث لم يتجاوز عدد من يعملون في هذه المشروعات ١٥٠ ألف شخص. وقد أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية شبكة من مراكز التدريب والتشغيل في المدن العراقية الرئيسية، إلا أن عدد الوظائف التي تم تأمينها كان قليلاً نسبياً.

٢١- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

٢٢- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

٢٣- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

٢٤- انظر:
"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

وأوجدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حتى شهر مايو ٢٠٠٥، وظائف لنحو ١١٥ ألف عراقي، كحصيلة لجهود استمرت ستة أشهر. غير أن ١١٠ آلاف شخص في بغداد وحدها، و٦٠٠ ألف شخص في أنحاء العراق، كانوا قد تقدموا بطلبات للعمل حتى ذلك الوقت.

ولا تستطيع الحكومة العراقية، تشغيل المزيد من الأشخاص، في ظل وضعها المالي الحالي. ومن المؤكد أن على القطاع الخاص أن يحل مشكلة البطالة في البلاد غير أن معظم شركات القطاع الخاص، العاملة خارج نطاق قطاع الإنشاءات، ليست قادرة في الوقت الحالي، على زيادة العاملين لديها بنسبة مؤثرة. والواقع أن العديد من الشركات العراقية تكافح من أجل التمكن من المنافسة فقط، بعد أعوام من سياسة الحماية، والنقص الحاد في المتطلبات الأساسية، مثل التقنية ورؤوس الأموال. وقد أضاف تصاعد الواردات، في ظل سياسة التجارة الحرة التي تتبعها الحكومة، ضغوطاً قوية على الشركات الحالية، وتثبيط الاستثمار في إنشاء شركات جديدة. .....

وبدلاً من قيام الحكومة بتوفير وظائف، فإن الدستور يفترض بوضوح، أن يتم ذلك عبر سياسات الخصخصة. وأعلنت وزارة الصناعة العراقية في الرابع والعشرين من شهر مايو ٢٠٠٥ خططاً لخصخصة معظم الشركات الـ ٤٦ التي تملكها الدولة.

وكان تفسير هذه الخطوة هو القلق من استنزاف تلك الشركات الموارد المالية للحكومة العراقية، ومحاولة تقليص الأعباء المالية على الدولة، والتي يسببها تشغيل الشركات الخاسرة. ويفسر ذلك أيضاً، بالآمال في أن تجذب الخصخصة استثمارات محلية وخارجية، فيزداد الطلب على العمالة.

غير أن كلاً من الافتراضين لا يبدو عملياً، في ظل الوضع الأمني، والمنافسة الشديدة، التي تواجهها معظم الشركات. وتوجد دلائل قوية، على أن رؤوس الأموال تتدفق خارج العراق، ولا تتجه إلى الأنشطة الإنتاجية الجديدة. وتشير التقديرات إلى أن ملياري دولار من رؤوس الأموال خرجت من العراق بحلول العام ٢٠٠٥، بعد سقوط حكم صدام حسين. وكان للأردن حصة ضخمة من هذه الأموال. وربما تكون

هجرة العقول العراقية الشابة من البلاد العامل الأكثر قسوة على حيوية الاقتصاد العراقي في المدى البعيد. والأردن أيضاً، هو الوجهة الأساسية للعديد من الكفاءات العراقية الشابة، ورجال الأعمال الناجحين[٢٥].

ويمكن القول إجمالاً، إن الدستور العراقي الجديد يرسي قواعد للتحرك نحو ما يسمى برنامج "العلاج بالصدمة"، الذي أطلقته سلطة التحالف المؤقتة سنة ٢٠٠٣.

ويذكر أن "العلاج بالصدمة"، مصطلح استخدم في الأغلب، لوصف حزمة الإجراءات التي نقلت اقتصادات الدول الشيوعية السابقة، في وسط وشرق أوروبا، من الاقتصاد الشيوعي إلى الاقتصاد الرأسمالي. وكانت هذه الإجراءات موضوع جدال واسع النطاق من جانب العديد من خبراء الاقتصاد، وخاصة "المؤسساتيين الجدد" الذين يرون أن المزيد من المضاربة التدريجية يمكن أن تقود عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتتجنب في الوقت ذاته، الكثير من الاهتزازات والقلاقل التي ترافق "العلاج بالصدمة".

ويقول أولئك إن تجربة الانتقال تظهر أن سياسات التوجهات الليبرالية، والاستقرار والخصخصة، التي لا تستند إلى مؤسسات ملائمة، يمكن ألا تؤتي نتائج إيجابية. لكن الدستور لا يتحدث عن كيف ومتى سوف يتم إنشاء المؤسسات اللازمة لدعم أجندة السوق الحرة.

يمكن أن تقدم النظريات الاقتصادية بعض الإضاءات بخصوص الطريقة التي يمكن أن تسير بموجبها عملية التطوير المؤسسة، بعد تعديل الدستور.

ويرى فريدريك حايك[٢٦]، أن بإمكان الحكومات المحلية والمستهلكين، اتخاذ قرارات أفضل مما تتخذ الحكومات الوطنية، لأن معلوماتهم أفضل من معلوماتها، بشأن الأفضليات والظروف المحلية. ويجادل

٢٥- ستيفن غلين، " أرض التنين: رجال الأعمال العراقيون يديرون إمبراطورياتهم من المنفى الاختياري في الأردن".
Newsweek (International Edition), June 27, 2005, p. 46

٢٦- فريدريك حايك، "استخدام المعرفة في المجتمع"
American Economic Review 35 (1945), pp. 519-530.

تشارلز تيبوت[٢٧]، بأن المنافسة بين السلطات التشريعية والتنفيذية تتيح للمواطنين النظر في أوضاعهم الذاتية، وموالفة أفضلياتهم، بقائمة محددة من أمور المصلحة العامة. وبهذا المفهوم، يتحدث ريتشارد موسغريف[٢٨]، عن كيفية تأثير وجود سلطات تشريعية وتنفيذية ذات كفاءة، ومعرفة بالمصلحة العامة، والأنظمة الضريبية، في إرساء الرفاهية والرعاية الاجتماعية.

يشير الباحثان بينغ لي كيان، وباري وينغاست[٢٩]، إلى أن المؤسسات السياسية تؤدي دوراً لدى المسؤولين الحكوميين، مماثلاً للدور الذي تؤديه مؤسسات الأعمال لمديري هذه المؤسسات. فالمؤسسات المدروسة والمخطط لها جيداً، تستطيع تنسيق اهتمامات المسؤولين العموميين بما يتفق مع اهتمامات ومصالح المواطنين. ويمكن بذلك، للفيدرالية، أن تساعد المسؤولين الحكوميين على التحكم بالعوامل الإيجابية والسلبية اللازمة لنهوض الأسواق.

لكن هذه النظريات الفيدرالية تتطلب بوضوح، في أي حال، مجموعة مشتركة من الأنظمة الاقتصادية عبر مناطق متعددة، ومثال على ذلك، وجود فوارق ضئيلة في نظام السوق الحرة الرأسمالي ضمن الولايات الأمريكية المختلفة، حيث يوجد لدى بعض تلك الولايات برامج مدعومة أكثر مما لدى الولايات الأخرى.

ويمكن في حالة العراق، تشخيص تطور مجموعة أنظمة اقتصادية أكثر تنوعاً، في مناطقه الرئيسية الثلاث. فعناصر النظام الاقتصادي الإسلامي تبدو مفضلة للكثير من الشيعة، ويمكن أن تمثل احتمالاً بارزاً. أما الكثير من السنة الذين يشعرون بالإحباط، بسبب فداحة الوضع الاقتصادي المأساوي للبلاد، وما يبدو من

---

٢٧ - انظر

Charles Tiebout, " A Pure Theory of Local Expenditures," Journal of Political Economy 64 (1956), pp 416-24.

٢٨- ريتشارد موسغريف، "النظرية التمويلية العامة: دراسة في الاقتصاد العام"

(New York: McGraw, 1959).

٢٩- انظر:

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

عجز الحكومة عن استعادة وضع اقتصادي مستقر، فإنهم يستذكرون النجاحات الاقتصادية في عقد السبعينيات من القرن الماضي، في ظل الاشتراكية، والتخطيط الحكومي[٣٠]. ويميل الأكراد إلى اقتصاد سوق حرة نسبياً، وهو ما يجعل الدستور يتمتع بلا شك، بشعبية كبيرة في مناطقهم. والحكومة الإقليمية في كردستان موالية للغرب، ومشجعة للتكنوقراط والاستثمارات الخارجية، ويسعى القادة الأكراد إلى استغلال هذه العوامل، لجذب استثمارات غربية إلى قطاع الهيدروكربونات في الشمال[٣١].

وإذا تمت الموافقة على نظام فيدرالي مرن، فسوف يكون من السهل أن تتبنى المناطق الرئيسية الثلاث في العراق، أطيافاً من هذه الأنظمة الاقتصادية المتنافسة، والمختلفة. وما زال مطلوباً الانتظار لنعرف بمرور الوقت، إذا ما كان بوسع هذه الأنظمة التعايش بنجاح أم لا، إذ إن الأمر يبقى حتى الآن في الحيز النظري. وإذا أخذنا في الاعتبار توفر العائدات النفطية، وإمكان توظيفها في المناطق المختلفة، فإن بالإمكان رؤية عدد من النتائج، حيث يمكن لعمليات الدعم أن تتيح في المدى المتوسط، تحقيق ثمار غير موجودة، على نطاق شائع، في الدول المتقدمة. وقد تكون المحصلة نشوء اقتصاد فاعل وشامل، كما ترى النظريات الفيدرالية، إلا أن تجربة دول كثيرة تشير إلى أن "لعنة النفط"، يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير متوقعة[٣٢].

معالجة النفط في الدستور

يعتبر نمط النظام الاقتصادي أمراً مهماً من حيث دوره في تحديد آفاق التعافي الاقتصادي للبلاد، ثم نموها وتطورها لاحقاً. إلا أن نوع النظام الذي يفترض أن يتبناه العراق، ما زال لا يحظى بالمناقشات والاهتمام

٣٠- روبرت لوني، "عودة إلى اقتصادات البعث"

Orient 45:3 (September 2004).

٣١- انظر:

"Iraq: Multi-Province Regional Governments Mooted," Oxford Analytica June 17, 2005, p. 1

٣٢- إدارة الثروة النفطية

Benn Eifert, Alan Gelb and Nils Borje Tallorth, " Finance & Development 40:1 (March 2003).

المتوقعين. وربما يكون السبب في ذلك أن جميع مواد الدستور المتعلقة بالنفط كانت موضوع خلافات. وحملت المادتان (١٠٩) و (١١٠) [٣٣]، التعديلات الأبرز في هذا الشأن، وجاءتا كما يلي:

المادة (١٠٩):

النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي، في كل الأقاليم والمحافظات.

المادة (١١٠):

أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف، يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لفترة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منه بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً، برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

وتوضح المادة (١١٠) أن الشراكة في العائدات سوف تستند إلى الاحتياجات، ومنها الجانب الديموغرافي، وتعكس واجبات والتزامات المنطقة المعينة، وتأخذ في الحسبان موارد واحتياجات تلك المنطقة.

ويشير نص المادة (١١٠) إلى ان استراتيجيات الاستكشاف والتطوير سوف توضع بالاشتراك مع المناطق المعنية. ولا تستبعد المادة (١٠٩) الملكية الأجنبية لموجودات وأصول الصناعة النفطية، على الرغم من أن

٣٣- انظر:

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

معظم كبار المسؤولين في قطاع النفط، لا يؤيدون هذا المستوى من الاستثمارات الأجنبية. ويمكن الافتراض أن تفاصيل سياسة تطوير القدرات الهيدروكربونية، سوف تترك للمجالس التشريعية، الوطنية والإقليمية[٣٤].

تقدم معالجة الدستور للإنتاج النفطي وعائداته، عدداً من السيناريوهات غير المشجعة للسنّة، ومن السهل فهم سبب معارضتهم التامة له. وهم قلقون تحديداً، من إنشاء نظام فيدرالي، حيث سيكونون الأكثر تضرراً من الناحية المالية، مقابل الأكراد والشيعة. ويحدد الدستور في هذا المجال تعريف "الإقليم" بأنه المقاطعة أو أكثر، التي تختار عبر استفتاء، تشكيل إقليم. ويضاف إلى ذلك، أن إقليمين أو أكثر، يملكان الحق في إنشاء إقليم خاص. وبهذا فإن كابوس السنّة يصبح بوضوح كما يلي:

"للأكراد أن يقيموا إقليماً خلفياً غنياً بالنفط في الشمال، وبإمكان الشيعة إقامة إقليمهم الخاص بهم في الجنوب الغني بالنفط، بينما يترك السنّة في الوسط الخالي من النفط"[٣٥]. ومن الواضح أن السنة يخشون قيام الأكراد والشيعة بإنشاء أقاليمهم القوية، التي سوف تهيمن على سياسات واقتصاد العراق.

وتتناول المادة (١١٠) من الدستور الجديد، كما أشير سابقاً، ظروف عدم الإنصاف الناتجة عن ذلك، بالإشارة إلى أن عائدات استخراج النفط والغاز سوف توزع بشكل منصف في جميع أرجاء البلاد، حسب الحاجة. لكن هذه المادة تشير فقط، إلى عائدات حقول النفط والغاز "الحالية"، وليس إلى الآبار الغنية، التي لم تستغل بعد. ويخشى السنّة ألا يحصلوا مستقبلاً، سوى على عائدات ضئيلة، من الآبار الجاهزة للاستخدام الفوري. فالدستور يعطي الحكومات الإقليمية السلطة على جميع الحقول الجديدة، وهو ما يعني التحكم بالمفاوضات الخاصة بعقود الاستكشافات، والجزء الأكبر من العائدات المتأتية من الإنتاج المستقبلي.

٣٤- انظر:

"Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme," Oxford Analytica August 30, 2005.

٣٥- انظر:

Fred Kaplan, "Articles of Consternation: Iraq's Infuriatingly Vague Constitution," Slate, August 23, 2005.

وتشير المادة (١١٠) إلى أن المناطق السنية يمكن أن تتضرر لبعض الوقت، استناداً إلى معاناة مناطق الجنوب الشيعي والشمال الكردي، من الإجحاف في مجال التطوير، خلال حقبة صدام حسين. وهو يجعل وضع الصيغة المحددة الخاصة بالمشاركة في العائدات، عائمة، ويتركها للبرلمان، الذي يرجح أن يكون السنّة فيه أقلية.

وقد توصلت الحكومة الكردية خلال الأعوام القليلة الماضية، إلى ثلاث اتفاقيات على الأقل، بشأن المشاركة في الإنتاج، مع شركات تركية ونرويجية. وتغطي هذه الاتفاقيات عدة حقول في المناطق الكردية، وأبرمت بمعزل عن وزارة النفط العراقية. ولم تعترف بغداد بتلك الخطوات، وحذرت الشركات من إبرام مثل هذه الاتفاقيات. غير أن هذه الاتفاقيات سوف تصبح قانونية، بموجب الدستور الجديد[٣٦].

وبينما تحول الوضع في كردستان من أمر واقع إلى كيان شرعي، فإن تأثيرات هذا التطور ستكون مهمة في بقية أرجاء العراق. ويحذر خبراء النفط العراقيون، من أنه بينما تم تهميش دور الحكومة الاتحادية في الشؤون النفطية، فإن قوة الإقليم الشيعي المنتج للنفط، في الجنوب، مرشحة أكثر للتصاعد. ويوجد في جنوب العراق حالياً، منطقتان منتجتان للنفط، هما البصرة وميسان. غير أن في المناطق الأخرى حقول نفط غير مستغلة، ومنها الناصرية التي يوجد فيها حقل غراف النفطي. ويمكن لهذه المناطق، حسب الدستور الجديد، أن تنشيء أقاليمها الخاصة، وتتمتع بحكم ذاتي شبه مستقل. مثلما هو حال كردستان[٣٧].

وقد عبر عدد من المسؤولين والمحللين المرموقين في المجال النفطي، عن مثل هذه المخاوف، وكان أبرزها القلق من أن النص الدستوري يمكن أن يؤدي إلى قيام عدة مناطق ذات حكم ذاتي، وألا تملك الحكومة المركزية في بغداد، السيطرة الكاملة على المصادر النفطية[٣٨].

٣٦- ربى حصري، "الدستور العراقي عائم في قضايا النفط الأساسية"
"nooz.com (August 25, 2005).

٣٧- ربى حصري، المرجع السابق

٣٨- انظر:

"سوف تنشأ حالة من التخبط والفوضى، مالم تتوفر سيطرة مركزية، كإنشاء شركة نفط وطنية، خاصة إذا أعطيت الأولوية لقوانين الأقاليم لتتخطى القوانين الفيدرالية".

محمد الزيني ـ محلل اقتصادي بارز في شؤون الطاقة، في المركز العالمي لدراسات الطاقة في لندن.

"أعارض الفيدرالية، فلن تكون لمصلحة قطاع النفط، وسوف تجعله يتراجع بدلاً من تطويره".

شمخي فرج ـ المدير العام لمؤسسة "الاقتصاد والتسويق النفطي".

"ستكون المناطق المنفصلة أضعف من العناية بشؤونها المحلية، ناهيك عن إدارة صناعة، والتفاوض على عقود. إنني متأكد من أن شركات النفط تراجعت إلى الخلف بسبب ذلك".

سعد الله الفتحي ـ مسؤول عراقي نفطي كبير سابق.

"لا يتضمن الدستور رؤية واضحة ومفصلة وناضجة لموضوع النفط. إنه وصفة لإثارة المتاعب والفوضى. ولن تقتصر خسارتها على فقدان اتخاذ القرار المركزي، بل تشمل مسألة التشريع أيضاً. وسوف تواجه الشركات مشكلات قانونية ضخمة. وإذا وقعت اتفاقيات ذات صبغة سياسية، فقد لا تتوفر لها الحماية في المدى البعيد".

مصطفى العاني ـ مركز الخليج للأبحاث

يقول المتفائلون إن الحكم غير المركزي يمكن أن يؤدي في المدى البعيد، إلى الإسراع في عملية تطوير حقول النفط والغاز العراقية. لكن عدم رضا السنة عن الدستور يمكن أن يؤجج حالة التمرد أكثر، ويبقي على إحجام الاستثمارات الخارجية عن الدخول. وفي هذه الحالة، سوف يكون الإقليم الكردي وحده، القادر

Mariam Karouny & Ghaida Ghantous, “Devolving Power in Iraq Threatens Oil Development,” http://www.msnbc.msn.com/id/9251488/

على جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في حقول النفط والغاز التي لديه، بفضل بعده عن المشكلات الأمنية، التي تعاني منها بقية أرجاء العراق[٣٩].

وتوجد حجة قوية، في القول إن معالجة الدستور لموضوع ملكية وتوزيع المصادر والعائدات النفطية، يمكنها حسب مفهوم الدولة الفيدرالية، أن تسهم في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي للبلاد. فقد خلق الدستور آلية لا تؤدي في الأغلب، إلى نشوء دولة تعتمد تماماً على الدخل الخارجي، وذلك عندما لم يفصل الدولة عن النفط، حيث أبقى على رابطة تذهب بموجبها عائدات النفط مباشرة إلى الحكومات المركزية والإقليمية، ومعلوم أن السلطة الرعوية لديها قابلية أكبر لوجود مشكلات في التعامل مع المجتمع، حيث تكون حاجتها أقل إلى التفاوض مع النخبة الاجتماعية، على الشروط الضريبية، وعلى تقليص الفوارق الطبقية، وهو ما يبرز الاختلافات العرقية والدينية أكثر، ويخلق طبقة رعوية، منفصلة عن الهموم الاجتماعية والسياسية الوطنية. وقد ظهرت نتائج ذلك في الأقطار المنتجة للنفط في الدول النامية[٤٠]:

١. كان النمو الاقتصادي بطيئاً نسبياً في معظم الدول التي تعتمد على مصدر واحد، منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي. وتأثرت بهذا الواقع معظم الدول المصدرة للنفط، بعد نهاية الطفرة النفطية في منتصف عقد الثمانينيات.

٢. اتصف واقع الاعتماد على مصدر واحد، بسوء أوضاع الحكم، وارتفاع معدلات الفساد، وإخضاع الأفراد لمصلحة الدولة. وتميل الحكومات في الدول ذات الموارد إلى أوضاع أكثر من الفساد، كنتيجة للتحكم حسب الأهواء الشخصية بالعائدات الضخمة المتأتية من ذلك المصدر.

٣. تبدي الدول المنتجة للنفط قدراً عالياً من المحافظة والجهود في مؤسساتها ويعتمد استقرار الحكومة على التحويلات المالية، أكثر مما يعتمد على حسن إدارة الدولة.

٣٩- ربى حصري، المرجع ذاته.

٤٠- فيليب لي بيلون،"الفساد، إعادة البناء، وإدارة النفط في العراق"

Third World Quarterly 26:4-5 (2005), p. 689.

٤. تعطي كثير من الحكومات ذات المصادر الغنية، أولوية للإنفاق الأمني، بينما تواجه الدول المصدرة للنفط تحديداً، أخطاراً أعلى للتعرض للنزاعات المسلحة.

٥. أتاحت المعدلات العالية جداً من المصادر، كما كان حال العراق، للحكومات المعنية، الإبقاء على أنظمة حكم قسرية مستقرة، عبر "شراء" السلام الاجتماعي، وتحييد المعارضين السياسيين، وتمويل وكالات أجهزة أمنية فاعلة.

٦. يؤدي، في الأغلب، تركيز السطلة في أيدي النخب الحزبية الحاكمة، إلى إضعاف شرعية الحكم، كما أن المصالح الأجنبية تمثل تحديات أساسية للسلام، في الدول التي تعتمد على الموارد الخارجية.

٧. تبدو نتائج "لعنة المصادر"، ملتبسة في الأغلب، أمام شعوب الدول المعنية الذين يجدون أنفسهم رهائن لأنظمة مطلقة السلطات. ويتنازع تلك الشعوب الأمل والإحباط معاً، عندما تجد نفسها تخوض في مشكلات الفقر، وعدم المساواة، وانتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن الدولة يمكن أن تتبع سياسات تحظى بالشعبية، مثل إعادة توزيع الثروة الآتية من مصادرها، فإنها تنعزل عن الشعب عبر الأعباء التي تترتب على هذه المصادر.

ويخشى الكثير من العراقيين، أن تُبدد العائدات النفطية في خضم ثقافة الفساد والمحاباة، المتبقية من آثار نظام حكم صدام حسين.

وبينما لا يبدو مؤكداً أن الدستور هو بالضرورة الجهة الأفضل لمعالجة هذه القضايا بأي نوع من التفاصيل، فإن الكثير من المراقبين، يشعرون براحة أكثر، لو أن المشرعين عبروا عن التزام عام بإيجاد المؤسسات القادرة على التكيف مع هذه الهدف، أو التدقيق في فوائض عائدات الدولة الآتية من مصادرها.

وقد تكون المشكلة الكبرى هنا في جانب فهم العراقيين أنفسهم لهذه المسألة، وهو ما عبر عنه زائر للعراق حديثاً، حيث قال[٤١]:

"إحدى المشكلات الجادة على نطاق واسع في أوساط المثقفين والعامة، هي الفهم الخاطئ، بأن كون العراق بلداً غنياً، يجعل كل ما يحتاجون إليه هو القيادة الصحيحة، القادرة على توزيع المصادر النفطية بصورة سليمة". فللموضوع البترولي تأثير حاسم في الاقتصاد، وفي السياسة، والحياة الثقافية أيضاً.

وتبدو الأجزاء الخاصة بالنفط في الدستور العراقي مرضية لاهتمامات الأكراد والشيعة، لكن ليس للسنّة، كما أن الدستور يترك الباب مفتوحاً أمام إمكان إساءة الأكراد والشيعة استغلال قوتهم الاقتصادية. ويضيف غموض الدستور في ما يخص القضايا النفطية، مثل الإنتاج والتوزيع، مخاوف أخرى، إلى مناخ الفساد، وإنشاء دولة تعتمد على الموارد الخارجية.

ومن الواضح أن الحالة العراقية تتضمن جوانب فريدة. وفي أي حال، فإن من الأفضل، قبل الحكم على المعالجة الدستورية النهائية لموضوع النفط، الاطلاع على تجارب دول فيدرالية أخرى منتجة للبترول، لتسليط المزيد من الأضواء على نمط المشكلات التي يمكن أن يخلقها الدستور العراقي.

دروس من الدول الأخرى

توصلت الدول المنتجة للنفط إلى عدد من الوسائل لتوزيع العائدات النفطية. وتمثل ذلك في نمطين أساسيين من السلوك، وهما الوسائل التي تتبناها الحكومات المركزية، وتلك التي تطبقها الأنظمة الفيدرالية (الشكل-١). ومثلما هو متوقع، فقد واجهت الدول الفيدرالية صعوبات أكبر بهدف التوصل إلى حلول مقبولة بشأن صيغة المشاركة. وربما يكون السبب في ذلك أن أبواب الإنفاق غير المركزية، وهدف الاستقرار الاقتصادي كانا مشكلتين عويصتين وشائعتين في الدول الفيدرالية.

٤١- توم بالمر، "بناء مجتمع حرّ في العراق"

Cato's Letter 3:3 Summer 2005, p.5

ويمكن أن تعتبر نيجيريا[٤٢] مثالاً بين الدول المنتجة للنفط، للسياسة النفطية العراقية في هذه المرحلة، إذ إن نيجيريا دولة فيدرالية. وفي حالة العراق، فإن النفط يعتبر المصدر الرئيسي للعائدات، وكانت مساهمته سنة ٢٠٠٠ تعادل ٨٢٪ من إجمالي عائدات الحكومة، وبنسبة ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

آليات تحويل العائدات في نيجيريا

تعتبر آلية تحويل العائدات، نظرياً، عملية مباشرة، ورسمية، لتوزيع الأموال. ويتم في نيجيريا اقتطاع التكاليف والرسوم الأساسية أولاً[٤٣]، ثم تقسم العائدات بين الحكومة الفيدرالية، والحكومات المحلية، حسب ترتيبات محددة، حيث يتبقى أكثر من ٧٥٪ من إجمالي العائدات النفطية، يقسم بين الحكومة المركزية، والحكومات الفرعية. وقد أوكل دستور العام ١٩٩٩ للحكومة الفيدرالية عملية التحكم وجمع العائدات النفطية، لكنه يخصص ما لايقل عن ١٣٪ من العادات النفطية الصافية للمقاطعات المنتجة للبترول. ويضاف إلى ذلك، أن نحو نصف الناتج المتبقي بعد اقتطاع قيمة التكاليف والرسوم الأساسية، يوزع بين الدولة والحكومات المحلية، بموجب صيغة يقررها البرلمان كل خمس سنوات. وتتم إعادة توزيع فوائض عائدات الميزانية بالطريقة ذاتها، بعد تخصيص ١٣٪ للمقاطعات المنتجة للبترول[٤٤].

تعتمد المقاطعات النيجيرية والحكومات المحلية كثيراً على ترتيبات تقاسم العائدات مع الحكومة الفيدرالية. وجاءت ٧٥٪ من عائدات الدولة سنة ١٩٩٩، من العائدات المعاد توزيعها من جانب الحكومة الاتحادية، متضمنة حصص تلك المقاطعات من ضريبة القيمة المضافة، والبالغة ٨٥٪ من الدخل، و٩٤٪ لعائدات الحكومات المحلية. وكان معظم تلك العائدات ذا صلة بالنفط، وارتفعت نسبة العائدات الفيدرالية الموزعة

٤٢- للاطلاع على خلفية خاصة بهذا الموضوع، يمكن مراجعة دراسة واين نافزيغر، "الاقتصاد السياسي لواقع التفتت في نيجيريا".
The Journal of Modern African Studies 11:4 (1973), pp. 505-536.

٤٣- تتناول الاعتراضات الأولى أساساً، حصة الحكومة في تكاليف إنتاج النفط والمشروعات ذات الأولوية، في شركة النفط الوطنية، وخدمة الديون الخارجية، ونسبة ١٣٪ المخصصة للمقاطعات المنتجة للنفط.

٤٤- تتمثل نتائج السياسة النفطية النيجيرية بوضوح في دراسة احتشام أحمد وإريك موتو،
Oil Revenue Assignments:Country Experiences and Issues,(Washington: International Monetary Fund, November 2002) and , p. 17.

على الحكومات الفرعية من ٤ ,٧٪ من الناتج الإجمالي المحلي، سنة ١٩٩٩، إلى ٣ ,١٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي سنة ٢٠٠١.

ويمثل الصراع على المصادر البترولية، وضعف التنظيم المالي في الحكومات الفرعية، التحديين الرئيسيين اللذين يواجههما النموذج النيجيري من الفيدرالية المالية، وتجمع ترتيبات المشاركة في العائدات النفطية، والأصول (الإنتاج)، وقواعد التوزيع، وهو ما يجعلها عرضة للمنازعات الشديدة.

الشكل – ١ –

ترتيبات توزيع العائدات النفطية

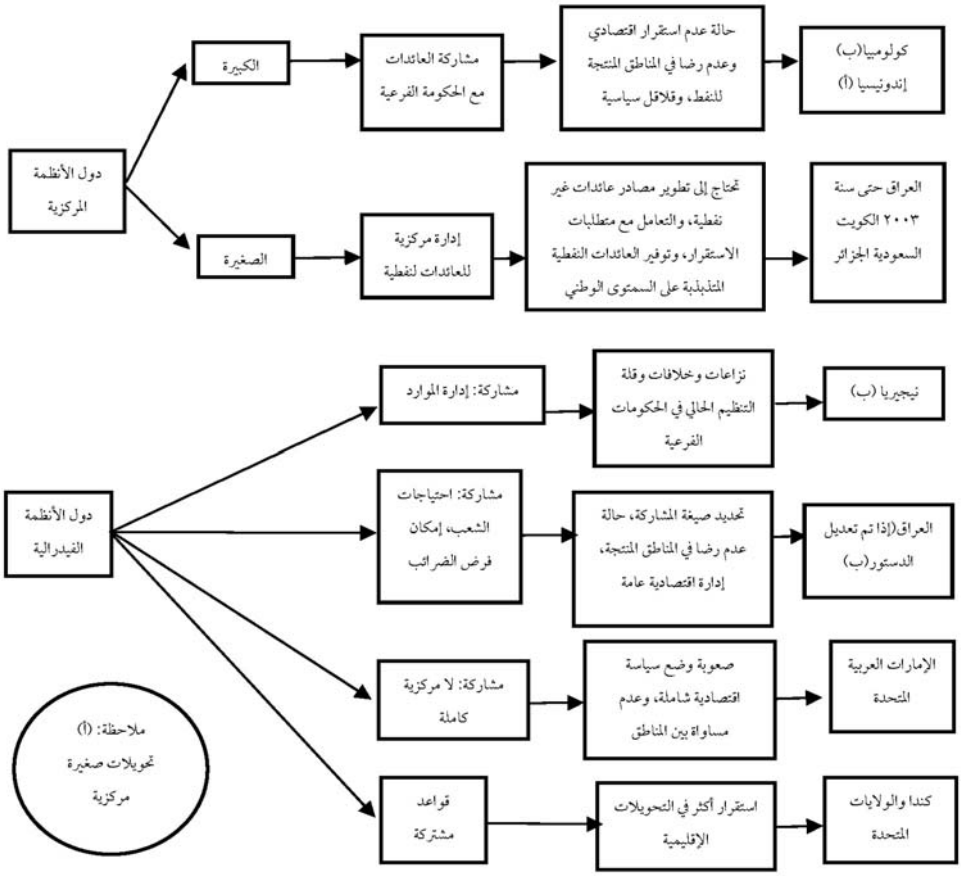

ويزيد من ذلك حالة التباين الكبير في مواقع المصادر الطبيعية النيجيرية، حيث تتركز حقول النفط البحرية والبرية في عدد قليل من الولايات، بين ٣٦ مقاطعة في تلك الدولة.

وقد طالب عدد من المقاطعات الرئيسية المنتجة للنفط، بسيطرة إقليمية شاملة على العائدات النفطية. وزعمت مقاطعات أخرى منتجة للنفط، أن تخصيص حصة بنسبة ١٣٪ للمقاطعات المنتجة يجب أن يطبق أيضاً على عائدات الإنتاج النفطي البحري، الذي يمثل نحو ٤٠٪ من العائدات النفطية. واستاءت تلك المقاطعات بسبب الأسلوب الذي قوبلت به طلباتها، فرفضت تسليم ما يترتب عليها من عائدات النفط إلى الحكومة المركزية[٤٥].

دروس للعراق

لم تستطع حتى الاتفاقية المتطورة نسبياً، للمشاركة في العادات، تجنيب نيجيريا خلافات ومشكلات حادة، مع المقاطعات المنتجة للنفط، التي تطالب وتأخذ في الأغلب، حصصاً متزايدة من العائدات النفطية. ولا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد أن وضع آلية نظام لذلك، مستمدة من الدستور، يمكن أن يكون أفضل[٤٦]. ويوجد ما يكفي من الأسباب، في ظل المزيج العرفي والتوزيع الجغرافي للاحتياطات النفطية، للقول إن قيام فيدرالية عراقية مستقبلاً، سوف يواجه العديد من المشكلات، التي تواجهها نيجيريا حالياً.

توجد في الحالة النيجيرية آلية قانونية لفرض نظام مالي على الشرائح الحكومية الدنيا. وقد أسهم ارتفاع أسعار النفط في الأعوام القليلة الماضية في زيادة كبيرة في توزيعات المصادر المالية على الحكومات الفرعية، وخاصة في المقاطعات المنتجة للنفط، دون تحميلها أعباء في المقابل، للإنفاق على الاستكشافات الجديدة.

٤٥- آدم سميث، "الفيدرالية المهمشة: دروس من نيجيريا لبناء الدولة العراقية الجديدة"
" The Round Table 94:1 (January 2005), p. 135.

٤٦- المرجع السابق، صفحة ١٢٩-١٤٤

وقد أدت الزيادة الناتجة في الطلب الإجمالي ووفرة المال، إلى حالة من التضخم، وانخفاض قيمة العملة في السوق الموازية.

ومعلوم أن اتفاقية المشاركة في العائدات، لا تترك افتراضاً، مجالاً للمناورة في الجانب المالي. وهي تضع أيضاً، عبء موازنة الأوضاع الاقتصادية على الحكومة الفيدرالية، بإعطائها حق التصرف في أقل من نصف العائدات الفيدرالية.

يفترض ضمن التصورات المثالية، أن تعزل المصادر المالية للدولة والحكومات المحلية، عن تذبذبات أسعار النفط، وأن تكون متكافئة مع المهمات المطلوب منها أداؤها، وأن تستطيع إنفاق هذه المصادر بفاعلية. ويتطلب هذا الأمر الانتقال من نظام التحويل، الذي يعتمد على المشاركة في العائدات المتذبذبة من المصادر الطبيعية، إلى نظام مستقر يضمن تمويل الحد الأدنى من الخدمات الضرورية.

وما لم تتم صياغة هذه الخطوات الاحترازية لتصبح قانوناً، أو من خلال تعديل الدستور، فإن بالإمكان بسهولة، إدراك أن ترتيبات المشاركة في العائدات النفطية في العراق، ستقود إلى المزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، والتوترات والخلافات الإقليمية الداخلية، بالإضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي، وحتى انهيار النظام.

تقييم

تشير قراءة سريعة في التقارير الواردة في مرحلة ما بعد الانتخابات، إلى تكهنات مثيرة للقلق الجاد، أكثر مما تتضمن عناصر تدعو إلى التفاؤل مستقبلاً. ويشترك المتشائمون في إبداء الملاحظات الآتية[٤٧]:

---

٤٧ – فيليس بينيس، "الدستور العراقي: استفتاء على الكارثة"

Institute for Policy Studies October 14, 2005
http://www.ips-dc.org/comment/Bennis/tp34constitution.htm

١. لا تمثل العملية الدستورية مؤشراً إلى بدء إرساء السيادة والديمقراطية العراقيتين، بقدر ما هي عملية دمج وتعزيز للنفوذ والسيطرة الأمريكيين. والدستور مرشح لأن يجعل الوضع في العراق أكثر سوءاً.

٢. تعكس التعديلات على الدستور حاجة أمريكية عاجلة، وليست عراقية، وجاءت من خلال الاستفتاء على بنود مشروع لم يقرأها معظم العراقيين. وأعيد فتح الباب للمناقشات بشأن التعديلات، من جانب النخب والأحزاب السياسية في بغداد، حتى ما قبل أيام قليلة من الاستفتاء.

٣. سوف يجرد الدستور مستقبلاً، العراقيين من السيطرة على ثروتهم النفطية، عبر إتاحة جميع الاستكشافات وعمليات الإنتاج الجديدة أمام شركات النفط الأجنبية.

٤. تقوض الفيدرالية المفروضة من جانب مشروع الدستور، الإجماع الوطني العراقي، وتضع الدولة أمام احتمالات تقسيم العراق، وفق أسس عرقية ودينية إلى حد بعيد، بحيث تتسرب القوة المالية والعسكرية والسياسية، من الحكومة المركزية إلى السلطات الإقليمية. وسوف تجد جميع المجموعات نفسها أمام خطر تهديد المصالح الطائفية والوطنية.

٥. تبقى الأخطار محيطة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والحقوق السياسية والفردية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الدينية، وحقوق الأقليات.

٦. يعكس مشروع الدستور امتيازات، ويعطي صفة الديمومة للتوجهات نحو الهوية الإسلامية، التي يغذيها الاحتلال الراهن للعراق، بدلاً من إيجاد حالة توازن بين مصالح الشعب بتشعباته وأطيافه.

وقد تتمتع بعض هذه النقاط بجوانب من الحقيقة. غير أنها تنذر بعناصر أكثر إثارة للقلق، ومنها أسلوب تحكم السلطات الإقليمية في الإنتاج والعائدات النفطية.

يتوقع من الفيدرالية من الناحية النظرية، أن تواجه هدفين يبدوان متناقضين، وهما: السعي إلى توحيد تجمعات محلية متخاصمة في الأغلب، تحت الراية الوطنية، في الوقت الذي تسمح بقدر كبير من السلطات على المستوى المحلي (الإقليمي). ويمكن أن يجمع النظام الفيدرالي هذين الهدفين معاً، عندما تتم ممارسته

بأسلوب ناجح، ويجري إيصال الإيجابيات والمزايا الاقتصادية والأمنية، إلى جانب أوسع من الجسم الوطني[٤٨].

لكن دراسة حالات عديدة من الدول الفيدرالية، خاصة في العالم النامي، تؤكد أن دور هذا النظام يكون محدوداً، ويهدد الاستقرار الاقتصادي، ويؤسس للمعاملة التمييزية بين المواطنين، ويخلق منافسة بين الفئات، ويشجعها على المطالبة بسلطات أكبر، تؤدي في الأغلب، إلى الانفصال. والواقع أن هذا النظام لم يستطع تلبية رغبات حتى الأقطار المتقدمة. وقد جربت دول آسيوية، مثل باكستان وإندونيسيا، الفيدرالية في عدة مراحل بعد الاستقلال، لكنها سرعان ما تخلت عنها، بينما أدت الفيدرالية الماليزية إلى انفصال سنغافورة سنة ١٩٦٥. وتبنت دولتان إفريقيتان، وهما كينيا وأوغندا، هذا النظام بعد الاستقلال، لكنهما سرعان ما تخلتا عنه أيضاً. وأسفرت في حالة أوغندا، عن وضع سياسي غير مستقر أواخر عقد الستينيات من القرن الماضي، ونشوب حرب أهلية في العقد اللاحق.

وحددت النقاط المذكورة أيضاً، مشكلات مشابهة محتملة، يمكن أن تنشب بعد ما تم إقرار الدستور. والتاريخ يعلمنا شيئاً واحداً، وهو أنه ما لم تتم صياغة النظام الفيدرالي بمهارة، فسوف يجد صعوبة في إيجاد توازن ملائم بين القوى المحلية والمركزية. ويمكن الاستنتاج بوضوح، أن البنود الاقتصادية كما وردت في الدستور، سوف تخلق مناخاً يجعل الإبقاء على هذا التوازن أمراً صعباً.

ففي وضع يجعل عائدات النفط تذهب نحو المناطق المنتجة، سوف تزداد مع الوقت، نزعات اتباع سياسات مستقلة، ويمكن أن تزداد أيضاً التأثيرات العكسية لتركيز الدخل الخارجي الآتي من النفط في أيدي الحكومات الإقليمية. ومن السهل في مثل هذا المناخ، رؤية وضع رخو مقلق (الشكل ج). فالآليات المقررة للتوزيع حسب ما هو وارد في الدستور، تنحرف بصنع القرارات نحو زيادة الاعتماد على عائدات النفط، وتؤدي إلى نتائج اقتصادية ضعيفة، تنحرف بدورها، بالأولويات السياسية نحو نتائج اقتصادية فاعلة.

---

٤٨ – آدم سميث، المرجع ذاته.

الشكل ٢

العراق: القوانين الدستورية والأداء الاقتصادي

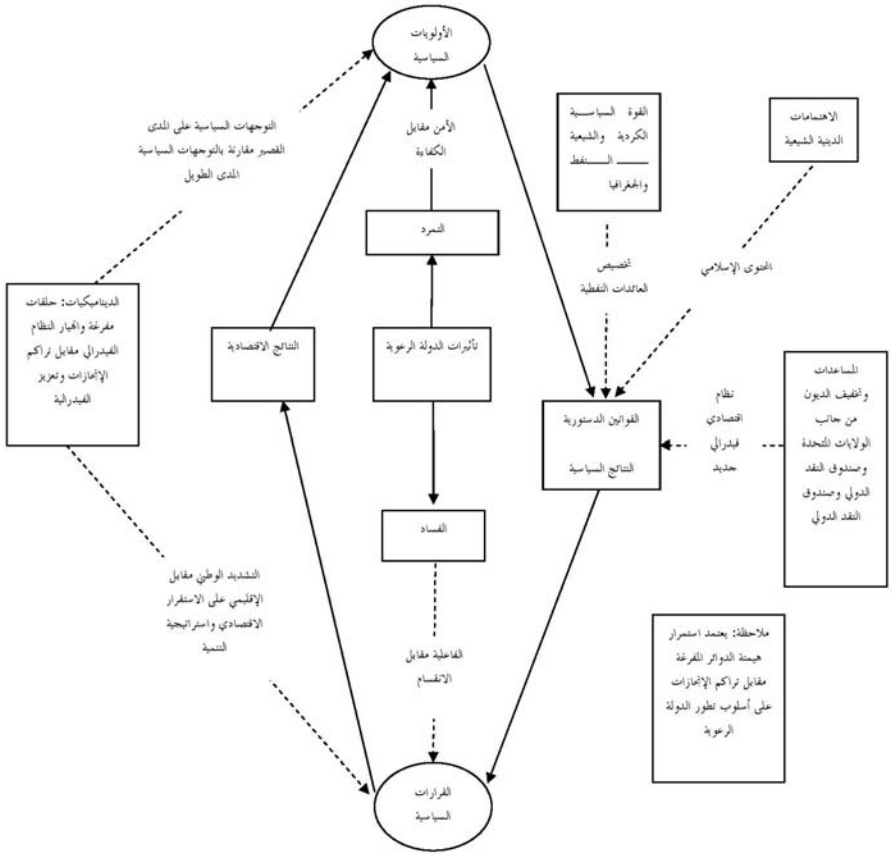

من المرجح أن يتفاقم التردي الاقتصادي، والفساد، ويزداد التمرد والعصيان، إذا تعززت تأثيرات وضع الدولة ذات الدخل الخارجي. أما إذا أمكنت السيطرة على تأثيرات وضع مثل هذه الدولة، أو إضعافها، فسوف يتحسن الأداء الاقتصادي، وتتعزز معه فرصة إنشاء دوائر شفافة تقوي العلاقة الفيدرالية، من خلال زيادة الاستقرار السياسي، وتعميق مكاسب الأنشطة الاقتصادية. ويمكن تعزيز هذه تراكم الإنجازات في المدى البعيد، إذا أسفر الاستقرار عن إعادة تنشيط السياسات الاقتصادية، والانتقال بها من الاهتمامات قصيرة المدى إلى النظرة بعيدة المدى، وتمويل خلق كيان اقتصادي متكامل.

لقد أضاف واضعو مشروع الدستور في اللحظة الأخيرة، قبل عرضه للاستفتاء، آلية لإعادة النظر فيه، وتعديله في النصف الأول من العام ٢٠٠٦. ويجب أن يكون للسنّة دور أكبر في عملية التعديل، نظراً لمقاطعتهم الانتخابات مطلع العام ٢٠٠٥، وكان من نتيجة ذلك ضعف تمثيلهم في وضع مشروع الدستور. ويؤمل أن تشهد الحكومة التالية، والمشاركة السنّية الأكبر، في قيام حوار أكثر توازناً، في ما يتعلق بالتحديات الاقتصادية، التي يواجهها العراق.

وتوجد بعض الإشارات المشجعة في هذا الاتجاه. فقد كشفت مقابلات مع المقترعين في المقاطعات الجنوبية، عن اهتمام بالموضوع الحساس وهو النفط، يتمثل في ضمان توزيع فوائد الصادرات النفطية العراقية بطريقة أكثر عدلاً من السابق، وهو ما ورد في الدستور. والضغط في سبيل إقامة كيان منفصل في الجنوب ليس بالقوة التي تلاحظ في الشمال الكردي. ومن المهم أن الناخبين الجنوبيين، أظهروا أنهم ينظرون إلى الدستور كخطوة حيوية نحو السلام والاستقرار، أكثر مما يعتبرونه صيغة لتعاون كردي شيعي عدواني لقهر الأقلية العربية السّنية، المهيمنة في السابق[٤٩]. وعلى الرغم من أن السنّة عارضوا الهيكل اللامركزي للدستور الجديد، فإن معارضتهم تتركز أكثر على الخسارة المحتملة، من العائدات النفطية لمصلحة الأكراد والشيعة، عدا عن الرغبة بدرجة أقل، في استعادة السيطرة على كامل البلاد[٥٠].

ما الذي يمكن أن تكون حكومة جديدة ذات مشاركة سنّية أوسع، راغبة في دراسته، بشأن طريقة تعديل البنود الاقتصادية في الدستور الحالي؟

أحد الخيارات الذي قوبل باهتمام ضئيل مثير للدهشة، هو ببساطة، توزيع حصة كبيرة نسبياً، من عائدات النفط على الشعب مباشرة. ومن الإيجابيات الواضحة لهذا الاقتراح، أنه يعطي السنّة حصة ملموسة في

٤٩- انظر:

"Iraq Politics: Sunnis Enter the Reckoning," Economist Intelligence Unit: Iraq Country Briefing, October 17, 2005.

٥٠ - إيفان إيلاند، : "الدستور العراقي: ويعتبرون هذا نصراً"

The Independent Institute, October 17, 2005.

نجاح الاقتصاد، ويجعل أعمال العصيان والتمرد، التي تخرب العائدات النفطية، تتسبب في أذى مباشر، لشريحة كبيرة منهم. ومن شأن إقرار مثل هذا النمط من التوزيع، أن يبدد مخاوف السنّة، من استبعادهم في المستقبل، من العائدات النفطية للبلاد.

وسوف تثمر سياسة التوزيع المباشر في عدد من المناطق الأخرى. وسوف تزول الحاجة، بفضل المدفوعات المباشرة، إلى الدعم الكبير وحماية الأسعار، لتصبح خاضعة لقوى السوق. وسوف تفتح القاعدة الواسعة للطلب، التي ستنشأ من زيادة القوة الشرائية، المجال للمزيد من الأعمال والأنشطة الصغيرة والمربحة في القطاع الخاص. ومعلوم أن دراسات كثيرة حول الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، توضح أن الأعمال من هذين النوعين، هي المحرك الأساسي لخلق أعمال جديدة، وأنشطة مبتكرة.

وقد أظهرت تجارب دول الاقتصادات الانتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية، بالإضافة إلى الابتكار وإيجاد فرص العمل، أن من مصلحة نمو قطاع الأعمال، ممارسة الضغط على الحكومات لتطبيق المزيد من الإصلاحات السوقية. وتجد الحكومات بالمقابل، أن من مصلحتها تغذية القاعدة المزدهرة الجديدة، وإدخال إصلاحات، يمكن أن تطبق في العراق أيضاً. فلدى هذه الدولة قاعدة واسعة من المهارات والكفاءات، والرغبة في الازدهار والتقدم، إذا ما أمكن فقط، كسر الحلقة الرابطة بين الدولة والنفط، بما تمثله من فساد وإضعاف للواقع العام.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

إصدار ونشر: سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-400-66-6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-20-7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-400-91-7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-400-25-9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN : 9948-432-61-4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN : 9948-432-51-7

ترجمة ونشر: مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الي اللغة العربية.

المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN : 9948-424-89-1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN : 9948-424-44-1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN : 9948-400-22-4

فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN : 9948-400-14-3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN : 9948-400-08-9
التوازن العسكري ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-77-0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-91-3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-424-58-1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-85-9
سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN : 9948-432-41-X

سلسلة أوراق بحثية: دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948-432-00-2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN 9948-424-93-X
العلاقات الخليجية – العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN : 9948-424-56-5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN : 9948-400-43-7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN : 9948-400-29-1

العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN : 9948-400-67-4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سونایاما	ISBN : 9948-400-63-1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN : 9948-400-33-X
مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-61-1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN : 9948- 432-49-5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-50-6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN : 9948-432-30-4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل:١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948-434-08-0

سلسلة سياسات عامة: أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-424-79-4
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون : الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN : 9948-424-24-7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2

قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2

سلسلة أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN : 9948-424-48-4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN : 9948-400-75-5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN : 9948-424-17-4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948-432-59-2

سلسلة دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN : 9948-424-32-8
التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN : 9948-424-42-5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN : 9948-424-59-X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN : 9948-432-08-8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-432-14-2

سلسلة دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-68-2

سلسلة ترجمات خليجية: يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-53-0
الامـتـثـال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-34-4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-08-5

سلسلة أوراق المؤتمرات والندوات: من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي - الإمارات العربية المتحدة

الاسم : ..... المؤسسة : .....

العنوان ..... ص.ب : .....

الرمز البريدي : ..... الهاتف : ..... الفاكس :.....

البريد الالكتروني : .....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sales@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae